



# مجلة الصناعة والتنمية

السنة العشرون العدد 114 يناير 2019

## عهد صناعي جديد .. رؤية وشراكة



### أهدافنا الاستراتيجية



# إكتشف مميزات الخدمات المصرفية الشخصية



## خصوصية وجودة عالية

كونك عميل مميز لدينا سوف يقوم موظف مختص بحسابك بالإهتمام باحتياجاتك المالية، ولأننا نحرص على خدمتك أنت أولاً نعدك بأن تحصل على كامل الخصوصية وخدمة سريعة ذات جودة عالية في مكاتب الخدمات المصرفية الشخصية.



VISA



50888225



AltijariCBK



Commercial Bank of Kuwait

التجاري  
1-888-225 cbk.com

التجاري... هو إختيار



احتفت الهيئة العامة للصناعة بمرور 22 عاماً على تأسيسها، والذي واكبت خلاله العديد من التحديات والإنجازات والطموحات التي حملها على عاتقها قيادات وموظفو الهيئة العامة للصناعة منذ انطلاقتها في 15 يناير عام 1997، وصولاً إلى قيادات شبابية طموحة يحمل شعلتها معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان ومديرها العام السيد عبد الكريم تقي عبد الكريم اللذين يسعيان وبكل دأب وإخلاص وتفانٍ على تطوير القطاع الصناعي وتنمية قدراته ليكون ركيزة رئيسية في طريق النهضة التنموية الشاملة التي يحمل نبضات إلهامها قائد المسيرة التنموية في الكويت حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد جابر الصباح .

وتزامناً مع احتفالات تأسيسها، تعيش الكويت ذكرى مرور 13 عاماً على تولي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مقاليد الحكم، والذي كانت كلماته مصدر إلهام للاقتصاديين والصناعيين في مختلف القطاعات والمجالات، سعياً لبناء كويت جديدة 2035 برؤية تنموية واعدة تستهدف خلق اقتصاد متنوع ومستدام يكون للقطاع الصناعي دور رائد في تحقيق تلك الرؤية وتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري.

ومواكبة لتلك الأحداث، تفتح "الصناعة والتنمية" ملف خاص يتناول مايدور في عقل وقلب الصناعيين وأصحاب شركات القطاع الخاص ورواد الأعمال من شباب وشابات الكويت حول آمالهم وتطلعاتهم للقطاع الصناعي في 2019 وسرد طموحات ورغبات الهيئة في السنوات الخمس المقبلة، كما يضع العدد بين أيدي الصناعيين رؤية وفكر المدير العام السيد عبد الكريم تقي عبد الكريم لخطط ومشاريع الهيئة العامة للصناعة المستقبلية وطموحاتها نحو تحقيق نهضة صناعية شاملة في المرحلة المقبلة.

وتستعرض الصناعة والتنمية ضمن هذا العدد ملتقى الكويت الصناعي الأول الذي انطلقت فعالياته تحت شعار "عهد صناعي جديد... ورؤية مشتركة"، مجسداً رؤية الهيئة العامة للصناعة الساعية لتنفيذ رؤية صناعية شاملة بشراكة القطاع الخاص.

ويصحبكم العدد في لقاء موسع مع وكيل وزارة الكهرباء المهندس محمد بوشهري الذي يتناول التعاون المثمر والبناء بين وزارة الكهرباء والهيئة العامة للصناعة لتنفيذ طموحات الصناعيين على أرض الواقع.

وفي العدد تجدون أبرز الأحداث التي عاشتها الهيئة في حصادها المتنوع من لقاء مدير عام الهيئة مع مراجعيها للتعرف على قضاياهم وحلها وفق القوانين والضوابط الموضوعية، وكذلك الزيارة الموسعة التي قام بها المدير العام وممثلو الشركات الصناعية لدولة قطر الشقيقة، بالإضافة إلى أبوابنا الثابتة: تجربة صاحب مشروع حر وتجربة عالمية والحصاد التدريبي والفعاليات الرياضية وتجربة عالمية والتقارير المحلية والعالمية المرتبطة بالقطاع الصناعي.

مع تحيات أسرة التحرير..

## أماكن انتشارنا

### الجهات الحكومية

- مجلس الأمة
- المجلس البلدي
- وزارة الصحة
- وزارة الأشغال العامة
- وزارة الإعلام
- وزارة الداخلية
- وزارة التربية
- الإدارة العامة للجمارك
- بلدية الكويت
- وزارة الشؤون الإجتماعية والعمل
- وزارة التجارة والصناعة
- وزارة الخارجية
- وزارة الكهرباء والماء
- وزارة التعليم العالي
- الهيئة العامة للبيئة
- الهيئة العامة للشباب
- الهيئة العامة للرياضة
- الهيئة العامة للاستثمار
- هيئة أسواق المال
- الهيئة العامة للقوى العاملة
- الإدارة العامة للإطفاء
- الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- المؤسسة العامة للرعاية السكنية
- المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية
- معهد الكويت للأبحاث العلمية
- غرفة تجارة وصناعة الكويت
- ديوان المحاسبة
- الجهاز المركزي للمناقصات العامة
- سوق الكويت للأوراق المالية



### القطاع الصناعي

- جميع المصانع المحلية



### هيئات دولية وإقليمية

- هيئة التقييس لمجلس التعاون لدول الخليج العربي (GISO)
- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين (ADMO)
- منظمة الاستشارات الصناعية
- منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO)
- صندوق النقد العربي
- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية
- المنظمة العربية للأقطار
- المصدرة للبترول (أوابك)
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي



### جمعيات النفع العام

- جمعية المهندسين
- جمعية المحامين
- جمعية الصحفيين
- اتحاد الشركات الاستثمارية
- اتحاد العقاريين في الكويت
- اتحاد المصارف
- جمعية العلاقات العامة
- الجمعية الاقتصادية الكويتية



### النوادي الصحية

- نادي فلक्स
- نادي بلايتيوم الصحي
- سيركت بلس



- اتحاد الصناعات الكويتية
- جمعية المحاسبين والمراجعين

### البنوك المحلية

- بنك الكويت الوطني
- بنك الخليج
- بنك برقان
- بنك بوبيان
- البنك التجاري
- بنك الكويت الدولي
- بنك الكويت الصناعي
- بيت التمويل الكويتي
- بنك وربة
- البنك الاهلي الكويتي
- البنك الأهلي المتحد



### العيادات الصحية والمستشفيات

- مستوصف العائلة كLINIK
- للتخصصات الطبية
- مستشفى السلام
- مستشفى دار الشفاء
- عيادة أسنان
- مستشفى هادي
- مستشفى المواساة
- مستشفى الأمومة



### السفارات

- دول مجلس التعاون الخليجي
- لبنان
- سوريا
- مصر
- فلسطين
- الأردن
- تركيا
- إيران
- جنوب افريقيا
- ماليزيا
- اليابان
- كوريا
- الصين
- تونس
- المغرب
- الجزائر
- كندا
- أستراليا
- فرنسا
- روسيا
- ألمانيا
- بريطانيا
- إسبانيا
- إيطاليا



### شركات الاتصالات

- زين
- اوريدو
- فيفا





عبد الكريم تقي عبد الكريم  
رئيس التحرير

سالم محمد المهنا  
مدير التحرير

علي عبدالله جاسم  
سكرتير التحرير

م. وليد خالد المجني  
المنسق العام وعضو هيئة التحرير

هيئة التحرير  
م. فايزة أحمد المذکور  
أ. نايف مطلق المطيري  
م. فهد حمود المطيري  
م. عصام عبد الكريم الزيد  
م. ناصر بندر المطيري  
دلال الرفدي  
بدور المطوع



مجلة دورية تهتم بقضايا الصناعة والتنمية  
تصدرها الهيئة العامة للصناعة وتوزع مجاناً  
دولة الكويت

دولة الكويت، ص.ب: 4690  
الصفحة - الرمز البريدي: 13047  
تلفون البدالة: 25302222  
فاكس: 25302777  
العلاقات العامة: 25302030  
قسم الإعلام: 25302280

www.pai.gov.kw  
e-mail: industry@ pai.gov.kw

@PAI\_KW @Social\_Pai

كافة الآراء والمقالات المنشورة تعبر  
عن رأي صاحبها وليس عن رأي الهيئة  
العامة للصناعة

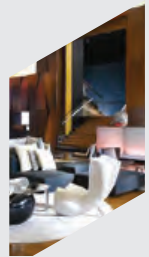
تصميم وطباعة  
الجامعة العالمية  
universal  
printing press

## المجمعات التجارية



- مجمع أولمبيا
- مجمع 360
- مجمع الأفينيوز
- مجمع الفنار
- مجمع The Cube
- برج كيبكو
- مارينا مول
- مجمع البستان
- The Gate Mall
- مجمع الصالحية
- مجمع التجارة

## الفنادق



- فندق الجميرا
- فندق السفير
- فندق هوليداي ان
- فندق الشيراتون
- فندق الفورسيزونز
- فندق الهيلتون

## الجمعيات التعاونية



- جمعية العدلية
- جمعية قرطبة
- جمعية كيفان
- جمعية الروضة وحوالي
- جمعية الشيوخ والشامية
- جمعية الضاحية والمنصورة
- جمعية اليرموك
- جمعية خيطان
- جمعية شرق
- جمعية مشرف
- جمعية الخالدية
- جمعية السرة
- جمعية الفيحاء
- جمعية النهضة
- جمعية القادسية

## الجامعات



- الكلية الاسترالية ACK
- جامعة الخليج GUST
- جامعة الكويت (جميع الكليات)
- الجامعة الأمريكية في الكويت AUK
- جامعة الشرق الأوسط الأمريكية AUM
- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب

داخل العدد

8

13 عاماً من الإنجاز والعطاء المتجدد



10

الروضان في افتتاح ملتقى  
الكويت الصناعي الأول : الاقتصاد  
يتطور بزيادة المصانع



24

دعم كامل للمنتجات  
الوطنية في مختلف  
القطاعات الصناعية



13

تقي : الكويت مركز عالمي للصناعات  
التنافسية الابتكارية والمستدامة



26

تعزيز التعاون الاقتصادي بين  
الكويت وقطر في جميع القطاعات



30

"الصناعة" شاركت في اجتماعات  
اللجنة التوجيهية الخليجية



32

10 برامج تدريبية و84 متدرِّباً  
خلال شهر ديسمبر



32

22 عاماً من العطاء  
المتجدد والمستمر







# 42

الرؤية الصناعية تنسجم  
مع خطط "كويت جديدة"  
2035



# 36

2019 .. عام "صناعي"  
بامتياز



# 56

3 مليارات دينار تنفقها  
الكويت على الكهرباء والماء  
سنوياً



# 50

هيئة الصناعة : توزيع قسائم صناعية  
وخلق اقتصاد صناعي مستدام



# 70

توفير الأراضي الصناعية  
خطوة مهمة لزيادة إنتاجية  
أعمالنا



# 66

دور متزايد لشركات القطاع الخاص  
في المشاريع النفطية



# 84

مشاركات متميزة لـ "هيئة الصناعة"  
في بطولات كرة القدم والبولينغ  
وتنس الطاولة واختراق الضاحية



# 78

من عامل في محلات الملابس  
إلى التربع على عرش ZARA



# 74

هيئة الصناعة ساهمت  
بتخفيف عبء التصدير

في ذكرى تولي حضرة صاحب السمو مقاليد الحكم  
**13 عاماً من الإنجاز والعطاء المتجدد**



مفظ الله أميرنا ... صباح الخير  
من كل مكروه وسوء



## ضمن رؤية سموه لتحويل الكويت لمركز مالي وتجاري الصناعة قلب الكويت النابض بالتنمية



وكانت أفكار سموه خلال 13 عاماً الماضية مصدر إلهام للحكومة في تبني رؤية كويت جديدة 2035 من أجل بناء اقتصاد متنوع ومستدام قادر على استيعاب طموحات وتطلعات أبناء الكويت في مختلف القطاعات، وبناء كويت المستقبل القادرة على مواجهة التحديات.

وقد حرص سموه على مشاركة أبنائه في القطاع الصناعي العديد من الإنجازات والرؤى، وآخرها استعراض سموه مع قيادات الصناعة، ووزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان إطلاق تخصيص وتوزيع القسائم الصناعية الأكبر في تاريخ الكويت.

السنوات على أن تكون للكويت مكانة دولية وإقليمية متميزة جعلت الكويت في صدارة الدول عالمياً من حيث إطلاق المبادرات ودعم الشباب والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للكثير من دول العالم، وحفرت في وجدان تلك الشعوب اسم الكويت عالياً في تقديم المبادرات.

ومن بين أبرز تلك المبادرات التي أعلنت مؤخراً إطلاق سموه صندوق الاستثمار في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي خلال قمة بيروت الاقتصادية برأسمال قدره 200 مليون دولار، ومساهمة الكويت فيه بقيمة 50 مليوناً في رؤية ومبادرة أميرية تجسد الاهتمام بالشباب، والحرص على مواكبة أفكارهم والتشجيع عليها.

يوأكب يوم التاسع والعشرين من شهر يناير الحالي الذكرى الثالثة عشرة لتولي حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مقاليد حكم البلاد، والتي شهدت الكويت خلالها العديد من الإنجازات في مختلف القطاعات والمجالات.

وكان القطاع الصناعي خلال تلك الفترة ركيزة رئيسية في رؤية صاحب السمو أمير البلاد لبناء نهضة ورؤية تنموية شاملة تجنب الكويت تراجع أسعار النفط وتقلباته، وتحقيق لأبناء الكويت الخير والسعادة، وتحفظ للأجيال القادمة حقوقهم من خلال القطاع الصناعي.

وقد حرص سمو الأمير خلال تلك



برعاية وحضور معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان

## انطلاق فعاليات ملتقى الكويت الصناعي الأول



تحت رعاية وحضور معالي وزير التجارة والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان انطلقت فعاليات ملتقى الكويت الصناعي الأول بحضور مدير عام الهيئة العامة للصناعة السيد عبد الكريم تقي حيث تناول الملتقى استراتيجية القطاع الصناعي والرؤية المستقبلية لتطويره وزيادة كفاءة قطاعاته بما يخدم رؤية كويت جديدة 2035. وبما يحقق التنمية الشاملة وخلق اقتصاد متنوع ومستدام.

وقد اقيمت فعاليات الملتقى تحت شعار " عهد صناعي جديد ورؤية مشتركة"، تدشن الهيئة العامة للصناعة ملتقى الكويت الصناعي الأول 30 يناير الحالي، والذي سيشهد إطلاق استراتيجية الكويت الصناعية 2035، والتي تهدف إلى بناء قطاع صناعي متطور قادر على المساهمة الفعالة في بناء كويت جديدة 2035، وبشكل يعزز أداء الاقتصاد الوطني في المدى البعيد.

وأكد المدير العام للهيئة السيد عبد الكريم تقي عبد الكريم على أهمية الاستراتيجية التي تستهدف في الأساس بناء رؤية صناعية شاملة تتفق مع إلهام وتوجهات حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

الصناعة مقبلة  
على عهد جديد  
من الرؤية  
والشراكة  
في الطموح  
والتطلعات

زيادة معدل النمو  
الحقيقي للقطاع  
الصناعي العام  
ليبلغ أكثر من 8.3  
% سنوياً.

نستهدف  
التوسع في  
مجالات صناعية  
متطورة،  
تشمل صناعات  
تكنولوجية  
وبتروكيماوية  
وغيرها



في كلمته الافتتاحية خلال ملتقى الكويت الصناعي الأول

## الروضان : إيمان حكومي كامل بالصناعة كقطاع اقتصادي استراتيجي

والأدوية بالإضافة إلى  
صناعة المعادن الفلزية غير  
الحديدية.

وقال "نستهدف تغييرات  
ملموسة في هيكل الناتج  
الصناعي وزيادة معدل النمو  
الحقيقي للقطاع الصناعي  
العام ليبلغ أكثر من 8.3 %  
سنوياً حسب ما ورد في  
خطة التنمية، وكذلك زيادة  
حجم الاستثمار الإجمالي  
الصناعي ليصل إلى 1.7  
مليار دينار بحلول 2020،  
حيث أن قناعاتنا تامة  
بأن القطاع الصناعي هو  
المدخل الحقيقي لمعالجة  
بعض الاختلالات في  
المعادلة الاقتصادية".

### صناعات تحويلية

وأضاف: "نتطلع إلى  
تعاون يثمر برفع مساهمة  
الصناعات التحويلية في  
الناتج المحلي الإجمالي  
من خلال تطوير الصناعات  
النفطية والدخول  
إلى عصر المشتقات  
والبتروكيماويات، وغيرها  
لتصل إلى نحو 25 %،  
وهذا يتطلب رؤية مشتركة  
وتحديد الأدوار والأولويات  
وتحديد المطالب بخطى  
حيثية وجديدة ووضع  
وثيقة مشتركة مع القطاع  
الصناعي، تُحدد أسس

من الرؤية والشراكة في  
الطموح والتطلعات  
ومواجهة التحديات،  
وذلك بهدف دعم وتعزيز  
مسيرتها والإرتقاء بها  
نحو آفاق جديدة وطموحة  
تناسب وتطلعات المرحلة  
المستقبلية وتحدياتها.  
وأكد الروضان البدء في  
خطوات جادة نحو الإرتقاء  
بقطاع الصناعة، وذلك عبر  
رؤية عصرية ستكون نواة  
لمستقبل مشرق لهذا  
القطاع الحيوي والعريق  
بمنتجاته وإمكاناته، لتكون  
الكويت في مصاف الدول  
المتقدمة صناعياً.

وزاد "جملة المبادرات التي  
ترجمناها على أرض الواقع  
لتحسين بيئة العمل، تؤكد  
عزمنا الأكيد على المضي  
قدماً في مسيرة التنمية  
المستدامة".

### التوسع الصناعي

وأكد أن الجولة الثانية  
للمبادرات تستهدف  
التوسع في مجالات صناعية  
متطورة، تشمل صناعات  
تكنولوجية وبتروكيماوية  
وغيرها من الصناعات  
الحديثة والصناعات  
المعرفية والغذائية وصناعة  
المحفزات الكيميائية  
والمعادن الأساسية،

أكد معالي وزير التجارة  
والصناعة وزير الدولة  
لشؤون الخدمات  
رئيس مجلس إدارة الهيئة  
العام للصناعة خالد  
ناصر الروضان، على  
إيمان الحكومة الكامل  
بالصناعة كقطاع اقتصادي  
استراتيجي، مؤكداً التزام  
الهيئة العامة للصناعة  
بالعمل الجاد لتوسعة  
رقعة الأرض والمساحات  
المخصصة للصناعيين  
وتجهيزها بأفضل البنى  
التحتية.

وأشار في كلمة ألقاها  
نيابة عنه مدير عام الهيئة  
العام للصناعة السيد  
عبدالكريم تقي عبد  
الكريم، خلال افتتاح  
فعاليات مؤتمر وملتقى  
الكويت الصناعي، أمس،  
إلى تسهيل الإجراءات إلى  
مستوى مثالي من المرونة،  
وتحقيق الإنفتاح اللازم  
لجلب التكنولوجيا التي  
تخدم طموحات الصناعيين  
ونسج الشراكات، وفي  
المقابل نتطلع إلى جدية  
في استغلال القسائم  
الصناعية، وأن يظهر ذلك  
بالأرقام إنعكاساً على  
الاقتصاد الكويتي.

وشدد على أن الصناعة  
مقبلة على عهد جديد

اقتصادنا سيكون  
في أقوى حالاته  
كلما زاد عدد  
المصانع

استهداف جهود  
تنمية القطاع  
الصناعي ببناء  
كيانات منتجة

تنمية القطاع  
الصناعي هو  
طوق النجاة  
لإستمرارية  
تحقيق إيرادات  
مستقرة  
ومستدامة



المساهم في بناء الدولة وليس العيب عليها كما هو القطاع الخاص تاريخياً. وقال "أؤكد لكم أن اقتصادنا سيكون في أقوى حالاته كلما زاد عدد المصانع وكلما ازدهرت الصناعة وزادت حجم الصادرات وليس كلما ارتفع إنتاج النفط".

وإصرار وتلمس طريق تنمية القطاع الصناعي والإيمان بإمكانات القطاع الخاص وقدراته، والثقة بأن القطاعين الحكومي والخاص يزخران بأصحاب الرؤى المستنيرة، والكفاءات الوطنية الحريصة على مصلحة الكويت واقتصادها ومواكبة رؤية صاحب السمو أمير البلاد، الهادفة إلى بناء اقتصاد قوي ومتين ومستدام من خلال مداخل متنوعة ومستقرة.

ولفت إلى استهداف جهود تنمية القطاع الصناعي ببناء كيانات منتجة، تكون رافداً للإقتصاد تستوعب العمالة الوطنية، ورافد للسوق المالي عبر وجود شركات ناجحة جاذبة للاستثمارات ليتصدر المشهد القطاع الخاص الناجح، والبناء المنتج والمدر للدخل

وسبل التعاون التي ستبنى عليها الشراكات المستقبلية، ومناقشة فرص ومشاريع تطوير الصناعات عموماً للإستعداد لها فنياً".

وأكد الروضان على أن الصناعة هي فارس الحاضر والمستقبل، وأن تنمية القطاع الصناعي هو طوق النجاة لإستمرارية تحقيق إيرادات مستقرة ومستدامة وبناء اقتصاد تنافسي قوي ومتين، ولعل الأزمة المالية العالمية خير مثال فالدول الصناعية الكبرى كانت أسرع في التغلب على تداعياتها، وهو ما يشجعنا أكثر على تغيير نموذج العمل والاتجاه إلى القطاعات التشغيلية والصناعية تحديداً".

#### تنمية صناعية

وأكد على المضي بعزيمة



أشار خلال الملتقى إلى استقطاب صناعات عالمية من الخارج

## تقي: الكويت مركز عالمي للصناعات التنافسية الابتكارية والمستدامة



قال مديرعام الهيئة العامة للصناعة، عبد الكريم تقي، إن الهيئة معنية بكل ما يتعلق بالأنشطة الصناعية والأنشطة المساندة لخدماتها بهدف إيجاد تنوع للقاعدة الاقتصادية بالبلاد، إذ إن الهدف الآن هو إيجاد رافد جديد للقطاع الأساسي لاقتصاد الدولة الذي يتمثل في القطاع النفطي.

وأكد أن القطاع الصناعي من أفضل البدائل المستقبلية الواعدة التي يمكن أن تحل محل القطاع النفطي أو المساعدة في إثراء الناتج القومي، مبيناً أن القطاع الصناعي يحتاج إلى بنية تحتية سليمة وقاعدة تشريعية تسهل إجراءات ممارسة النشاط.

من الأهداف الاستراتيجية الرئيسية تسعى الهيئة نحو تحقيقها حالياً، ويأتي على رأسها زيادة حصة القطاع الصناعي في الناتج الإجمالي للدولة، من خلال زيادة القيمة المضافة للصناعات الوطنية وزيادة حصة الاستثمارات المحلية والعالمية في القطاع الصناعي.

ويركز الهدف الثاني على تعزيز دور البحث والتطوير الصناعي وزيادة الوعي بالقطاع وتشجيع التطوير والإبداع، فيما ينصب الهدف الثالث على أن تكون المدن الصناعية الجديدة مقراً للشركات العالمية لعرض الفرص الاستثمارية المستهدفة والتعريف

بصادرات الدول المجاورة. وكشف تقي أن رؤية الهيئة العامة للصناعة المستقبلية تتشكل في جملة واحدة نصها " أن تكون الكويت مركزاً عالمياً للصناعات التنافسية الابتكارية والمستدامة"، مبيناً أن فكرة التنافسية الابتكارية قد تكون من خلال انشاء مصنع واحد ناجح، مبيناً أن الكويت فيها أمثلة على غرار شركة مطاحن الدقيق التي استطاعت المنافسة، كما أن العالم لم يعد يتحمل التكرار في الصناعات وهو الأمر الذي يدفع نحو اقتناص الأفكار الناجحة أو ابتكار أفكار جديدة.

وذكر تقي أن هناك العديد

ركزنا في الوقت الحالي على "الرؤية والشراكة"، حيث كننا ننظر للقطاع الخاص في السابق على أنه عميل وليس شريك، بينما تغير هذا المفهوم بعد أن تم إدخال القطاع في صنع القرار، وإدخال مفهوم الشراكة في آلياتنا.

وتطرق تقي إلى واقع الصناعي حالياً، مؤكداً أن مساهمة القطاع في الناتج القومي تبلغ 5.6 % مقارنة بـ 4% خلال السنوات الأربعة الماضية،

وأوضح أن قيمة الصادرات الصناعية التحويلية السنوية بلغت 1.67 مليار دينار بما فيها قطاع البتروكيماويات وهو رقم متواضع مقارنة

ونوه إلى أن الهيئة بالتعاون مع "الاستثمار المباشر" تطمح إلى استقطاب الصناعات العالمية من الخارج وهو الأمر الذي يتطلب تعديلات في القاعدة التشريعية والهيكل التنظيمي والهيكل العام للقطاع الصناعي، ووجود بعض المحفزات في المرحلة المقبلة لكي تكون الكويت دولة جاذبة لهذا القطاع.

### عرض مرئي

وقدم تقي خلال الملتقى عرضاً مرئياً بعنوان " عهد صناعي جديد... رؤية وشراكة"، موضحاً أن القطاع الصناعي لم يأخذ دوره الأساسي سابقاً، لذلك

استقطاب  
الصناعات  
العالمية من  
الخارج.

شراكة حقيقية  
مع القطاع  
الخاص وتسهيل  
بيئة الأعمال.

المصانع  
المصدرة في  
الكويت حالياً يبلغ  
80 مصنعاً وأن  
الكويت تستهدف  
رفع عدد تلك  
المصانع إلى 350  
مصنعاً.



الخاص وتطوير البيئة التشريعية والمؤسسية للقطاع الصناعي، وترشيد الدعم والحوافز المقدمة للقطاع وإطلاق التجمعات الصناعية في مجال الصناعات ذات الأولوية، وتعزيز الصادرات الصناعية وخلق فرص عمل مجدية للمواطنين في القطاع والتشجيع على البحث والابتكار.

ولفت تقي إلى أن هناك مجموعة من التأثيرات والعوائد المتوقعة على الاقتصاد الكويتي في حال الانتهاء من تنفيذ هذه الاستراتيجية ومن أهمها زيادة حجم رأس المال المستثمر إلى 11 مليار دينار حتى عام 2035 مقارنة مع 5.2 مليار دينار حالياً.

يأتي ذلك إلى جانب جذب أكثر من 25 ألف وظيفة وطنية متخصصة مقارنة مع 11 ألف وظيفة

#### قطاعات مستهدفة

وفي شأن القطاعات الصناعية المستهدفة أشار تقي إلى أنها ستتركز في صناعات البتروكيماويات والكيماويات ومواد البناء والصناعات الغذائية والدوائية، والجيل الرابع من الصناعات.

وأكد أن عدد المصانع المصدرة في الكويت حالياً يبلغ 80 مصنعاً وأن الكويت تستهدف رفع عدد تلك المصانع إلى 350 مصنعاً مصدراً ومنافس عالمياً، فلدينا قدرة للتصدير وكل ما يتطلبه الأمر هو الحصول على شهادات للمنافسة عالمياً.

وبين أن السياسات الإصلاحية المستهدفة تتركز في 7 محاور رئيسية وهي توفير المدن الصناعية المتكاملة والخدمات بمشاركة القطاع

بالمنتجات الوطنية اقليمياً ودولياً وزيادة الصادرات الكويتية من المنتجات المحلية.

ويتعلق الهدف الرابع بالاستدامة البيئية وذلك من خلال ترشيد استهلاك الطاقة والمحافظة على البيئة المحلية ومعالجة وتدوير النفايات، فيما يركز الهدف الخامس على إيجاد عمالة وطنية مؤهلة وزيادة نسبتها في القطاع الصناعي.

وتتضمن الأهداف أيضاً إنشاء 4 مدن صناعية ذكية خلال المرحلة المقبلة، مؤكداً البدء في إبرام اتفاقيات مع دول ومع شركات القطاع الخاص لإنجاز وإدارة هذه المدن بحيث تكون التكلفة على الحكومة صفر.





0.5 في المئة بحوالي 55  
مليون دينار مقارنة بـ 14.5  
مليون دينار حالياً.

حالياً وزيادة متوقعة في  
الصادرات بواقع 3 مليار  
دينار مقارنة مع 1.6 مليار  
دينار حالياً، وزيادة متوقعة  
في القيمة المضافة  
للقطاع بواقع 2.4 مليار  
دينار مقارنة مع 1.8 مليار  
دينار حالياً، وزيادة الانفاق  
على البحث والتطوير بنسبة







## عهد صناعي جديد .. رؤية وشراكة



## الرؤية

أن تكون الكويت مركزا عالميا للصناعات التنافسية الابتكارية والمستدامة

التأثيرات والمآل المتوقع على الاقتصاد حتى عام 2035



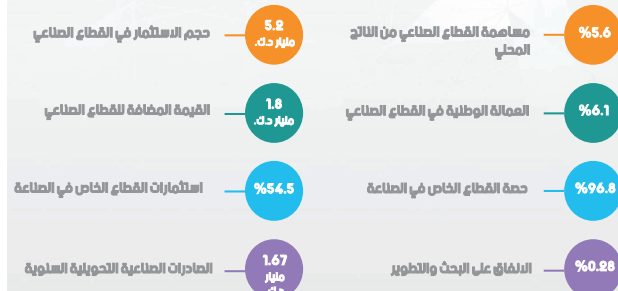
المناطق الصناعية (2019-2035)

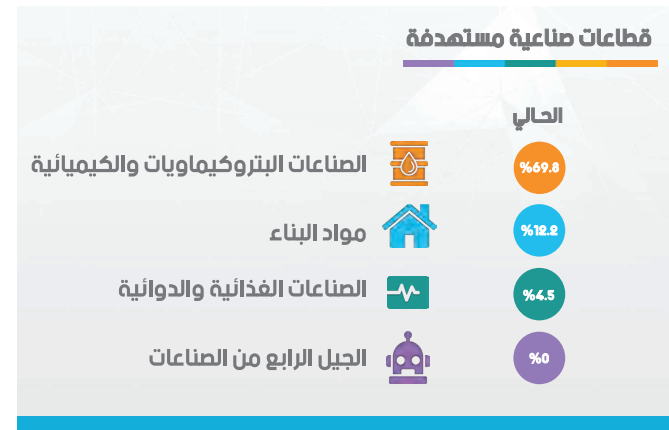
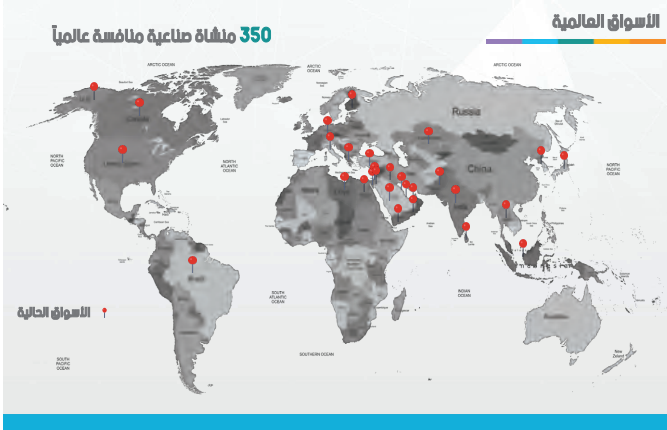


4 مدن صناعية ذكية عام 2035



واقع القطاع الصناعي





# تأسيس المدن الصناعية تمثل تحولاً كبيراً في أداء الاقتصاد الكويتي



ترأس الجلسة الأولى من الملتقى وزير التجارة والصناعة السابق الدكتور يوسف العلي، الذي أكد على ضرورة أن يكون لدينا استراتيجية صناعية واضحة المعالم. وأشار العلي إلى أن الصناعة في الكويت بدأت مع بداية النهضة بمشاريع بدأها القطاع الخاص ثم جاء القطاع الحكومي ليسير بمجالات عديدة لعدم قدرة القطاع الخاص على تكاليف المشاريع الضخمة، مضيفاً أن تلك المشاريع تحولت بعد فتره إلى شركات، إلا أن القطاع الحكومي لازال يمسك بزمام تلك المشاريع.

تكونت هي ثقافة القطاع الخاص. وبين أن صندوق المشروعات هو أكبر مبادرة في العالم برأس مال ملياري دينار، وهو أكبر مبلغ مقارنة بالدول الأخرى والتي تتراوح صناديقها التمويلية من 20 إلى 100 مليون دولار حول العالم. وأكد البراك أنه ليس لدينا قطاع خاص حقيقي بل

وأشار في حديثه عن دور الصندوق في دعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهمية الصناعة كقطاع استراتيجي وحيوي من منظور الصندوق الوطني إلى أنه يجب أن نعيد الاعتبار للقطاع الخاص، والذي مسك زمام الأمور في الماضي، لاسيما وأن الثقافة في الكويت التي

لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة، الدكتور سعد البراك، إن الصناعة في كل العالم تبدأ بالصناعات الصغيرة، لذا التطوير الحقيقي هو دعم للمشاريع الصغيرة الجادة، مشيراً إلى طبيعة المجتمع الكويتي وأنه مجتمع مبادر، كما أن الكويت في الماضي كانت بقيادة القطاع الخاص، إلى أن جاء النفط.

وأضاف أن ظروف عديدة مرت بالقطاع الصناعي، وجعلت نموه محدوداً، وأصبح العمل الصناعي مرتبطاً بالأرض التي لا تملكها إلا الدولة، وكذلك الخطط الهيكلية لأراض الدولة.

## قيادة "الخاص"

وبدوره، قال نائب رئيس مجلس الإدارة في الصندوق الوطني



## العلي : مطلوب استراتيجية صناعية واضحة المعالم في الكويت

البراك : الصندوق  
الوطني مول  
1000 مشروعاً  
17 % منها  
للصناعة.

مهدي : فكر  
جديد في  
الصناعة انتقل  
من إدارة أراضي  
إلى إدارة مدن  
صناعية

الهاجري :  
تبنى سياسة  
استثمارية  
وطنية أداة  
فاعلة في الرؤية  
الاقتصادية

خاصة أنه يمثل مع التقدم  
التقني أساساً لما نسبته  
80 في المئة من النمو،  
وأن للحكومة دور تمكيني  
حاسم في دفع عجلة  
الاقتصاد، ففي السياق  
الكويتي.

### اقتصاد وطني

من جانبه، قال رئيس  
مجلس إدارة بنك الكويت  
الصناعي، مصعب النصف،  
إن القطاع الصناعي يعد أحد  
قطاعات الاقتصاد الوطني  
ولذلك يتأثر أداءه بإنجازات  
واخفاقات الاقتصاد الوطني  
ككل، فمؤشرات الصناعة  
التحويلية لا تزال متدنية  
ولم تبلغ المستهدف منها،  
حيث أن مساهمته في  
الناتج المحلي الإجمالي لا  
تتعدى 4.8 في المئة، وكان  
معدل النمو على مدى  
السنوات الأربع الماضية  
قد بلغ حوالي 1.6 في  
المرتين فقط، ومن جانب  
حجم الاستثمار فإن نسبة  
مساهمة تكوين رأس المال  
الثابت للصناعة بلغت  
حوالي 5 في المئة من  
إجمالي تكوين رأس المال  
الثابت لجميع القطاعات،  
وهي الأدنى مقارنة مع  
القطاعات الأخرى.

إلى إدارة مدن صناعية، وأنه  
لأول مرة يورد موضوع  
الابتكار والبحث والتطوير  
كجزء أساسي من الرؤية،  
وكذلك لأول مرة يورد  
استهداف الدعوم الصناعية  
نحو تحقيق قيمة مضافة.  
وأشار إلى أن 90 في المئة  
من الميزانية تآكل إيرادات  
النفط ولازال هناك تضخم  
في العمالة، إن الريعية  
أصبحت علامة بارزة في  
اقتصادنا.

وتطرق مهدي إلى الحاجة  
لتأسيس مدن صناعية  
والذي يمثل التحول الفكري  
الكبير بدلاً من المناطق  
الصناعية، والابتكار الذي  
أخرج دول من كبوتها إلى  
الانتعاش الاقتصادي

### طاقة بديلة

من جهته، قال الرئيس  
التنفيذي لشركة المركز  
المالي الكويتي "المركز"،  
مناف عبد العزيز الهاجري،  
"تتوفر الخيارات المتاحة  
لتنمية الاقتصاد الوطني  
في أربعة خيارات،  
إما تقليدية (الصناعة  
والخدمات)، وإما غير  
تقليدية (الطاقة البديلة  
والاقتصاد المعرفي)، ورغم  
بساطة هذه الخيارات، إلا  
أن هناك بعض الغموض  
في اتخاذ القرارات نتيجة  
لبعض التحديات التي  
تواجه السوق، مثل أسعار  
الأراضي المتضخمة،  
وأسعار الكهرباء المدعومة،  
والبنية التحتية".

وأكد الهاجري على الحاجة  
إلى التركيز على الابتكار،

قطاع يقتات على الدولة عن  
طريق المشاريع المقاولات،  
مبيناً أن الصندوق الوطني  
هو الخطوة الجادة لصناعة  
قطاع خاص حقيقي،  
يستطيع خلق قيمة مضافة  
من خلال الابتكار وخلق  
وتطوير قطاع خاص مهم.  
وأشار إلى أن الصندوق  
وافق على تمويل 1000  
مشروع إلى الآن وفي أول  
3 سنوات وافق على 500  
مشروع وفي أقل من 6  
أشهر من مجلس الإدارة  
الجديد وافق على 500  
مشروع آخرين، ذكراً أن 17  
في المئة من المشاريع  
التي يتم تمويلها في  
القطاع الصناعي، وأن 90  
في المئة من المؤسسات  
في أميركا مكونة من 25  
شخص، وهي مشاريع  
صغيرة قائمة.

### اقتصاد ريعي

بدوره، تحدث الأمين  
العام للمجلس الأعلى  
للتخطيط والتنمية، الدكتور  
خالد مهدي عن الاقتصاد  
الريعي مبيناً أن هذه الكلمة  
ليست سهلة والذي يعرف  
الاقتصاد الريعي يعني أن  
الخروج من عنق الزجاجة  
صعب لأنه يتعلق بثقافة  
مجتمع تأسست فيه  
الريعية منذ الستينات،  
إضافة إلى ذلك حتى  
الأجيال القادمة تأسست  
على هذا المفهوم.

ولفت إلى وجود فكر  
جديد في الرؤية الصناعية،  
يتمثل في الانتقال من  
فكر إدارة أراضي صناعية

## تشجيع الاستثمارات الأجنبية وتعزيز كفاءة القطاع الصناعي

النصف، القطاع  
الصناعي  
يتأثر بانجازات  
واخفاقات  
الاقتصاد

أكبر : توسع  
صناعي في  
قطاع المشتقات  
النفطية  
والبتروكيماويات

السعدون :  
توجيه الصناعة  
لكي تتماشى مع  
الاهداف الكلية  
للاقتصاد

الخال : البحث  
عن بدائل للنفط  
ضرورة مع  
التوجه لاستخدام  
السيارات  
الكهربائية

القطاع الصناعي كعمق استراتيجي للاقتصاد الكويتي، الطريق إلى وضع الكويت على خارطة الاستثمارات الصناعية الحديثة.

وقالت أن ميزانية الكويت شهدت عجزاً منذ عام 2015، ومنذ بداية ذلك العجز بدانا جميعا نفكر في حل لهذه المشكلة، موضحة أن ليس هناك خطة بديلة لتعويض ذلك العجز نظراً لكون النفط هو الدخل الوحيد للدولة، متسائلة في الوقت ذاته ماذا يمكن أن نفعل لو هبط سعر النفط مجدداً.

وشددت على ضرورة البحث عن بدائل للنفط بحلول 2020 نظراً لتوجه العالم أجمع لإستخدام السيارات الكهربائية بنسبة تصل إلى 40 بالمائة بحلول تلك الفترة، مضيفاً أن الكويت لديها بدائل عديدة من بينها الطاقة البشرية والطاقة البشرية التي بإمكانها فتح أبواب التطور.

وأكدت على أن القطاع الخاص يعد قطاراً سريعاً على عكس ما يحدث في القطاع الحكومي، مؤكدة أننا لا نرى القطاع الصناعي على أرض الواقع في المرحلة الحالية، مبينة أنه لم

ان 90% من مصروفات الموازنة تمول من قبل بيع النفط الخام ، الخل في ميزان العمالة التي تشكل 80% من وظائف الكويتيين في القطاع العام (بطالة مقنعة) وخلل هيكلي في التركيبة السكانية التي تشكل العمالة الوافدة نحو 70% منها عمالة هامشية رديئة التعليم وريئة الخدمة.

وتابع السعدون يقول أن الخلل الأساسي تتحمله العقلية الحكومية التي لا تستطيع تحقيق ما تريده من خلال توجيه الصناعة لكي تتماشى مع الاهداف الكلية للاقتصاد، مؤكداً أن علاج هذا الخلل يمكن ان يكون من خلال وضع أهداف عامة للدولة تعطي الدعم المباشر وغير المباشر بما يعمل على ردم الاختلالات الهيكلية الاربع السابق ذكرها، وتحويل الكويت إلى مركز صناعي له عائد صناعي وإقتصادي.

### تشجيع الاستثمارات

من جانبها قدمت نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة اسيكو المهندسة غصون الخالد ورقة عمل بعنوان رؤية القطاع الخاص لتشجيع الاستثمارات الصناعية وتعزيز كفاءة

في الجلسة الثانية من الملتقى التي ترأسها رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي ، قال رئيس مجلس إدارة شركة الشال للاستشارات الاقتصادية جاسم السعدون في ورقة عمل تحت عنوان "لماذا يجب الاهتمام بالقطاع الصناعي وتطويره بعد أن كشفت الازمة المالية هشاشة أسواق المال والقطاعات غير المنتجة"، قال أنه عندما نتكلم عن التنمية فإننا يجب أن نعرف أولاً أنه لا تنمية بدون وسائل قياس، ولا يوجد وسائل قياس بدون معلومات دقيقة وحديثة.

وأضاف أن القطاع الصناعي في الكويت يتألف من 21 نشاط رئيسي، بخلاف الأنشطة الفرعية الأخرى، ويمثل نحو 4.3 بالمئة من الناتج الاجمالي المحلي، حيث يهيمن القطاع الحكومي على هذا القطاع من خلال سيطرته على الأنشطة النفطية وأنشطة البتروكيماويات.

وأشار السعدون إلى ان الاقتصاد الكلي في الكويت يعاني من 4 أمراض حقيقية هي: الخلل الانتاجي والمتمثل في ان ثلثي الناتج المحلي تابع للقطاع العام ، الخلل المالي والمتمثل في

رؤية حكومية  
يدعمها سمو أمير  
البلاد تهدف إلى  
إنعاش القطاع  
الاقتصادي

التوجه العام  
للدول النفطية  
حالياً نحو  
الطاقات  
المتجددة

100 مليون  
برميل نفط  
يستهلكها العالم  
يومياً

انتشال القطاع  
الخاص بالشكل  
الذي يصب في  
مصلحة البلاد

الكهربائية، بالإضافة إلى  
الاستثمار في الطاقة  
البديلة وبدائل النفط.

وطالبت أكبر ضرورة وضع  
استراتيجية طويلة المدى  
لصناعة البتروكيماويات  
والتي يجب ان تتوافق مع  
رؤية الكويت 2035 وأبرزها  
خروج الدولة من العديد من  
الانشطة التي يهيمن عليها  
القطاع الحكومي ومنها  
الصناعات البترولية والنقل  
البترولي والبتروكيماويات،  
على ان تسند تلك القطاعات  
إلى القطاع الخاص.

### توسع صناعي

من جانبها قالت عضو  
المجلس الاعلى للتخطيط  
والتنمية وعضو مجلس  
أمناء مدينة الحرير  
المهندسة سارة أكبر في  
الورقة التي قدمتها حول  
الاهمية الاستراتيجية  
للتوسع الصناعي في  
قطاع المشتقات النفطية  
والبتروكيماويات، أن  
استهلاك العالم في الوقت  
الراهن من النفط يبلغ  
100 مليون برميل يومياً،  
منها 60 بالمائة تذهب  
إلى استهلاك السيارات  
والكهرباء والطاقة، بينما  
يتبقى 20 % فقط لصناعة  
البتروكيماويات.

واوضحت أن التوجه العام  
للدول النفطية حالياً  
نحو الطاقات المتجددة  
والبديلة وصناعة السيارات

يعد هناك وقت للإنتظار،  
خاصة وأن لدينا الديمقراطية  
الحقيقية التي تساعدنا على  
وضع التشريعات والقوانين  
التي تخدم الكويت في  
المرحلة المقبلة.

ولفتت الخالد إلى اتضاح  
الرؤية الحكومية التي  
يدعمها سمو أمير البلاد  
والتي تهدف إلى إنعاش  
القطاع الاقتصادي بكشل  
كبيرة، وانتشال القطاع  
الخاص بالشكل الذي يصب  
في مصلحة البلاد.

ودعت في نهاية ورقتها  
إلى تنوع المواد الصناعية،  
وخصوصاً البتروكيماوية  
والغذائية، حتى يكون  
لدينا إكتفاءً ذاتياً من تلك  
المواد.





في بادرة متميزة وضمن مساعيها لتقديم خدماتها بشكل جيد

## "الصناعة" تستعرض مشاكل مراجعيها عبر مديرها العام



ضمن مبادراتها النوعية والمتجددة لخدمة المستثمرين والمراجعين، وفي سابقة هي الأولى من نوعها، واصل مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم استقبال مراجعي الهيئة العامة للصناعة من مختلف الجهات ذات الصلة بالقطاع الصناعي والمستثمرين والمبادرين أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مكتبه خلال يومي الاثنين والأربعاء من كل أسبوع للاطلاع على مشكلاتهم والمعوقات التي يواجهونها ووضعا الإجراءات الكفيلة بحلها وتوجيههم بالشكل الصحيح.

وتأتي تلك المبادرة النوعية للهيئة العامة للصناعة لتكون جزءاً من استراتيجية وفلسفة العمل بها ضمن جهودها المتواصلة وسعيها الدؤوب لخدمة مراجعيها أفراداً وشركات من مختلف القطاعات.

تخزين ومبادرين من الشباب، وتم وضع الإجراءات الكفيلة لحلها بشكل فوري، أو عبر توجيه الإدارات المعنية باتخاذ ما يلزم نحو حلها .

### وجهات النظر

ومن جانبه، أشار مدير مكتب المدير العام يوسف الوتار إلى أن تلك اللقاءات تعد إحدى أهم

يتوافق والإجراءات القانونية المعمول بها، والمرونة في التعامل مع كل القضايا المطروحة بشفافية عالية.

### 60 موضوعاً

وقال تقي: تم استعراض ما يقارب من 60 موضوعاً لعدد 60 مراجعاً في 8 لقاءات تم عقدها حتى الآن من قبل مستثمرين وأصحاب مصانع وشركات

بات من الضروري البحث عن قناة تواصل أكثر فعالية في التعامل مع مشاكل وقضايا المراجعين لحلها بالسرعة والإنجاز المطلوب.

وأضاف خصصت الهيئة العامة للصناعة يومين من كل أسبوع للقاء المراجعين من مختلف القطاعات والفئات العمرية، والاستماع إليهم، والعمل على حل كل الإشكاليات بشكل

### نهضة ملموسة

وفي تعليقه على تلك المبادرة التي قامت بها الهيئة العامة للصناعة، أشار المدير العام في تصريح صحافي إلى أن ما يمر به القطاع الصناعي من نهضة ملموسة في مختلف القطاعات ومع إشراف الهيئة العامة للصناعة على العديد من القطاعات الخدمية بالدولة،

تقي: استعرضنا  
60 مشكلة على  
مدى 8 لقاءات  
في مختلف  
القطاعات

ما يشهده القطاع  
الصناعي من  
طفرة نوعية يحتم  
علينا مساعدة  
الصناعيين

الوتار: اللقاءات  
تمثل حلقة  
وصل فعالة  
لحل المشكلات  
بالسرعة والإنجاز  
المطلوب



كما منح منتدى الحكومة الإلكترونية الهيئة العامة للصناعة جائزة الخدمات الإلكترونية المتميزة لعام 2018، كونها أول جهة حكومية تقوم بتقديم خدماتها إلكترونياً لمراجعيها بنسبة 100 في المئة ، الأمر الذي عزز وبشكل كبير من تقديم خدماتها للمواطنين.

استراتيجية عمل الهيئة للوصول لقضايا ومشكلات المراجعين بالسرعة الممكنة والإنجاز المطلوب.

ويذكر أن الهيئة العامة للصناعة حصلت مؤخراً جائزة أفضل مؤسسة حكومية عربية لعام 2018 ، كما تم منح مديرها العام جائزة أفضل رئيس تنفيذي عربي لفئة المؤسسات الحكومية عام 2018.

وسائل الهيئة حالياً في تقريب وجهات النظر بين مسؤوليها من ناحية، ومراجعيها في مختلف القطاعات من ناحية أخرى .

كما أنها تؤكد ريادة الهيئة في خلق قنوات اتصال فعالة قادرة على تلبية احتياجات مراجعي الهيئة وحل مشكلاتهم. موضحاً أن مثل تلك اللقاءات الأسبوعية جزء من





على هامش رعايته الافتتاح الرسمي لفرع شركة أطلس بالعازمية

## دعم كامل للمنتجات الوطنية في مختلف القطاعات الصناعية



تحت رعاية المدير العام للهيئة العامة للصناعة السيد عبد الكريم تقي، تم الافتتاح الرسمي للفرع الثالث لشركة مصاعد أطلس في منطقة العازمية الصناعية.

وأكد تقي خلال كلمته في حفل الافتتاح، الذي أقيم أمام مقر الشركة الجديد على الفخر والدعم الكامل لكل المنتجات الوطنية، التي تحمل اسم الكويت، مؤكدا أهمية الصناعات الوطنية، كون شركة مصاعد أطلس تعد رائدة كمنتج كويتي بمواصفات عالمية في عالم المصاعد.

وشدد تقي خلال كلمته أن استراتيجية الهيئة العامة للصناعة تهدف إلى تواجد المنتجات الوطنية في كل دول العام من خلال تشجيع التصدير والعمل على الاستفادة من التجارب العالمية في مختلف الصناعات.

وأضاف: أن زيادة تواجد المصانع المحلية والأجنبية في الكويت يوفر المزيد من الفرص أمام العمالة الوطنية،

تشجيع الصادرات  
وتسهيل الإجراءات  
أمام القطاع  
الخاص

الصناعة في الآونة  
الأخيرة تطورات  
غير مسبوقة  
بدعم من القيادة  
السياسية

ومتميزة بخدمات ما بعد البيع مما سيلبي احتياجات العملاء في كل مناطق الكويت، كما ألقى عدد من الحضور كلماتهم بمناسبة الافتتاح.

القيادة السياسية كونه أحد الروافد الرئيسة . ومن جانبه، صرح الرئيس التنفيذي لشركة مصاعد أطلس مرشد العياش بأن من أولويات الشركة في عام 2019 وضع نقاط لعمليات الطوارئ لتغطية كل مناطق الكويت، لتكون شركة مصاعد أطلس رائدة

ويفتح آفاقاً واسعة أمام أصحاب المواد الخام في القطاعات المرتبطة بتلك الصناعات، وهو ما يعد تشجيعاً لكل الصناعات المرتبطة بها.

وبين تقي أن القطاع الصناعي في الكويت شهد في الآونة الأخيرة اهتماماً غير مسبوق من





برعاية الشيخ منصور بن زايد وتحت مظلة الهيئة العامة للصناعة

## الشركات الكويتية شاركت بقوة في فعاليات معرض "سيال" للأغذية والمشروبات في أبوظبي



تحت رعاية وحضور نائب رئيس مجلس الوزراء وزير شؤون الرئاسة الإماراتي الشيخ منصور بن زايد آل نهيان، شاركت الهيئة العامة للصناعة في معرض سيال الشرق الأوسط في إمارة أبو ظبي، والذي أقيم خلال الفترة من 10 إلى 12 ديسمبر 2018؛ حيث احتل جناح دولة الكويت 180 متراً في المعرض.

وتعد تلك المشاركة للهيئة العامة للصناعة الثانية على التوالي، كون هذا المعرض يمثل أهمية كبيرة عربياً وخليجياً للشركات المشاركة، كما أنه يعد منصة مثالية للتواصل مع مجموعة كبيرة، وواسعة من شركات القطاع الخاص الإقليمية والعالمية العاملة في قطاع الأغذية والمشروبات التي تشارك تحت مظلة أجنحتها الوطنية، كما يوفر فرصة مناسبة للعارضين من هذه الأسواق للترويج عن منتجاتهم وتوسيع قاعدة شركائهم في المنطقة.

وتسعى الهيئة من خلال تلك المشاركات إلى تعزيز تواجد المنتجات الوطنية في مختلف القطاعات الصناعية، بما يجعل

والمعدات، إضافة إلى أكثر من 25 ألف زائر وخبير في مجال الأغذية من أكثر من 45 دولة حول العالم، ويساهم المعرض في ترسيخ مكانة أبوظبي كمركز رائد لصناعة الأغذية والمشروبات.

وتعد المعارض من بين أهم الركائز التي تستند هيئة الصناعة على ترويج وتعزيز المنتجات الوطنية، وتبادل الخبرات المتنوعة مع شركاء الهيئة في القطاعات المختلفة والمتنوعة من أجل تعزيز الدور الوطني في كل المجالات والقطاعات، وبما يطور من قدرات العاملين في القطاع الصناعي في كل المجالات.

وقد أقيم المعرض تحت شعار "إعادة صياغة الابتكار في قطاع الأغذية والمشروبات والضيافة"، بشراكة استراتيجية مع جهاز أبوظبي للرقابة الغذائية، وبحضور أكثر من 1000 شركة عارضة في قطاعات الأغذية والمشروبات

شعار "صنع في الكويت" حقيقة واقعية ملموسة في كل المحافل الإقليمية والدولية والعالمية.

ومن بين المنشآت التي شاركت بقوة خلال فعاليات المعرض: الشركة الكويتية لصناعة مواد التغليف، شركة معجزة الشفاء للتجارة العامة، شركة البركة الدولية للمواد الغذائية، وشركة مطاحن الدقيق والمخابز الكويتية وشركة الكويت للصناعات الغذائية، وشركة الوطن للحلويات، وشركة أهلية قروب للمواد الغذائية وشركة المرطبات العربية المحدودة، وشركة الصناعات الغذائية فيكو وشركة صيداوي للحلويات.



في أولى زيارات الهيئة الخارجية خلال 2019 وضمن وفد صناعي كويتي كبير

## تقي : تعزيز التعاون الاقتصادي بين الكويت وقطر في جميع القطاعات



تأكيداً وتعزيزاً لأواصر التعاون الاقتصادي مع دولة قطر الشقيقة، بدأت الهيئة العامة للصناعة أولى زياراتها الخارجية لعام 2019، ضمن برنامج الوفود التجارية الذي تقوم بتنظيمه؛ حيث تم تنظيم برنامج عمل لوفد صناعي رفيع المستوى برئاسة مدير عام الهيئة عبد الكريم تقي عبد الكريم، وضم الوفد ممثلين عن غرفة تجارة وصناعة الكويت واتحاد الصناعات الكويتية وعدداً من الصناعيين الكويتيين.

على مر السنوات الماضية في ظل القيادة الحكيمة في كلا البلدين الشقيقين، وأشار تقي إلى أن العلاقات الاستثمارية بين أصحاب الأعمال في البلدين الشقيقين شهدت نمواً متسارعاً في السنوات الأخيرة، فقد بلغ إجمالي عدد الشركات الكويتية المملوكة بنسبة 100 في المئة لمستثمرين كويتيين في قطر نحو 140 شركة بنهاية عام 2017، وبلغ إجمالي قيمة رؤوس أموالها نحو 480 مليون ريال قطري، أي ما يعادل 40 مليون دينار كويتي . وبلغ عدد الشركات القطرية

تنمية الصادرات الكويتية غير النفطية وتوسيع قاعدة السوق أمام المصدرين المحليين والتعرف على احتياجات المستهلكين وقياس ردود الفعل تجاه المنتجات المعروضة والقدرة على المنافسة من خلال الوقوف على الاتجاهات المستقبلية فيما يتعلق بتطوير الإنتاج ولعب الدور الحاسم في عقد الصفقات وتوثيق العلاقات بين الصناعيين من جهة والموردين من جهة أخرى. وحول العلاقات التجارية "الكويتية - القطرية"، ذكر تقي أن هذه العلاقات أخذت في النمو والتطور

هامش اجتماعات الزيارة إلى أن الزيارة تأتي للتعرف على الفرص التصديرية المتاحة للمصانع الكويتية والترويج للمنتج الوطني في كل القطاعات داخل السوق القطري باعتباره أحد الأسواق الخليجية الواعدة، ويحمل فرصاً كبيرة للنمو في المستقبل.

كما أنها تعد مجالاً جيداً للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في الكويت، مما يمهد الطريق لعقد الصفقات وإقامة المشاريع المشتركة بين الجانبين.

ولفت تقي إلى أن من بين أهداف الزيارة المهمة،

وقد التقى الوفد بسعادة وزير التجارة والصناعة القطري السيد/ علي بن أحمد الكواري، وتم التباحث مع معاليه حول العلاقات "الكويتية - القطرية" المتميزة وسبل تطويرها وتنميتها في المستقبل.

كما عقد الوفد اجتماعات ثنائية مثمرة مع الجمارك القطرية وموانئ قطر وبنك قطر للتنمية تم خلالها مناقشة كل الأمور والموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وأشار مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم في تصريحات صحافية له على





**400 شركة برؤوس  
أموال بلغت 2.6  
مليار ريال تعادل  
214 مليون دينار**

**الزيارة فرصة  
للتعرف على  
الفرص التصديرية  
للمصانع الكويتية**

عام ويجب اقتناصها للعمل  
داخل القطاعات المختلفة  
داخل الاقتصاد القطري.

#### مشاريع مستقبلية

وأوضح أن من بين  
الأمر المهمة التي تجعل  
الاقتصاد القطري جاذباً  
للاستثمار ما يتعلق  
بالمساهمة في المشاريع  
المستقبلية التي تتضمنها  
رؤية قطر 2030 وكأس  
العالم عام 2022، بالإضافة  
إلى رغبة المصنعين  
الكويتيين في هذا السوق  
بناءً على استطلاع آرائهم  
والاجتماعات التي تمت  
مع غرفة التجارة والصناعة  
 واتحاد الصناعات الكويتية .

رجال الأعمال القطريين  
والمصنعين الكويتيين،  
ومشروعات مشتركة سواء  
في قطر أو الكويت .

كما أشار تقي إلى أن اختيار  
قطر جاء بناءً على عدة  
أسباب؛ منها زيارة حجم  
الصادرات الكويتية لدولة  
قطر في عام 2017 بنسبة  
107 في المئة عن السنة  
السابقة، وارتفاع الميزان  
التجاري من 24 مليون إلى  
92 مليون دينار كويتي عام  
2017.

وقال: إن الأوضاع  
الاقتصادية الجيدة للاقتصاد  
القطري تعد فرصة جيدة  
للمستثمرين الكويتيين في  
القطاع الصناعي بشكل  
خاص والاقتصاد بشكل

- الكويتية المشتركة العاملة  
في دولة قطر نحو 261  
شركة، فيما بلغ إجمالي  
رؤوس أموالها نحو 2.1  
مليار ريال، أي ما يعادل  
146 مليون دينار كويتي  
تقريباً، ليصبح إجمالي عدد  
الشركات الكويتية والقطرية  
الكويتية المشتركة نحو  
400 شركة، بإجمالي رؤوس  
أموال تبلغ نحو 2.6 مليار  
ريال، ما يعادل 214 مليون  
دينار كويتي .

وتناول الوفد الكويتي سبل  
تعزيز العلاقات بين قطاعات  
الأعمال في البلدين، وزيادة  
معدلات الصادرات الكويتية  
إلى دولة قطر، إضافة إلى  
الفرص الاستثمارية المتاحة  
في كل من الكويت وقطر،  
وإمكان إقامة تحالفات بين





بالتعاون مع إدارة حماية المستهلك وتطبيقاً لتعميم معالي وزير التجارة والصناعة

## هيئة الصناعة: حافظات شاي وقهوة تحتوي على مادة الإسبستوس الخطرة



ضمن جهودها المتميزة لحماية المستهلك والحفاظ على صحة المواطنين والتعاون المثمر بينها وبين الجهات الحكومية المعنية بهذا الدور، أكدت الهيئة العامة للصناعة أن نتائج الفحوصات المخبرية التي أجرتها على عدد من حافظات الشاي والقهوة أظهرت احتواءها على مادة الإسبستوس الضارة بالصحة، والتي يتم التحذير منها عالمياً.

وأشارت إلى أن تلك الفحوصات والنتائج جاءت بعد إجراء أكثر من اختبار على تلك الحافظات، وتؤكد وجود مادة الإسبستوس الضارة بها.

**تقي : تعاون مثمر  
وبناء بين الهيئة  
وزارة التجارة  
والصناعة لحماية  
المستهلكين**

**سحب حافظات الشاي  
والقهوة التي تأكد  
ضررها من السوق**

**نستهدف  
حماية وتوعية  
المستهلكين  
بالسلع التي  
يقومون بشرائها**

للصناعة تتبنى العديد من الحملات التوعوية التي تستهدف توعية المستهلكين بالسلع التي يقومون بشرائها لمنع الغش، والتدليس عليهم من قبل البائعين، كما تسعى أيضاً إلى حمايتهم من السلع الضارة التي قد تؤثر على الصحة العامة، وتصيبهم بأمراض خطيرة على المدى البعيد في حال استخدامها.

وأكد تقي سعي الهيئة العامة للصناعة عبر التعاون مع الجهات الحكومية المعنية بتوفير أفضل السلع للمواطنين وفق أفضل المواصفات والمقاييس والضوابط المتبعة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

مادة الإسبستوس الضارة بها، وهو الأمر الذي دفع المعنيين في وزارة التجارة والصناعة إلى العمل على سحب تلك العينات من السوق حفاظاً على صحة المواطنين.

وأشار إلى أن تحرك الهيئة العامة للصناعة في هذا الخصوص يأتي بناءً على التعميم الوزاري الذي أصدره معالي وزير التجارة والصناعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان، والذي بدأ أول يناير 2019، ويقضي بمراقبة جميع البضائع المستوردة من الخارج من حافظات الشاي والقهوة للتأكد من خلوها من مادة الإسبستوس الضارة بصحة المستهلكين.

وبين أن الهيئة العامة

وفي هذا السياق، أوضح مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم أن الهيئة تسعى من خلال إداراتها وأقسامها وقطاعاتها المختلفة إلى وضع اللوائح والإرشادات الخاصة بحماية المستهلك في مختلف القطاعات الصناعية، وبما يتوافق والضوابط والقوانين والمعايير الخاصة بالكويت، وما أقرته المنظمات الدولية والإقليمية في هذا الخصوص.

وأوضح أن الهيئة العامة للصناعة وبالتعاون مع إدارة حماية المستهلك في وزارة التجارة والصناعة قامت بفحص بعض حافظات الشاي والقهوة التي ثبت وبعد النتائج المخبرية المتعددة وجود

ضمن خطة الكويت التنموية 2019/2020

## 3.53 مليارات دينار إجمالي استثمارات 238 سياسة تنموية

خاص : الصناعة والتنمية

تستعد الكويت لمواصلة خططها التنموية الرامية إلى تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام خلال العام المالي 2020/2019، من خلال تنفيذ خطط طموحة خلال تلك الخطة، والتي تتضمن 135 مشروعاً، و7 ركائز رئيسية، و32 برنامجاً، و66 مؤشراً تتضمنها الرؤية التنموية الشاملة للكويت.



وقد رفعت الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية مؤخراً خطة التنمية السنوية 2020/2019 لمجلس الأمة بعد عرضها على المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية ومجلس الوزراء.

وقد أعلن الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي خطة التنمية السنوية التي تعد الخطة الخامسة ضمن الخطة الإنمائية متوسطة الأجل الثانية (-2015 2016 / 2019-2020)، مبيناً أن عدد السياسات في الخطة السنوية يبلغ 238 باستثمارات تقدر بنحو 3.539 مليارات دينار.

اقتصاد متنوع

وذكر أن مشاريع الخطة موزعة على سبع ركائز؛ حيث تشمل ركيزة اقتصاد

متنوع على 28 مشروعاً تتضمن مشروعات تهيئة بيئة الأعمال والاقتصاد المعرفي وتنويع القاعدة الإنتاجية واستدامة المالية العامة وتطوير السياحة الوطنية والتخصيص وتطوير القطاع النفطي.

وأفاد مهدي بأن ركيزة بنية تحتية متطورة تشمل 26 مشروعاً، وتتضمن مشاريع تطوير منظومة النقل البري والبحري والجوي وتكنولوجيا المعلومات وزيادة الطاقة الإنتاجية للكهرباء والماء.

16 مشروعاً

وأوضح أن ركيزة بيئة معيشية مستدامة تشمل 16 مشروعاً تتضمن مشاريع المحافظة على سلامة البيئة وتحسين إدارة المخلفات وتوفير الرعاية السكنية للمواطنين وتوظيف الطاقات

المتجددة ومعالجة الصرف الصحي.

وذكر أن ركيزة رأس المال بشري إبداعي تشمل على 27 مشروعاً، وتتضمن مشاريع جودة التعليم ورفع الطاقة الاستيعابية للتعليم العالي ورعاية وتمكين الشباب وإصلاح اختلالات سوق العمل ورعاية ودمج ذوي الإعاقة وتحسين خدمات المسنين وتعزيز التماسك الاجتماعي.

وقال: إن ركيزة إدارة حكومية فاعلة تشمل على 13 مشروعاً، وتتضمن مشاريع الحكومة الإلكترونية، وتطوير المخطط الهيكلي، في حين تشمل ركيزة رعاية صحية عالية الجودة على 18 مشروعاً.

26 مشروعاً  
تطويرياً في مجال  
البنية التحتية

27 مشروعاً  
تتضمنها ركيزة  
رأس المال  
البشري الإبداعي

22 مشروعاً  
استراتيجياً  
تكلفتها 23.5  
مليار دينار في  
سنوات

تحسين جودة  
التعليم والطاقة  
المتجددة  
ومعالجة اختلالات  
سوق العمل

## لبناء وربط مراكز المعلومات في سلطنة عمان "الصناعة" شاركت في اجتماعات اللجنة التوجيهية الخليجية



عقد الاجتماع التاسع عشر للجنة التوجيهية الخليجية لبناء وربط مراكز المعلومات بسلطنة عمان في 23 ديسمبر 2018؛ حيث ترأس الاجتماع رئيس وفد دولة الكويت مدير مركز المعلومات ودعم القرار بالهيئة العامة للصناعة أحمد صادق، وبحضور المهندسة مريم القطاع رئيس قسم المواصفات وأعضاء اللجنة.

وتستهدف هيئة الصناعة من خلال المشاركات الفعالة في مثل تلك اللجان العمل على الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في مجال بناء وربط مراكز المعلومات، إيماناً منها بأهمية التعاون الخليجي في هذا المجال الحيوي الذي سينعكس إيجاباً على حجم التجارة والاستثمارات البينية بين الدول في العديد من القطاعات والمجالات الصناعية التي تعد اللجنة الرئيسة نحو بناء سوق خليجية مشتركة.

وتدرك الهيئة العامة للصناعة أهمية مراكز المعلومات في تعزيز قدراتها الصناعية في المناطق الحالية، وكذلك المناطق والمدن الجديدة التي تتضمنها استراتيجية عمل الهيئة خلال المرحلة المقبلة، والتي تعد إحدى أهم ركائز التنمية الصناعية الشاملة.



وقد قام ممثل هيئة التقييس في اللجنة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية محمد الحمد بتكريم المهندس عدنان إبراهيم السلطان بمناسبة ترقية مدير مكتب التفتيش والتدقيق لمجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة؛ حيث أشاد الجميع بحسن خلقه وتفانيه في العمل.

وعكس التكريم التقدير الكبير للجهود البارزة والإنجازات المتميزة التي قام بها السلطان، وكان لها الأثر الطيب على أعمال اللجنة، وبما يخدم العمل الخليجي المشترك.



يقام على مساحة 200 ألف متر مربع

## مجمع تكنولوجي في "الشداية" لتطوير قدرات الكويت الصناعية



تتجه الهيئة العامة للصناعة إلى إنشاء مجمع تكنولوجي في منطقة الشداية على مساحة 200 ألف متر مربع، وقد قامت الهيئة في 15 يناير 2019 بترسية الممارسة الخاصة بالدراسة الاستشارية الخاصة بالمجمع ليصبح المجمع على طريق سكة التنفيذ بعد الانتظار لسنوات.

تنمية وتطوير قدرات  
القطاع الصناعي  
هدف استراتيجي  
للهيئة

التوقيع على ممارسة  
الدراسة الاستشارية  
بكلفة 68 ألف دينار

المشروعات الصغيرة  
والمتوسطة إحدى  
الركائز الصناعية  
التي تنمو

كيلومترات مربعة كم منطقة صناعية، و كيلومترين مربعين لأغراض السكراب، وذلك بهدف توفير ما يقارب من 1600 قسيمة صناعية.

وفضلا عن ذلك، أنشأت الهيئة العامة للصناعة البنية الأساسية لمنطقة الشداية الصناعية لتوفير ما يقارب 1000 قسيمة صناعية لنشاط الصناعات الغذائية والكيمياوية، وغيرها من الأنشطة الصناعية المتنوعة، إضافة إلى مشروع إنشاء البنية التحتية للقطعة (11) في منطقة (صباحان الصناعية) لتوفير ما يقارب من 172 قسيمة صناعية لتوطين الأنشطة الغذائية الصديقة للبيئة.

وتشجيع الإبداع والابتكارات الصناعية التكنولوجية وتطبيقاتها للاستفادة منها في قطاعات البتروكيماويات والطاقة المتجددة ومصادر المياه. وسيخصص جزء من المجمع التكنولوجي إلى المبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الشباب.

وتسعى الهيئة العامة للصناعة إلى تحقيق مجموعة من الأولويات في المرحلة المقبلة، أبرزها تهيئة وتطوير المناطق الصناعية بهدف توفير القسائم الصناعية المجهزة بالبنية الأساسية للمستثمرين كمشروع تصميم وإنشاء وإنجاز منطقة "النعايم" الصناعية بمساحة ثمانين كيلومترات مربعة موزعة بين ستة

وقد فازت شركة مجموعة الأنظمة الهندسية بعقد إعداد الدراسة الاستشارية، بتكلفة قدرها 68.4 ألف دينار، وسيقوم بالدراسة نخبة من استشاريي البحث في مجال المجمعات التكنولوجية، وتهدف الهيئة من وراء تأسيس المجمع إلى العمل على خلق مركز للبحث والتطوير والابتكار، فضلا عن توفيره منصة لتسويق المبادرات والتكنولوجيا الحديثة.

ويعد المجمع الذي من المتوقع البدء بتنفيذه خلال 2019 من بين الأولويات الخاصة بتنمية قدرات الكويت الصناعية والتنمية بغرض تنمية قدرة الكويت الصناعية، كما يهدف المجمع إلى الإسهام في الأبحاث التقنية الصناعية

تنفيذاً للخطة التدريبية لهيئة الصناعة 2018/2019

## 10 برامج تدريبية و84 متدرباً خلال شهر ديسمبر



- مصمم مناهج التدريب: يهدف إلى تجميع أصول على تصميم التدريب بقالب ابتكاري يساعد على التحليل.
- الألياف الضوئية للهواتف: يهدف إلى تزويد المشاركين بالمعارف المتعلقة بالألياف الضوئية، وأنظمتها وتنمية مهاراتهم في سبل توصيل الألياف الضوئية وصيانتها ودراسة نظم الإرسال الرقمي بواسطة الألياف الضوئية.
- الاعتبارات القانونية في صياغة العقود: يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بالاعتبارات القانونية التي تحكم صياغة العقود وتنفيذها لتلافي المشكلات المستقبلية المرتبطة بالتنظيم.
- التخطيط البيئي وإدارة المشاريع: يهدف البرنامج إلى تفعيل الانتقال السريع حول إجراءات تقييم الأثر البيئي والتنبؤ بالمشكلات البيئية المحتملة،

- تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة وتحقيق الأداء المتميز للموظف: تحرص إدارة التطوير الإداري على تقديم الجديد والمتطور من البرامج التدريبية التي تهدف إلى تطوير وتنمية الكوادر العاملة في الهيئة، وتحقيق الأداء المتميز للموظف.
- وانطلاقاً من هذا المبدأ يقوم قسم التدريب باستكمال تنفيذ الخطة التدريبية السنوية 2018 / 2019 والتي تعتمد أساساً على الاحتياجات التدريبية لإدارات الهيئة؛ حيث تم تدريب عدد 84 متدرباً خلال شهر ديسمبر موزعين على الدورات التالية :

### الدورات المحلية

- من الفكرة المعمارية إلى تصميم هندسي: يهدف إلى إعطاء المشاركين مقدمة في المفاهيم الأساسية للتخطيط والتصميم متعدد التخصصات مثل المدني والإنشائي





- تحمل مسؤولية مخرجات فريق العمل:  
يهدف البرنامج إلى فهم وطبيعة فريق العمل والغرض منه وهيكلته، وكذلك المتطلبات الفردية التي تسهم في نجاح الفريق.
- قياس الجودة ومؤشرات الأداء:  
يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بكيفية التفاعل التي تؤثر على المؤشرات من خلال منظومة القياس الشهيرة، مثل بطاقة الأداء المتوازن.
- العقود الهندسية والقوانين المحلية في إدارة عقود المقاول:  
يهدف البرنامج إلى تعريف المشاركين بطبيعة العقود الهندسية، وتنمية مهاراتهم في فهم وإعداد ومراجعة ومتابعة تنفيذ العقود الهندسية من خلال تزويدهم بمعارف تنفيذ العقود وكيفية معالجة المشكلات التي تطرأ أثناء التنفيذ وحلها.

والتصدي لها في مرحلة مبكرة من تخطيط وتصميم المشروع. وتطوير الخدمات المقدمة للعميل حسب المواصفات والاستخدامات التي توفر منفعة طويلة الأجل. كما يهدف إلى تعريف المشاركين بمفهوم خدمة العملاء، وما الحاجات الأساسية للعميل وكيفية تطوير الخدمات المقدمة للعميل حسب المواصفات والاستخدامات التي توفر منفعة طويلة الأجل.

#### • المؤتمر المهني الدولي السادس للمحاسبة والمراجعة:

ويهدف البرنامج إلى إعداد التقارير المالية ومراقبي الحسابات والأكاديميين والجهات الحكومية ذات الصلة وتشخيص مشكلات التطبيق العملي والحلول المقترحة.

#### • القيام بتدقيق كامل لجودة مخرجات مهام العمل المنجزة:

يهدف البرنامج إلى تزويد المشاركين بالمهارات الإدارية والإشرافية والقيادية اللازمة لتطوير العمل الإداري والفني وتنمية العلاقات الإنسانية مع الآخرين.







# الهيئة العامة للصناعة ... 22 عاماً من العطاء المتجدد والمستمر

## خاص : الصناعة والتنمية

إنجازات تتلو إنجازات، ولا تزال الهيئة العامة للصناعة شامخة بإنجازاتها وطموحات قياداتها، عاكسة تطلعات وآمال شعبها تحت قيادة حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح صاحب الشعلة المضيئة والمستنيرة والقائد الملهم لرؤية الكويت التنموية الشاملة.

22 عاماً مضت على انطلاق صرح الهيئة العامة للصناعة الذي بدأ مسيرته التنموية في 15 يناير 1997، لتكون هيئة الصناعة شعلة مضيئة تنير طريق التنمية، وتفتح يديها أمام أبناء الكويت من المراجعين من مستثمرين وأصحاب مشاريع، وكذلك المبادرين من شباب الكويت الواعد المليء بالأمل والطموح.

22 عاماً وهيئة الصناعة تحمل على عاتقها تنفيذ خطط الكويت التنموية برؤية شبابية واعدة قادها متخصصون ومتمرسون بالعمل الاقتصادي، وهي الآن في عهدة ورؤية شباب طموح قادر على تحويل الصناعة ركيزة رئيسية للتنمية الشاملة وفق طموحات ورؤية كويت جديدة 2035.

فمعالي وزير التجارة

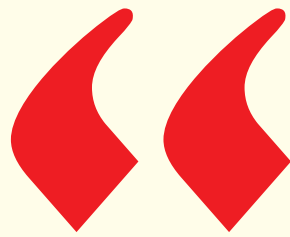
والصناعة وزير الدولة لشؤون الخدمات ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للصناعة خالد ناصر الروضان أكد في العديد من المناسبات أن رؤية الكويت التنموية تعلو كل الرؤى، وأن الصناعة هي اللبنة الرئيسة في تحقيق اقتصاد متنوع ومستدام قادر على زيادة القدرات والإمكانيات التنموية لدولة الكويت.

ولأن الريادة لا تعرف المستحيل، فقد كان مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم دينامو متحركاً منذ تقلد منصبه تكليفاً أو تثبيتاً يعمل بجهد واجتهاد من أجل تحقيق المعادلة الصعبة رغم تواضع الإمكانيات وكثرة المهام.

وبعزم الشباب الذي لا يلين ويتوحد الرؤى وتواجد الهيئة العامة للصناعة في ربوع الكويت من السالمي إلى النعائم ومن الشدادية إلى منطقة صبحان قطعة 4، والحرص على تعزيز ودعم التواصل مع كل المنظمات الدولية والإقليمية، عادت الكويت إلى صدارة الدول الخليجية في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشهادة التقارير العالمية، وبسبب عزم الحكومة على أن تكون الصناعة قبلة التنمية، وقلبها النابض المتجدد

بالحياة والنشاط.

وعلى خطا حضرة صاحب السمو أمير البلاد تسير الهيئة العامة للصناعة في طريق الآمال والتحديات إيماناً من مسؤوليها بأن الأحلام ليست مستحيلة، والريادة قابلة للتحقق، وكان تتويج الهيئة العامة للصناعة أفضل مؤسسة حكومية عربية لعام 2018 ومنح مديرها العام عبدالكريم تقي عبد الكريم أفضل رئيس تنفيذي عربي لفئة المؤسسات الحكومية لنفس العام دليلاً قوياً على أن الهيئة تسير في طريقها الصحيح، وأن آمالها وطموحاتها ستستمر وتتواصل من أجل خير الكويت وأهلها على الدوام. وتنهى الهيئة العامة للصناعة موظفيها وجميع المستثمرين الصناعيين بمرور 22 عاماً على مسيرة إنشائها من 15 يناير 1997، والتي تميزت بالعطاء والتجدد والتميز المتواصل في تقديم خدمات شاملة لمراجعينها من المواطنين.



تواجهت في كل  
ربوع الكويت  
من السالمي  
إلى النعائم  
مروراً بالشدادية  
وصبحان قطعة 4

تقدم خدماتها  
المتواصلة  
في العديد من  
القطاعات بإتقان  
ويسر وسهولة

الأولى عربياً في  
2018 ومديرها  
العام أفضل رئيس  
تنفيذي عربي

طموحها لا يحده  
سوى السماء  
وإيمانها بالريادة  
والعطاء لا يتوقف



المدير العام عبد الكريم تقي كشف لـ "الصناعة والتنمية" عن خطط ومشاريع طموحة

## 2019 .. عام "صناعي" بامتياز

خاص : الصناعة والتنمية



بين عام مضى بإنجازات عظيمة توجت باختيارها أفضل مؤسسة حكومية عربية لعام 2018 وعام مقبل 2019، تصر الهيئة العامة للصناعة على أن يكون العام الجديد عام إنجازات وبشائر خير لكل الصناعيين، وأن يكون القطاع الصناعي ركيزة رئيسة للتنمية الشاملة في الكويت تحت قيادة ورؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح.

وقد رسم مدير عام الهيئة العامة للصناعة عبد الكريم تقي عبد الكريم الخطوط العريضة لخطط الهيئة العامة للصناعة واستراتيجيتها خلال العام الجديد 2019، وذلك ضمن ملف موسع أعدته "الصناعة والتنمية" حول رؤية واستراتيجية الهيئة خلال 2019.

وقد أشار المدير العام إلى أن الهيئة تركز على أهداف واضحة واستراتيجية فعالة ستنتقل القطاع الصناعي من قطاع خدمي إلى منتج، ويساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة، ويساعد في الوقت نفسه على تحقيق الطموحات ضمن خطة الهيئة قصيرة وبعيدة المدى والتي تمتد على 5 سنوات من 2019 إلى 2023.

والحمد لله ، وأؤكد أننا ماضون في تنفيذ مدينة صناعية متكاملة الأركان تستطيع تحقيق قيمة مضافة وحقيقية للنتائج المحلي الإجمالي.

### شراكة عالمية

وتحدث المدير العام عن أهمية الشركاء العالميين ودورهم في اكتساب المزيد من الخبرات في إدارة

الهيئة العامة للصناعة عبدالكريم تقي عبد الكريم عن أن الهيئة العامة للصناعة باتت ملتزمة أمام رؤية صاحب السمو أمير البلاد لتنفيذ مشروع الشداية، والعمل على تسليمه، قائلاً أود أن أبين أن أزمة الأمطار وتداعياتها التي مرت بها الكويت مؤخراً قد أثرت على درجة الإنجاز للمشروع، لكننا اجتزنا هذا الأمر

ولفت تقي إلى أن من بين الأهداف الرئيسية التي ستعمل الهيئة على تحقيقها خلال العام الجديد البحث عن آلية مشتركة مع دول الخليج لتسهيل عملية التبادل التجاري والتسهيل في المعاملات الصناعية.

وفيما يلي التفاصيل :

### مشروع الشداية

كشف المدير العام للهيئة

كما توقع تقي الانتهاء من دراسة استراتيجية القطاع الصناعي 2035 خلال 2019، لافتاً إلى أن الهيئة لديها تعاون وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للصناعة والتنمية "اليونيدو" في مجال المشروع القطري الهادف لمساعدة الدول الأعضاء في المنظمة الراغبة في تحقيق تطوير القطاع الصناعي.



شراكة عالمية  
لتطوير الخطط  
الصناعية  
المستقبلية بما  
يتلاءم والتطورات  
العالمية

الانتهاء من  
استراتيجية هيئة  
الصناعة 2035  
بالتنسيق مع  
أمانة التخطيط

أتمنى أن تكون  
هيئة الصناعة  
خالية من

الأنشطة "غير  
الصناعية" في  
2019

إنشاء أول مختبر  
متكامل الأركان  
بمساحة 16 ألف  
متر مربع



وتعزيز التنافسية للمصانع  
المصدرة، بالإضافة إلى  
إيجاد أسواق جديدة.

ولفت إلى أن الهيئة  
العامة للصناعة عملت  
مع "اليونيدو" في وضع  
الاستراتيجية، ونحن بانتظار  
عرض فني نهاية شهر يناير  
أو أول فبراير؛ بحيث نضع  
الخطة في تنفيذها.

#### أنشطة صناعية

وكشف تقي عن سعي  
الهيئة العامة للصناعة إلى  
أن تكون خالية من الأنشطة  
غير الصناعية في 2019،  
فكثير من الأنشطة غير  
الصناعية ليست لها علاقة  
بالصناعة كدراكيل الرمل  
والصلبوك وبعض الأنشطة  
التخزينية غير الصناعية،  
بالإضافة إلى المنطقة  
الحرة التي كانت كاهلاً  
على الهيئة العامة للصناعة  
وأيضاً بعض الأنشطة

للاستراتيجية الهيئة العامة  
للصناعة 2035 ؛ حيث  
كشف عن أنه سيتم إطلاق  
النسخة النهائية من تلك  
الاستراتيجية خلال 2019  
بالتنسيق والتعاون مع  
الأمانة العامة للمجلس  
الأعلى للتخطيط والتنمية،  
باعتبارها المعنية بوضع  
الاستراتيجيات العامة،

كما تحقق من زيارتنا الأخيرة  
لمنظمة الأمم المتحدة  
للصناعة والتنمية "اليونيدو"  
مشروع شراكة بالبرنامج  
القطري والمعني بإعانة  
الدول التي تريد التطوير في  
القطاع الصناعي.

وأضاف المدير العام أنه لدينا  
أكثر من تعاون مع منظمة  
اليونيدو، منها مسألة  
تحليل الاستراتيجية، ووضع  
خطة تنفيذية للاستراتيجية،  
وتحديد القطاعات  
المستهدفة للصناعات  
في المرحلة القادمة،

القطاع الصناعي، والتي  
كانت ثرية للغاية ، لافتاً  
إلى أن المؤتمرات وورش  
العمل المختلفة كانت  
في السابق نشاطاً جانبياً  
لدى العاملين في الهيئة  
ومسؤوليها الذين يمثلونها  
في تلك الفعاليات، إلا أنه  
ومع أهمية تلك المؤتمرات  
رأينا أن الموضوع أصبح  
مهماً للغاية. وأشار إلى أن  
حضور هذه الفعاليات له  
فائدة كبيرة جداً، حيث كنا  
في السابق نكتب خطة في  
حدود ضيقة او قصيرة،  
ولكن هذه الفعاليات جعلتنا  
نستكشف العالم، ونرى أن  
خطتنا جداً متواضعة، مما  
يجعلنا نطور تلك الخطط،  
كما أصبح لدينا وضوح  
أكبر في الأهداف التي  
تم تحديدها في العامين  
السابقين.

#### استراتيجية 2035

وتطرق المدير العام

## لائحة جديدة لدراسات الجدوى الاقتصادية والمالية تساعد الراغبين في الحصول على قسائم صناعية

## توعية المصانع بكيفية استخدام المواصفات العالمية التي تخفض استهلاك الطاقة

## هيكل تنظيمي جديد لـ "هيئة الصناعة"

## بالتعاون مع ديوان الخدمة لتعزيز دورها في القطاع الصناعي

التي تصنف خدمية، وهي ليست خدمة.

وأكد أن الهيئة لا تمنع في تنفيذ القانون باعتبار أن تلك الأنشطة "خدمية"، إلا أنه من الخطأ أن ندير نشاطاً غير صناعي، وإلا فسوف ننشغل عن أهدافنا الأساسية.

### لائحة جديدة

وكشف تقي عن خبر سار للصناعيين، قائلاً: إن الهيئة ستكون لديها لائحة جديدة لمنظومة دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية، وهو ما سيوفر الجهد والوقت والمال أمام الراغبين في الحصول على قسائم صناعية من المتقدمين، موضحاً أن تقديم دراسة جدوى تسويقية ومالية من الشروط المطلوبة والضرورية لحصول مقدمي الطلبات على الموافقة، وهذا الأمر سوف يتغير بنظام جديد وللائحة جديدة لعمل دراسة الجدوى الاقتصادية.

### كفاءة الطاقة

وفيما يتعلق بمشروع كفاءة الطاقة، أوضح تقي أن هيئة الصناعة ماضية في تنفيذ مشروع كفاءة الطاقة في كل المصانع التي تشرف عليها، كما أنها ستراعي تطبيق تلك النماذج في المناطق والمدن الصناعية الجديدة، موضحاً أن الهيئة ستقوم بتوعية المصانع

في كيفية استخدام المواصفات العالمية التي تخفف استهلاك الطاقة، والتي ستنعكس إيجاباً على ميزانية الدولة من خلال تقليص الدعم المقدم من قبل الدولة للطاقة في المصانع.

وأضاف: هذا الهدف ينسجم مع أهداف الدولة التنموية الرامية إلى خفض كلفة الدعومات في ميزانيتها، موضحاً أن الدولة تدعم القطاع الصناعي عبر احتساب قيمة الكيلو واط بقيمة 5 فلوس، في حين أن التكلفة الفعلية على الدولة بحدود 28 فلساً، وبدلاً من أخذ 10 ميغا واط من الدولة لتشغيل المصنع، بالإمكان عبر إدخال التكنولوجيا أن يأخذ الصناعي 7 ميغا وات، من دون أن تتغير القيمة عليه، وإنما تم تخفيض سحب الكهرباء من الدولة، وهو ما يسمى استخدام كفاءة الطاقة، وهي ضمن الاستراتيجيات الجديدة التي سيتم وضعها.

### هيكل تنظيمي

وتطرق تقي في حديثه إلى أن الهيئة العامة للصناعة بصدد إعادة تكوين هيكلها التنظيمي، كاشفاً النقاب عن وجود تنسيق بين الهيئة العامة للصناعة وديوان الخدمة المدنية في هذا الخصوص، مشيراً إلى أن هناك أقساماً يجب أن تتحول إلى قطاعات، كما أن هناك قطاعات يجب أن

تتحول إلى هيئات. وأوضح أن الهيئة العامة للصناعة يوجد بها إدارة المواصفات والمقاييس، إلا أن تلك الإدارة موجودة على شكل هيئة في دول أخرى، أو على شكل وزارة، وبالتالي فإن الإمكانيات تختلف والإيرادات أيضاً تختلف.

وأضاف أن من يذهب إلى تلك الهيئات في دول أخرى سيقابله جهاز ضخم، وبالتالي فمن الطبيعي أن الأداء لن يكون متساوياً مع أدائنا، واليوم كي أقوم بعمل مواصفة قياسية أحتاج لما يقارب من 100 موظف، ولذلك نجد أن الإمكانيات موجودة لدى الدول الأخرى؛ لأنها مفصولة بهيئة مستقلة، ولها قواعد بخلاف من يعمل في إدارة بها 3 موظفين فقط، وبالتالي ليست هناك مقارنة.

وأشار إلى أن الكويت كانت سباقه خليجياً في مجال المواصفات والمقاييس، وفي مجال المختبرات أيضاً، ولكن حدث تطور كبير على أداء تلك الدول في هذين المجالين، ونسعى إلى تعزيز دور المواصفات والمقاييس بالشكل المطلوب الذي يواكب الطموحات الصناعية التي نرغب في تنفيذها على أرض الواقع.

### تحديات عديدة

وأضاف أنه على الرغم من أهمية إعادة هيكلة الهيئة



فإن نمطها الإداري يختلف أيضاً، وهو ما يجعلنا نحتاج إلى تخصصات تستطيع التعامل مع هذا التكوين، لذا فهيكلنا يجب أن يكون تفاعلياً.

#### توسيع الاختصاصات

وأوضح تقي أن التغيير في الهيكل ليس الهدف منه توسيع الاختصاصات، ولكن هناك ضرورة تملئها الأوضاع المحلية والإقليمية والعالمية، وكذلك هناك الكثير من المتغيرات على مستوى الاقتصاد المحلي تحتاج إلى تغيير نمط خاص في التعامل.

وأكد أن التغيرات المرتقبة في الهيكل الإداري لن يكلف ميزانية الدولة شيئاً، فكل التغيرات التي ستتم على إدارات وأقسام الهيئة ستكون بدون تكلفة على المال العام، وسيكون لها

ميزانية بمبالغ تصل إلى 100 مليون دينار لكي تؤسس نفسها، ولكن من الطبيعي أن يطلب هذا المبلغ وزارة أو هيئة.

وقال: من الطبيعي أن تتغير الأوضاع الحالية، ونستفيد من التجارب المحيطة بنا، ولهذا اجتمع ممثلو هيئة الصناعة مع المعنيين في ديوان الخدمة المدنية لمناقشة هذا الأمر، وهناك قناة أولية بأن إعادة هيكل الهيئة العامة للصناعة سيحقق مبالغ كبيرة، خصوصاً أننا مقبلون على إدارة مناطق صناعية ضخمة جداً، وهي ليست موجودة في تاريخ الكويت ما يستلزم جهازاً متخصصاً جداً، فعند الحديث عن منطقة صناعية فإن النمط الإداري مختلف جداً، وعند الحديث عن مدينة صناعية ذكية

#### إدارة المواصفات

وعن أهمية إدارة المواصفات، أشار تقي إلى أن الجميع يعلم أن بعض المواصفات العالمية تشتري بمبالغ عالية جداً مثل مواصفات الغذاء الحلال والمواصفات الخاصة بالأجهزة الكهربائية، بالإضافة إلى أن الخدمات المقدمة أمام تلك المواصفات قيمتها عالية جداً في دول الخليج، وبسبب غياب هيئة خاصة بالمواصفات والمقاييس، اضطررنا لترك الصناعيين الكويتيين للذهاب إلى دول أخرى ليحصل على المواصفات المطلوبة ودفع الأموال العالية جداً مقابل الحصول عليها.

#### مبالغ كبيرة

وأشار إلى أنه ليس من الطبيعي أن تطلب إدارة

العامة للصناعة، بما يتوافق مع التوجهات الإقليمية والعالمية، إلا أن الأمر يواجه تحديات عدة، أبرزها النهج الحكومي الحالي القائم على منع التوسع في إقامة هيئات حكومية جديدة تجنباً لزيادة التكلفة المالية، موضحاً أن الهيئة مستعدة لإثبات مدى الجدوى الاقتصادية لإنشاء تلك الهياكل الجديدة، وسيكون لها مدخول كالهيئة العامة للصناعة، ولن تستهلك من ميزانية الدولة شيئاً.

وأود أن أذكر هنا أن هيئة المواصفات والمقاييس في دول خليجية تحقق إيرادات تقارب الـ 6 مليارات دولار سنوياً، وهذا المبلغ يمكنه تشغيل أفضل وزارة في العالم، بالإضافة إلى ذلك بها جدوى اقتصادية ترجع على ميزانية الدولة.



مردود مادي كبير للغاية على الميزانية، ويجعل مشاريع الهيئة متواكبة مع المتغيرات العالمية والإقليمية.

### مشاريع قادمة

وحول المشاريع القادمة للهيئة، تطرق تقي إلى أنه تم التخطيط لإنشاء أول مختبر متكامل الأركان بمساحة 16 ألف متر مربع، كما تم البدء في الدراسات الاستشارية على مستوى تطوير الأداء المؤسسي، بالإضافة إلى مركز صبحان ومركز الخدمة الذاتية في صبحان، والذي انتهينا من الدراسة الاستشارية الخاصة به.

وقال بالإضافة إلى ذلك، فإن الهيئة العامة للصناعة تخطط لإقامة مشاريع البنية التحتية للمناطق والمدن الصناعية القائمة، ومنها أمغرة والشعبية اللتان بهما قطع كثيرة لا يوجد بها بنى تحتية، وهذا يجعلنا نتمنى على الدولة أن تنتبه إلى أننا نحتاج الاحتفاظ بفائض الأرباح لكي تجابه هذه المشاريع؛ لأن الدولة هذا العام فاجأتنا بعدم الاحتفاظ بفائض الأرباح، وقد أخذتها ما قد يعطينا في مسألة إنجاز مشاريع.

### هيئة إنتاجية

وأوضح أن الهيئة العامة للصناعة هيئة خدمية، لكننا نسعى إلى أن نخرج من الفكرة الخدمية إلى الخدمة

التنموية كذلك؛ حيث يجب أن ننمى هذا الاتجاه خلال الفترة المقبلة، موضحاً أنه لا يمكن تحقيق التطوير المطلوب ما دامت تقوم بتقديم أعمال خدمية طوال الوقت من دون وضع استراتيجية متكاملة للتطوير بما يتناسب والطموحات الصناعية للهيئة في المرحلة المقبلة.

وكشف تقي عن أنه تم الاتفاق مع دولتين للقيام بعمل البنية التحتية للمناطق والمدن الصناعية الجديدة، مشيراً إلى أن مجلس الوزراء وافق على إبرام الاتفاق مع الدولتين للقيام بالبنية التحتية المطلوبة لعدد من المدن والمناطق الصناعية الجديدة، والتي منها: النعائم والسالمي والسكراب الجديد ومجمع الحديد والصلب، وإنشاء أول مجمع صناعي تكنولوجي متكامل.

### توزيع الأراضي

وحول التعاون مع الجهات الحكومية في توزيع الأراضي، أفاد المدير العام بأن لدينا تعاوناً مباشراً مع أكثر من جهة، كالصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وهيئة تشجيع الاستثمار المباشر، فالتعاون تم مع الصندوق الوطني لدعم مشاريع المبادرين من الشباب وتسليمهم المناطق الصناعية لإقامة مشاريعهم وتحقيق الأهداف المرجوة

من إقامة تلك المشاريع باعتبار أن الأمر يمثل توجه دولة، كما تم التعاون مع هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بتخصيص 10 في المئة من مشروع الشداية لاستقطاب المستثمر الأجنبي، فنحن نريد أن يأتي المستثمر الأجنبي بصناعات متميزة وغير تقليدية للعمل في هذه المنطقة، والتي من شأنها توطيد التكنولوجيا من ناحية وتوفير فرص عمل للشباب والعمل في وقت نفسه على زيادة الإيرادات الصناعية.

كما لدينا تعاون كبير مع مركز صباح الأحمد للموهبة والإبداع؛ حيث تمت زيارة هذا المركز الواعد، وسنقوم بتخصيص 50 ألف متر مربع لهم لبناء مؤسسة متكاملة كحاضنة للمبدعين باسم حضرة صاحب السمو أمير البلاد.

وقد قامت الهيئة العامة للصناعة بدعم المركز ومنحه كل التسهيلات وسننظر في القيمة الإيجابية بحيث لا نأخذ منهم قيمة إيجارية؛ نظراً لأنه مشروع تنموي يمثل حاضنة لمشاريع صناعية بالمستقبل وهو مستقطب للأفكار الصناعية ما يسهل علينا وجود الأفكار، كما أن خريج المركز سيكون مؤهلاً بشكل جيد للعمل في القطاع الصناعي، وهذا هو الشكل العام للبرنامج الذي

سنحققه في 2019. زيارة قطر

وتطرق تقي إلى أن الهيئة العامة للصناعة ستقوم بأولى زياراتها إلى دولة قطر في العام الجديد، وسيجتمع وفد الهيئة العامة للصناعة مع ممثلين من اتحاد تجار وصناعة قطر، وسيضم وفد الهيئة ممثلين لمجموعة من المصانع الكويتية واتحاد الصناعات وغرفة التجارة والصناعة بهدف إيجاد أسواق مشتركة للمنتجات الكويتية، وإيجاد برامج مشتركة منها تعزيز الصادرات.

وأشار إلى أن أول ما سينتج عن اللقاء بروتوكول تعاون عن كيفية إيجاد مساحات سواء بالكويت للمنتجات القطرية أو العكس، والتمسناً تحفزاً كبيراً من الصناعيين الكويتيين ليكونوا جزءاً من الوفد لأهمية السوق القطري للكويت وللفرص الكبيرة التي يمكن أن تنتج عن هذا اللقاء.

وأوضح أن الزيارة وجدت صدى كبيراً من المصانع الكويتية؛ حيث تم استقبال رغبة أكثر من 13 مصنعا لحضور الزيارة، لافتاً إلى أنه ستم مناقشة المشاكل والمعوقات المتعلقة بتسهيل التبادل التجاري مع قطر، وأشار إلى أنه سيتم تطبيق الفكرة مع دول خليجية أخرى في حال نجاح الفكرة مع قطر.

سارة أكبر لـ " الصناعة والتنمية "

## مناطق صناعية في شمال الكويت في المستقبل القريب

خاص : الصناعة والتنمية



قالت عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية وعضو مجلس أمناء إقليم الحرير سارة حسين أكبر: إن الدولة اهتمت بالقطاع الصناعي، وذلك عبر وجود العديد من المشاريع الصناعية ذات الأثر التنموي التي تم إدراجها ضمن خطة "رؤية كويت جديدة 2035".

اهتمام كبير  
بالقطاع الصناعي  
ضمن رؤية كويت  
جديدة 2035

منطقة حرفية  
للصناعات  
الصغيرة  
والمتوسطة في  
منطقة الشداية

الخطوة القادمة  
هي وضع القانون  
لتحديد سرعة إنجاز  
المشاريع

فتح الأبواب  
أمام المشاريع  
الصناعية  
للمبادرين في  
الرؤية الصناعية

السياسات العامة واقتراح التشريعات والنظم والمشروعات التنموية الكبرى لتحقيق الأهداف التنموية، ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها، والمشاركة في رسم السياسات المستقبلية، وتحديد التوجهات العامة فيما يتعلق بشؤون التنمية وتطوير مختلف مجالاتها، وربط مخرجات التعليم بالتنمية.

واقترح الوسائل والآليات المناسبة لتأكيد اتصال خطط التنمية المتتالية وربط المشاريع التنموية ببرامج عمل الحكومة لتحديد أهداف المسار الاقتصادي للبلاد وفق البرامج الزمنية اللازمة لتنفيذ هذه الخطط.

خلالها مناطق صناعية في شمال الدولة، إلا أنها لم تحدد ماهية الصناعات وتفاصيلها، مؤكدة أن الخطوة القادمة هي وضع القانون لتحديد سرعة إنجاز المشاريع، مبينة أن نقطة الانطلاق ستكون بعد إصدار القانون، ومن ثم تحديد كل تلك الأمور والخطوات التي تليها، ومن ضمنها الاهتمام بالقطاع الصناعي. والجدير بالذكر أن من اختصاصات المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية الإشراف على إعداد الرؤية المستقبلية وتحديد الأهداف الاستراتيجية للدولة، ووضع استراتيجيات وخطط التنمية، وبرامج عمل الحكومة، بالإضافة إلى المشاركة في رسم

وأشارت أكبر في تصريحات خاصة لـ "الصناعة والتنمية" إلى اهتمام الرؤية الجديدة بالقطاع الصناعي بشكل خاص؛ حيث إن هناك برنامجاً متكاملًا لرؤية صناعية تهتم بالعنصر الشبابي وفتح الأبواب أمام المشاريع الصناعية للمبادرين، مؤكدة أن هناك منطقة الشداية ستخصص فيها منطقة حرفية للصناعات الصغيرة والمتوسطة

وأكدت أن هناك تحركاً، إلا أنه وفق النظام الحالي يسير ببطء، مشيرة إلى أن الهيئة العامة للصناعة تقوم كذلك بإعداد استراتيجية مختصة بالقطاع الصناعي. وأشارت إلى أن رؤية كويت 2035 ستخصص من

خبراء لـ "الصناعة والتنمية":

# الرؤية الصناعية تنسجم مع خطط "كويت جديدة 2035"

خاص : الصناعة والتنمية



أبدى عدد من الصناعيين تطلعات وآمال أن يشهد القطاع الصناعي مزيداً من الاهتمام خلال العام الجديد 2019، لافتين إلى أن إطلاق رؤية كويت جديدة 2035 مهدت الطريق أمام مزيد من التطوير والتحديث للقطاع الصناعي، وتعظيم دوره في الناتج المحلي.

وأوضحوا في تحقيق أجرته " الصناعة والتنمية " ضمن ملف " رؤية وتطلعات الصناعيين والمبشرين للقطاع الصناعي في 2019 " أن القطاع الصناعي يحتاج إلى مزيد من الدعم والذي بدوره سيساهم في حل مشكلة أحادية الدخل والاعتماد على مورد النفط الوحيد.

الإمكانيات المتوافرة الأساسية حتى يتم على أساسها بلورة الاستراتيجية الصناعية.

وامتدح النقي الطريقة والنهج الذي يعمل به مدير عام الهيئة الصناعية قائلاً: إنه رجل صناعي جاد وعلمي، ولديه أسلوب في إدارة العمل واتخاذ القرار، متأملاً الإنجاز وتحقيق الرؤية التي يسير بها، وأن يستمر في عمله الصناعي الجاد.

وقال: إن انسجام الرؤية الصناعية مع خطط كويت جديدة 2035 مطلب ملح، كما أنه من الضروري أن

وبين أن الحكومة والجهات الاقتصادية لديها استراتيجية ورؤية صناعية تعد في هذه الأيام، إلا أنه يجب أخذ رأي الخبراء فيها، وعند الانتهاء يتم إبداء رأينا كصناعيين بها، متمنياً أن تساهم تلك الاستراتيجية في تطوير الصناعة، وجعلها منسجمة مع توجهات الدولة الرامية للصعود في زيادة إيرادات القطاع.

وأشار إلى أن الاستراتيجية المعدة يجب أن تأخذ في الاعتبار كل الاستراتيجيات والدراسات والتوجهات الموجودة في الدول المختلفة، مع دراسة

الصغيرة والمتوسطة المختلفة، وترغب المبادرين بالمشروعات الصناعية الأخرى، وليس المجال الغذائي فقط.

## دعم واهتمام

بداية، أفصح رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الكويتية والخبير الصناعي محمد النقي عن تطلعاته وأمنيته أن يشهد العام الجديد الإعلان عن مزيد من المشروعات الصناعية، وتوفير الدعم والاهتمام اللازمين للقطاع الصناعي، وزيادة نموه وجعله رديفه للقطاع النفطي في المرحلة المقبلة.

ولفتوا إلى أهمية القطاع الصناعي عالمياً ومحلياً وإقليمياً؛ كونه أحد أهم الاستثمارات الناجحة التي تساهم بنصيب كبير في تطوير الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء.

وأكدوا أهمية أن يكون للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نصيب ضمن الخطط المستقبلية؛ حيث نصحو بتنويع المشاريع بهذا القطاع، والابتعاد عن مشاريع الأغذية، والمطاعم التي تشكل نسبة 90 % من إجمالي تلك المشاريع، مما يستوجب الاهتمام بالمشاريع الصناعية





## البسام : إنشاء وتأسيس شركات في مجال الصناعات النفطية

وتدخل في الاستثمار فيه عبر إنشاء وتأسيس شركات تقوم بالصناعات النفطية المصاحبة والرديفة؛ حيث إن تلك الصناعة ذات أهمية كبيرة في الاستفادة من المواد الخام التي نملكها. وأفاد بأنّه يجب أن تكون هناك المزيد من التسهيلات لأصحاب المشاريع الصناعية الجادة سواء كانت تسهيلات مادية أو على مستوى تقديم الدعم الفني لصاحب المشروع الصناعي، وإعداد دراسات الجدوى والفرص الاستثمارية المتاحة في السوق، وذلك لتوفير الجهد والوقت عليه.

وأكد أهمية إطلاق المدن الصناعية الجديدة التي ستكون المحرك الرئيسي في القطاع، والتي يحتاجها كل صناعي سواء في العام الجديد أو في السنوات

بالمشاريع الصناعية وليس المجال الغذائي فقط.

وبين النقي أن مشاريع الأغذية زادت في الآونة الأخيرة في السوق المحلي، والتي أصبحت أكثر من حاجة الدولة، وحتى لا يكون هناك هدر للمال العام ، وقال : نحتاج إلى مشاريع صغيرة ومتوسطة صناعية.

وأفاد بأن توجه الكويت لإنشاء مدن صناعية خطوة في الاتجاه الصحيح، وتصب في مصلحة المواطن؛ حيث ستنشئ لنا صناعات جديدة وفق منظور متطور إلى جانب توفير فرص عمل للكويتيين، وهو ما نحتاجه في الفترة المقبلة

### تطلعات وأمنيات

من جانبه، أكد نائب رئيس مجلس إدارة مجموعة عربي القابضة حامد البسام أنه لدى الصناعيين الكثير من التطلعات والأمنيات التي يرغبون في رؤيتها تطبق على أرض الواقع خلال 2019.

وطالب البسام بزيادة الاهتمام بالقطاع الصناعي ضمن الخطط الموضوعية من قبل الدولة، مبيّناً أن هذه الرغبة راودتنا منذ سنوات عديدة، وطالبنا بأن يكون القطاع الصناعي رديفاً للقطاع النفطي، ويساهم بشكل كبير في تخفيف الضغط عن الميزانية.

وأشار إلى أن الدولة يجب أن ترعى هذا القطاع،

وذكر النقي أن المشاريع الصناعية تحتاج إلى دعم مالي ومعنوي، إضافة إلى ذلك يجب أن تكون هناك ندوات لترغيب الناس بالعمل في القطاع الصناعي.

وبين أن هناك منظمات صناعية كانت نشيطة على مستوى الإقليم ، إلا أنه نظراً للأوضاع الجيوسياسية الحالية اختفت؛ لذا يجب أن تكون هناك جهات صناعية تقوم بمهام تلك المنظمات ودراسة المشاريع على المستويين المحلي والخارجي، وعمل ندوات واستعراض المشاريع، ويرغبون من يريد الدخول في المجال الصناعي للعمل به، في حين يجب أن تكون مخرجات دراسات الجدوى مدروسة، إضافة إلى ذلك يجب أن تقوم البنوك رأساً بعملية التمويل، كذلك أن يقوم بها البنك الصناعي الكويتي بهذه المهمة جنباً إلى جنب مع البنوك

### مشاريع استهلاكية

وعن المشاريع الصغيرة والمتوسطة نصح بتنويع المشاريع والابتعاد عن مشاريع الأغذية والمطاعم"، والتي تشكل نسبة 90 في المئة من إجمالي تلك المشاريع، مما يستوجب الاهتمام بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة وترغيب المبادرين



## النقي : نتطلع إلى رؤية مزيد من المشروعات الصناعية في 2019

تنسجم مع توجهات ورؤية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد الرامية إلى تطوير طريق ومدينة الحرير وميناء مبارك الكبير

وأبدى النقي تفاؤله بالقطاع الصناعي خلال المرحلة المقبلة، وأن تتحقق فيه العديد من الأمور الكثيرة منها المناطق الصناعية وتنويع المشاريع الداخلة إلى سوق العمل.

وأوضح أن الصناعة تحتاج إلى غربة خاصة للمناطق الصناعية، وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية ودعم المشاريع التي تحتاج إلى أراض وتمويل ، مضيفاً أن البنك الصناعي يجب أن يكون لديه استعداد لتمويل مشاريع كبيرة، وتوفير الأرصدة الكافية لتمويل المشاريع بأي حجم وهو من المواضيع المهمة.

## توجه الكويت لإنشاء مدن صناعية خطوة في الاتجاه الصحيح

## الابتعاد عن مشروعات الأغذية والمشروبات عند تمويل المشاريع الصغيرة

## المدن الصناعية الجديدة التي ستكون المحرك الرئيس في القطاع

## سحب القسائم غير المستقلة وإعادة توزيعها للمشاريع المنتجة

لتنفيذ هذه الخطط.

- اقتراح التوصيات اللازمة لتعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص بما يحقق أهداف التنمية الشاملة.

- وضع التصورات التي من شأنها تطوير برنامج عمل الحكومة والآليات اللازمة لتنفيذ ورفع كفاءة الأجهزة القائمة على التنفيذ ومتابعتها من خلال تقديم تقارير دورية منتظمة إلى مجلس الوزراء.

- متابعة تنفيذ المشروعات الكبرى ودراسة الاقتراحات، وتقديم تقارير بشأنها.

- إعداد الملاحظات عن تقارير ديوان المحاسبة بشأن عمل الأجهزة الحكومية وردود الحكومة عليها واقتراح الإجراءات الكفيلة بمعالجة هذه الملاحظات.

- اقتراح الآليات المناسبة لتحديث البيانات وتفعيل ترابط شبكة نظم المعلومات في الدولة.

- تقديم الدراسات والتوصيات في الموضوعات التي تحال إليه من مجلس الوزراء.

ولفت إلى أنه من الضروري كذلك إشراك الشركات الصناعية الجادة في المشاريع الكبرى والخطط التنموية المقبلة، لاسيما أن الكويت بها شركات صناعية ذات إمكانيات هائلة، تستطيع أن تخرج لنا منتجات وطنية تنافس المنتجات العالمية.

### اختصاصات المجلس الأعلى للتخطيط

- الإشراف على إعداد الرؤية المستقبلية وتحديد الأهداف الاستراتيجية للدولة ووضع استراتيجيات وخطط التنمية وبرامج عمل الحكومة.

- المشاركة في رسم السياسات العامة واقتراح التشريعات والنظم والمشروعات التنموية الكبرى لتحقيق الأهداف التنموية، ورفعها إلى مجلس الوزراء لاعتمادها.

- المشاركة في رسم السياسات المستقبلية، وتحديد التوجهات العامة فيما يتعلق بشؤون التنمية وتطوير مختلف مجالاتها وربط مخرجات التعليم بالتنمية.

- اقتراح الوسائل والآليات المناسبة لتأكيد اتصال خطط التنمية المتتالية وربط المشاريع التنموية ببرنامج عمل الحكومة لتحديد أهداف المسار الاقتصادي للبلاد وفق البرامج الزمنية اللازمة

المقبلة؛ حيث سمعنا بوجود مدن صناعية مقبلة، ويجب أخذ تجارب الدول المجاورة وتطبيق التجارب الناجحة، ونقلها إلى سوقنا المحلي. في تنفيذ فكرة المدن الصناعية وتطبيقها على أرض الواقع لتحقيق أكبر قدر من الفائدة المرجوة.

وأشار إلى أن تلك المدن ستساهم في تنويع مصادر الدخل وتخفيف الضغط على الاعتماد على منتج وحيد، وهو النفط، وهو ما يساعد في إيجاد بدائل تزيد من دخل الميزانية، وتوجد لنا بيئة استثمارية صناعية مناسبة تستفيد منها الدولة والمواطن على حد سواء.

وأضاف أن إحدى تلك الرؤى التي نأمل برؤيتها في العام المقبل هي توزيع القسائم الصناعية في المناطق الجديدة بعيدا عن المحسوبة والوساطة، متمنيا أن يتم الفرز وفق المشروع الصناعي الجاد المنتج، والذي يخدم الدولة، وفي حال عدم إنتاجه تسحب منه القسيمة.

وذكر أنه من الواجب كذلك سحب القسائم غير المستقلة وإعادة توزيعها للمشاريع المنتجة خصوصا أصحاب المشاريع الجادة وتوزيعها بعد دراسة مستفيضة لنوع المشروع وأهدافه والقيمة الاقتصادية له على الدولة.

# اعلان



طالبوا بإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على آليات المواصفات والجودة لمواكبة المتغيرات

## توطين الشركات الوطنية ودعم المنتج المحلي وتعديل القوانين أبرز الطموحات في 2019



### خاص : الصناعة والتنمية

استعرض عدد من القياديين والصناعيين طموحاتهم لتطوير القطاع الصناعي في 2019 ، مشيرين إلى أن القطاع يتعطل إلى العديد من الآليات والعناصر التي أبرزها الدعم الحكومي وحماية المنتج الوطني من مصيدة المنافسة في الأسواق العالمية ، وتمنى الخبراء أن يشهد العام الحالي وجودا قويا للشركات والخبرات الأجنبية التي تمتلك التكنولوجيا والتقنيات المتطورة .

ومن جهة أخرى طالبوا المسؤولين بإنشاء هيئة مستقلة تشرف على آليات المواصفات والجودة؛ أملا في مواكبة المتغيرات الحادثة سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي ، مؤكدين أن المرحلة الحالية تتطلب تبني استراتيجية واضحة ومحددة مكانيا وزمنيا من أجل تعزيز وتنمية دور القطاع في تطوير البلاد، وأضافوا أن العقبة الكبرى التي تنتظر القطاع الصناعي في خلال 2019 تتمثل في الهجرة المتوقعة لرؤوس الأموال الوطنية المستثمر حاليا في المناطق الصناعية إلى المناطق الصناعية الخليجية المجاورة .

وتطلعوا إلى تحقيق المزيد والمزيد من الآمال والطموحات خلال 2019، متمنين التخلص نهائيا من إشكاليات عام 2018 وإلى التفاصيل:

### دعم المنتج الوطني

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب الأسبق لشركة الدرة للخدمات البترولية صقر عبدالله الشهران: " نتطلع خلال عام 2019 إلى إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية متخصصة ومتكاملة لحل أزمة القسائم الصناعية التي طالما عانى منها الصناعيون، كما نتطلع

إلى إنشاء مدن ذات علاقة بالصناعات البيئية والطاقة المتجددة، إلى ذلك نتطلع إلى دعم المنتج الوطني من خلال توفير المواد الأساسية اللازمة للإنتاج والتصنيع بأسعار مناسبة، وكذلك نتمنى من الدولة تشجيع المخترعين والمبادرين، مشيرا إلى ضرورة توفير سكن لعمال المصانع وتحسين وتعزيز

شبكة نقل المنتجات الصناعية من أجل تسهيل وجودها في الأسواق المحلية والإقليمية. إلى جانب ذلك نحن بحاجة إلى إنشاء هيئة مستقلة تشرف على آليات المواصفات والجودة من أجل مواكبة المتغيرات الحادثة سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي في ظل وجود قاعدة صناعية متينة،

كما نرجو من المسؤولين الاهتمام بجودة المنتج الصناعي، وتعزيز المنافسة المحلية بدلا من الاعتماد على الاستيراد.

وقال الشهران: إن عملية التأهيل والتدريب والتطوير يجب أن تساهم وبقوة في نمو الكوادر الصناعية الوطنية من أجل تعزيز رغبات القياديين الصناعيين



## يجب تبني استراتيجية واضحة ومحددة مكانيًا وزمنيًا واستقطاب الكفاءات والكوادر ذات الخبرة

الأسباب التي تقف وراء ضعف آليات القطاع الذي يعد رافدا أساسيا وضروريا للبلاد بعد النفط .

### منافذ تسويقية مناسبة

طالب رئيس مجلس إدارة الشركة الكويتية لصناعة المواد الحفازة الأسبق د. سعد الدين أحمد عكاشة الجهات المعنية الصناعية في 2018 بالبحث عن فرص ومنافذ جيدة لتسويق المنتجات الوطنية في الأسواق العالمية ، لافتا إلى أهمية دراسة العديد من الأسواق التي تعد بيئة خصبة للمنتج الكويتي الذي يتميز بجودة ومميزات خاصة، وأكد عكاشة على أهمية دعم

طريق تحويل النفط الخام إلى منتجات مصنعة تطرح في السوق العالمية ، لافتا إلى أن هناك اتفاقا من قبل البعض على أن هذا القطاع يعاني من الإهمال إلى حد ما من قبل بعض المسؤولين، بالرغم من الإعلان المتكرر من قبل المسؤولين والقياديين عن الرغبة في تنشيط هذا القطاع من خلال منح الشركات الصناعية الفرصة للتوسع والتطوير بمنحها القسائم اللازمة من أجل تعزيز تواجدها في البلاد، لافتا إلى ضرورة مساعدة وتشجيع المستثمرين الجدد أرباب المبادرات الذين يسعون إلى التنمية للحصول على قسائم أرض لإقامة مشروعاتهم.

ورأى السبحان أن القطاع الصناعي يجب أن يتبنى استراتيجية واضحة ومحددة مكانيًا وزمنيًا، كما يجب العمل على استقطاب الكفاءات والكوادر ذات الخبرة والمعرفة والرؤية السليمة، وذلك لتعزيز وتنمية دور القطاع في تنمية البلاد، لافتا إلى أن العقبة الكبرى التي تنتظر القطاع الصناعي في البلاد خلال 2019 هي الهجرة المتوقعة لرؤوس الأموال الوطنية المستثمر حاليا في المناطق الصناعية إلى المناطق الصناعية الخليجية؛ لذلك هناك ضرورة فعلية لدراسة الأوضاع بشكل أعمق والوقوف على

من اليسر استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمساهمة في تنويع واستدامة الاقتصاد الوطني.

وأضاف أن الصناعة في الكويت خلال 2018 تميزت بطابع مازال يصيبه الهشاشة، الأمر الذي يتطلب تحركا سريعا وحلولا فورية ذات نتائج إيجابية، ويجب توجيه الصناعة الوطنية لتصب في خدمة المجتمع والمواطن، ولا شك في أن الصناعة الكويتية في 2018 مرت بمفترق طرق في ظل هشاشة السياسات الحمائية، ولكننا متفائلون .

### توطين الشركات المحلية

قال الدكتور والخير النفطي مشعل السبحان: إن الدولة يجب أن تعمل في 2019 على توطين الشركات المحلية الوطنية منعا لخروجها من السوق والانتقال إلى الدول الخليجية المجاورة التي تتسابق دائما على تقديم تسهيلات وامتيازات اقتصادية لجذب المستثمرين، لاسيما أن الصناعة في الكويت عانت بشدة خلال 2018 والدليل حدوث إشكالية في عملية توزيع القسائم الصناعية التي باتت مشكلة تؤرق أغلب الصناعيين، وتقف حاليا دون قيامهم بتنفيذ مشاريعهم .

وأشار إلى أهمية دعم الصناعات النفطية عن



## نتطلع إلى إنشاء مناطق حرة ومدن صناعية متخصصة ومتكاملة لحل أزمة القسائم الصناعية

في التغيير وتحسين أوضاع المنظومة الصناعية في البلاد، ورفع نسبة العمالة الوطنية في المؤسسات والشركات الصناعية، مشيرا إلى دور البعثات الدراسية في مجال الإدارة الصناعية وإدارة الإنتاج والعمليات بالتنسيق مع وزارة التعليم والجامعات ذات التخصصات العلمية بهدف نقل وتوطين الخبرات العالمية في القطاع الصناعي المحلي.

وأشار إلى أن تمكين القطاع الصناعي من أداء دوره الفاعل في خطط التنمية سيساهم في تحويل الكويت إلى مركز صناعي بارز ومميز في المنطقة برمتها؛ حيث سيصبح



## دخول الدولة في مشاريع صناعية مشتركة مع الجهات العالمية سيساهم في نجاح الصناعات المحلية خلال 2019

اللازمة لتنظيم وتنمية ودعم الصناعة الوطنية مع مراعاة رسم سياسة تتناغم مع أهداف الصناعة الوطنية وتوفير مستلزمات الإنتاج الصناعي.

وأضاف: " يجب إلزام المستثمرين الأجانب في قطاع الصناعة بتطبيق السياسات والإجراءات الاقتصادية والمالية المتبعة من قبل الحكومة، وذلك من أجل تحقيق التناغم بدلا من تضارب المصالح الذي من الممكن أن ينعكس سلباً على الأداء الاقتصادي وعلى مصالح المصنعين .

وشدد الغريلي على ضرورة تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ حيث يعتبر هذا وسيلة جيدة لتعزيز الاستثمار والإنتاج والنمو للصناعة .

التطور الإنتاجي للمشاريع الصناعية.

### تطوير القوانين والتشريعات

من جانبه توقع رئيس مجلس إدارة شركة دانة النفطية جمال الغريلي أن يشهد عام 2019 دخول الدولة في مشاريع صناعية مشتركة مع عدد من المؤسسات العالمية، بما يمكنه من أن يساهم في نجاح الصناعات المحلية وتطوير التشريعات القائمة وإقامة مناطق صناعية لجذب الاستثمارات للقطاع الصناعي لاسيما النفطي لما يحققه ذلك من دور إيجابي في تحسين كفاءة استخدام الموارد.

وطالب الغريلي بتشجيع الاستثمار الصناعي في كل القطاعات سواء النفطية والتحويلية والحديد والصلب وتسهيل توفير التمويل الصناعي على جميع أنواعه المتاحة، كما رأى أن حماية المنتج الصناعي مطلب مازال عالقا في أذهان المصنعين الراغبين في خوض غمار المنافسة العالمية، مشيراً إلى أهمية تهيئة البيئة التنموية اللازمة والخدمات الأساسية للنشاط الصناعي بما فيها المدن الصناعية والخدمات المختلفة التي تقدمها الدولة .

ومن جهة أخرى دعا إلى إعادة النظر في القوانين الصناعية وإصدار التشريعات الاقتصادية

مقبول في الوقت الراهن . وطالب بتعزيز منظومة التمويل اللازمة لتنفيذ المشاريع الصناعية لاسيما مع ارتفاع التكاليف الإنتاجية وتوسع مساحة المنافسة من جانب المؤسسات الصناعية الأخرى، سواء المحلية أو الإقليمية، وهو ما يتطلب بذل المزيد من الجهد المادي والمعنوي لتعزيز تواجد المنتج الوطني وتحسين عملية تسويقية سواء عن طريق إيجاد منافذ بيع مناسبة أو دعمه معنوياً.

وقال عكاشة: إنه لا يمكن تطوير قطاع الصناعة إلا من خلال مواصلة العمل على تحديث هيكلية القطاع الصناعي وتطوير المراكز الإنتاجية، مطالباً المعنيين بترشيح الكوادر عبر تقديم الدعم الفني والعلمي والإسراع في اتخاذ قرارات حاسمة لتحسن المنظومة، كما تتمنى ضرورة العمل على إقامة المعارض العربية التي تهدف إلى الترويج للصناعات التحويلية وإنشاء شبكة موحدة للمعلومات الصناعية وتطويرها في ضوء المتغيرات الدولية الحادثة، كما نتطلع خلال 2019 إلى إيلاء الاهتمام بتشجيع الحاضنات الصناعية بالتعاون مع القطاع الخاص، مشدداً على وضع آلية تضمن حقوق المصانع والصناعيين، وكذلك إعطاء قروض ميسرة لتحقيق



## دعم المصانع الكويتية وتشجيع المنتج الوطني وإيجاد منافذ لتسويق المنتج في الأسواق العالمية

المصانع الوطنية عن طريق دعم مشاركتها في المعارض الصناعية الداخلية والخارجية، وأوضح أن الدعم الذي تقدمه الجهات المسؤولة سيساهم في تسويق وترويج الصناعة الكويتية على المستوى الإقليمي، لاسيما أن أغلب الدول المتطورة المجاورة تقوم دائماً بدعم منتجات بلادها .

ورأى أن أهم المشاكل والعقبات التي يجب وضع حلول لها في 2019 هي ضعف استخدام التكنولوجيا والبطء في تحديث التقنيات والآليات المتطورة واستقطاب الخبرات الأجنبية المتخصصة، وقال: إن غياب وجود استراتيجية موحدة تضم الخطوات والقرارات المتخذة لتنمية الصناعة تعد أمراً غير



# اعلان

ضمن خطتها التشغيلية في 5 سنوات المقبلة

# هيئة الصناعة : توزيع قسائم صناعية وخلق اقتصاد صناعي مستدام



## خاص : الصناعة والتنمية

توزيع قسائم صناعية وتوفير فرص عمل للمواطنين وخلق اقتصاد صناعي مستدام ثلاثة عناوين رئيسة تصدرت الخطة التشغيلية للهيئة العامة للصناعة في السنوات الخمس المقبلة التي تمتد بين عامي 2019 وحتى عام 2023.

المعالجة الذاتية للعمليات (Automation Process) ، نظام المحادثة الذكية Chabot ، تفعيل نظام الصادرات الالكترونية ومشروع تسويق المنتجات للمنشآت الصناعية.

أما الخطة بعيدة المدى في هذا الإطار فتركز على : مشروع المدن الصناعية الذكية، وتحديث نظام الإجراءات الصناعية، مشروع نظام المراقبة والرصد البيئي وتطبيق معايير الهيئة العامة للبيئة، واعتماد نظام الصادرات الالكترونية للعملاء.

### دعم فني

وتتضمن الركيزة الثانية تقديم الدعم الفني لإدارة المشاريع في المدى القصير بمخاطبة الجهات

وخلق اقتصاد صناعي مستدام عبر خطتها التشغيلية في السنوات الخمس المقبلة.

وفيما يلي استعراض لتلك الركائز وسبل تحقيقها في المديين القصير والبعيد.

### أنظمة آلية

مشروع تطبيق الأنظمة الآلية لخدمة القطاع الصناعي، وذلك ضمن خطتها التشغيلية القصيرة المدى والبعيدة المدى.

وتشير الهيئة العامة للصناعة إلى أن خطتها التشغيلية قصيرة المدى في هذا الخصوص تركز على: تطبيق نظام التفتيش على المصانع من خلال أجهزة الهاتف الذكي، ومشروع نظام

ملفها الموسع " ماذا يحمل عام 2019 من خطط ومشروعات صناعية، وماذا يتمنى الصناعيون والمبادرون وأصحاب الأعمال تحقيقه.

وقد أشارت الهيئة إلى أنها تستهدف تحقيق عدد من الأهداف الرئيسة، أبرزها تحقيق إيرادات للهيئة تصل إلى 100 مليون دينار وتوفير 1424 قسيمة صناعية وتوفير 60 وحدة تخزينية، مع توفير 8700 فرصة عمل للعمالة الوطنية في القطاع الصناعي وتحقيق صادرات صناعية بقيمة 240 مليون دينار.

وأشارت الهيئة إلى 3 معايير رئيسة تتمثل في توزيع قسائم صناعية وتوفير فرص عمل للمواطنين

وعبر ما يزيد على 15 مركزاً رئيساً في كل قطاعات وإدارات وأقسام الهيئة تشير الخطة التشغيلية إلى أهداف واقعية لامست أرض الواقع، وبدأت ثمارها تتضح يوماً تلو الآخر، إيماناً بالأهمية الكبرى للقطاع الصناعي في تحقيق رؤية كويت جديدة 2035 وبما يدعم المسار التنموي السليم التي تسير عليه حكومة الكويت في المرحلة المقبلة.

وتستعرض "الصناعة والتنمية" بالتحليل وضع تلك الخطة التشغيلية ومدى تأثيرها على أداء القطاع الصناعي وانعكاسها على الوضع الاقتصادي لدولة الكويت في الفترة القادمة، وذلك ضمن

## استقبال دراسات الجدوى من الشركات الاستثمارية المتقدمة للفرص الاستثمارية المطروحة .

## دراسة المعوقات للمشاريع الجديدة والمعتمدة وإعداد اقتراحات بشأن معالجتها

## تقديم الدعم الفني لإدارة المشروعات وتذليل معوقات عملها مع الجهات الحكومية



الصناعية، تشير الخطة إلى أن قطاع التنمية والتراخيص الصناعية يستهدف في المدى القصير توفير 1424 قسيمة صناعية، ومدن صناعية متطورة وإنشاء مجمع تكنولوجي بارك وتحقيق إيرادات قدرها 90 ألف دينار وتوطين الحرف الصناعية بنسبة 94 في المئة.

### مجمع تكنولوجي بارك

وفيما يتعلق بإنشاء مجمع تكنولوجي بارك، توضح الهيئة أنها تعمل على تنفيذ المجمع وفق خطة قصيرة المدى تتمثل في: مخاطبة الجهات الحكومية لأخذ الموافقات المسبقة، وإبرام عقد تصميم المجمع، واستلام المخططات ومستندات الطرح.

ووفق خطة المدى البعيد، فإن الهيئة تستهدف: البدء في طرح مستندات تنفيذ المشروع، مخاطبة الجهات الحكومية لأخذ الموافقات المسبقة وإبرام عقد تنفيذ المشروع والبدء بتنفيذه.

المتقدمة للفرص الاستثمارية المطروحة ودراسة المعوقات للمشاريع الجديدة والمعتمدة وإعداد اقتراحات بشأن معالجتها.

### قرارات صناعية

وفي الركيزة الرابعة الخاصة بإصدار القرارات الخاصة بشؤون الصناعة، والتأكد من سلامة تطبيقها : تسعى الخطة التشغيلية للهيئة العامة للصناعة إلى تطبيقها من خلال : إعداد مشروع قانون الصناعة الجديد وإصدار قرار بنقل المنشآت الصناعية من المناطق الحرفية والتجارية والصناعية إلى المناطق الصناعية وإلغاء المنشآت التي تعمل حالياً وإصدار قرار لمعايير التوطين في المناطق الصناعية والتأكد من سلامة الوضع الحالي للمنشآت والحرف الصناعية والمواقع لعدد 250 قسيمة صناعية.

### التنمية والتراخيص الصناعية

وضمن تعزيز وضع القسائم

الحكومية لأخذ الموافقات المسبقة وإبرام عقد مع مكتب استشاري لتقديم الدعم الفني.

أما في المدى الطويل فتشير الخطة إلى عدة عناصر من بينها : البدء في تقديم الدعم الفني ، واختيار الموظفين لتقديم الدعم الفني وتدريب الموظفين طبقاً للمعايير الدولية لإدارة المشاريع.

### زيادة الناتج القومي

وفي الركيزة الثالثة تتجه الخطة إلى زيادة الناتج القومي الصناعي من خلال إصدار الدليل الصناعي لدولة الكويت، وتحليل بيانات وإصدار نتائج المسح الميداني للقطاع الصناعي لتوثيق المصانع والصناعات الكويتية وإعداد جائزة سمو أمير البلاد للمصانع المتميزة، وذلك في المدى القصير.

وفي المدى الطويل لتطبيق تلك الركيزة على: استقبال دراسات الجدوى من الشركات الاستثمارية



## إصدار قانون الصناعة الجديد والتأكد من سلامة 250 منشأة صناعية

## إنشاء مجمع تكنولوجي بارك في منطقة الشداية

## تجميع وتقطيع 81 مليون إطار في منطقة إرجية

## توفير 138 قسيمة صناعية في منطقة صبحان قطعة 4

## استلام مشروع إنشاء البنية التحتية لمنطقة الشداية لتوفير 1036 قسيمة صناعية

### إطارات رحية

وفيما يتعلق بتجميع وتقطيع الإطارات في منطقة إرجية ، فقد أولت الهيئة العامة للصناعة هذا الموضوع أهمية كبيرة في المرحلة المقبلة؛ حيث تستهدف في خطتها التشغيلية للمدى القصير زيادة في تجميع وتقطيع ونقل إطارات تصل إلى 81 مليون إطار، وزيادة في عدد الشركات المشاركة في تقطيع الإطارات لتقليص الفترة الزمنية، أما خطتها في المدى البعيد فتتعلق بتسليم موقع منطقة إرجية إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية.

### بنية تحتية

وحول إنشاء البنية التحتية للمناطق الصناعية، أوضحت الهيئة أن خطتها التشغيلية تركز على إبرام عقد مع مكتب استشاري لإعداد المخططات التصميمية لطرح مشروع إنشاء البنية التحتية في منطقة صبحان ق 4 لتوفير

عدد 138 قسيمة صناعية، فيما تركز خطتها بعيدة المدى على استلام مشروع إنشاء البنية التحتية لمنطقة الشداية لتوفير 1036 قسيمة ، واستلام مشروع إنشاء البنية التحتية صبحان ق 4 ، وإبرام عقد مشروع كبد التخزيني ( أمن غذائي ) لتوفير 60 وحدة تخزينية، وإبرام عقد إنشاء البنية التحتية في منطقة الشقايا جنوب السالمي بمساحة 2 كيلومتر لإقامة صناعات تدوير النفايات لتوفير عدد 250 قسيمة صناعية

### محطات الصرف الصحي

د وتسعى الهيئة إلى إنشاء محطة الصرف الصحي والصناعي في المناطق الصناعية من خلال إبرام عقد مع مكتب استشاري لتصميم عدد 3 محطات صرف صحي وصناعي في 3 مناطق صناعية (صبحان - أمغرة - صليبية الصناعية). وفي خطتها بعيدة المدى تهدف هيئة الصناعة إلى: البدء في إنشاء محطات

الصرف الصحي والصناعي، واستلام محطات الصرف من المقاول، و تشغيل محطات الصرف في المناطق الصناعية.

### دعم وتنمية المنشآت الصناعية والحرفية

وحول دعم وتنمية المنشآت الصناعية والحرفية ، تشير خطة الهيئة التشغيلية في المدى القصير إلى توطین الوحدات الصناعية الصغيرة والحرفية في مجمع الفحيحيل بنسبة 88 في المئة، وتحقيق إيراد من رسوم الإعفاء الجمركي بمبلغ 70 ألف دينار وحماية السوق المحلي من 9 ممارسات ضارة في مجال مكافحة الإغراق.

وفي خطتها بعيدة المدى، تسعى الهيئة العامة للصناعة في سبيل دعم وتنمية المنشآت الصناعية والحرفية إلى توطین في مجمع الفحيحيل للصناعات الصغيرة والحرفية بنسبة 94 في المئة وتحقيق إيرادات من رسوم الإعفاء الجمركي



## إدارة عقد مشروع كبد التخزيني لتوفير 60 وحدة تخزينية

## إدارة عقد إنشاء البنية التحتية في منطقة الشقيا جنوب السالمي بمساحة 2 كيلو متر مربع لإقامة صناعات

## تدوير النفايات لتوفير عدد 250 قسمة صناعية

## إنشاء محطات الصرف الصحي والصناعي في المناطق الصناعية

لأجهزة التكييف حتى سعة  
70,000 BTU الكهربائية ،  
وتوفير المواصفات الكويتية  
والدولية والإقليمية  
الصادرة من ISO

وحول خطتها بعيدة  
المدى لتطوير وتحسين  
جودة المنتجات، تتجه  
الهيئة العامة للصناعة إلى  
إضافة منتجات جديدة من  
خلال اعتماد لوائح خليجية  
ومواصفات، وإضافة  
منتجات جديدة من من  
خلال اعتماد لوائح خليجية  
ومواصفات الزامية عملا  
باللائحة الفنية الخليجية  
لأدوات ترشيد استهلاك  
المياه واعتماد برامج  
ترشيد الطاقة واعتماد  
اللائحة المعدلة لعلامة  
الجودة الكويتية والإجراءات  
والنماذج وتطوير المنافذ  
الجمركية الأربعة في دولة  
الكويت.

وحول تطبيق معايير  
الاعتماد الدولي لمختبرات  
الجودة ، أشارت الخطة إلى  
السعي نحو الحصول على  
قاعدة بيانات المواصفات

وفي خطتها بعيدة المدى،  
تتجه الهيئة إلى إنشاء قاعدة  
بيانات خاصة بالمشاريع  
الصناعية تحت المتابعة،  
وتطبيق نظام الكتروني  
Cloud System لمتابعة  
المشاريع الصناعية وإعداد  
لوائح لتمديد البرنامج  
الزمني للمشاريع الصناعية.

### مواصفات ومقاييس

وفيما يتعلق بقطاع  
المواصفات والمقاييس ،  
فإن خطة الهيئة التشغيلية  
تسعى في المدى القصير  
إلى بناء مختبرات مطابقة  
للمواصفات العالمية  
وتحقيق إيرادات سنوية  
تصل إلى 3.8 ملايين  
دينار والعمل على إصدار  
مواصفات جديدة.

### تطوير مواصفات جودة المنتج

ولتطوير مواصفات جودة  
المنتج تعمل خطة الهيئة  
التشغيلية على تطوير  
مواصفات جودة المنتج  
وإصدار مواصفات  
السيراميك الجديدة ، وإصدار  
مواصفات كفاءة الطاقة

بقيمة 90 ألف دينار وتطبيق  
نظام آلي لإجراءات حماية  
الصادرات الكويتية دولياً و  
تطبيق نظام آلي لإجراءات  
مكافحة الممارسات الضارة  
في التجارة الدولية وحماية  
السوق المحلي من 15  
ممارسة ضارة في مجال  
مكافحة الإغراق.

### تطوير الخدمات الصناعية

وفي مجال تطوير الخدمات  
الصناعية، تسعى هيئة  
الصناعة إلى تسليم  
المناطق الصناعية عن  
طريق نظام المناطق  
الجغرافية وإرسال رسائل  
نصية لهواتف المشاريع  
في حال الانتهاء من  
الإجراءات والبدء بإعداد تقرير  
دوري الكتروني للمشاريع  
الصناعية وأرشفة ملفات  
المشاريع الحاصلة على  
الترخيص الدائم الكترونياً  
واستحداث إجراءات جديدة،  
وربطها بنظام الإجراءات  
الصناعية وتنظيم طلب  
الشهادات وربطها بنظام  
استلامها من جهاز  
الكيوسيك.



استحقاق الإيجارات وتطبيق نظام حصر الأصول لأحكام الرقابة عليها.

وفيما يتعلق بخطة الهيئة بعيدة المدى ، لفتت الهيئة إلى أنه سيتم زيادة إيرادات الهيئة العامة للصناعة إلى 100 مليون دينار وتكوين رأسمال للهيئة العامة للصناعة، ومعالجة رصيد القرض المستحق على الهيئة لصالح وزارة المالية.

### تنمية الصادرات الصناعية

وحول قطاع تنمية الصادرات الصناعية ، أشارت هيئة الصناعة إلى أنه سيتم زيادة معدل نمو الصادرات التحويلية المتوقع 5 في المئة سنوياً، وزيادة عدد المشاركين في قاعدة بيانات المصدرين إلى 260 مصدراً، وحصول عدد 30 منشأة على الشهادات العالمية.



- زيادة إيرادات الهيئة الى 100 مليون دك
- تكوين رأس مال للهيئة
- تعيين الوظائف الإشرافية
- تخفيض عدد العمالة الوافدة بنسبة 30%
- تعيين موظفين جدد
- تدريب الموظفين

المواصفات المعتمدة.

### شؤون إدارية

وفيما يتعلق بقطاع الشؤون الإدارية والمالية ، أوضحت خطة الهيئة إلى أنها تتجه إلى زيادة إيرادات الهيئة إلى 100 مليون دينار وتكوين رأسمال للهيئة وتعيين الوظائف الإشرافية وتخفيض عدد العمالة الوافدة بنسبة 30 في المئة وتعيين موظفين جدد وتدريب الموظفين.

### إيرادات الهيئة

وفيما يتعلق بزيادة إيرادات الهيئة العامة للصناعة، أوضحت خطة الهيئة أنها تستهدف تحقيق إيرادات للهيئة العامة للصناعة تصل إلى 91 مليون دينار وترشيد الإنفاق، وخفض مصروفات الهيئة العامة للصناعة بنسبة 10 في المئة من المعدل السنوي وتحصيل المتأخر من إيجار القسائم بعد اعتماد الآلية الخاصة بالتحصيل، والتي سيتم تطبيقها من تاريخ

ومعالجة المخلفات الصناعية الخطرة بكمية تصل إلى 100,000 طن، ومعالجة المخلفات السائلة بكمية تصل إلى 450,000 غالون ومعالجة المخلفات الصناعية الخاملة بكمية تصل إلى 45,000 طن، بالإضافة إلى معالجة المخلفات الصناعية الخطرة بكمية تصل إلى 125,000 طن، ومعالجة المخلفات السائلة بكمية تصل إلى 500,000 غالون.

### حماية البيئة

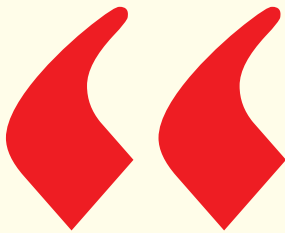
وحول تطبيق قانون حماية البيئة في المناطق الصناعية، أوضحت الخطة أنه سيتم تخصيص موقع مركز للرقابة البيئية في المنطقة الجنوبية يضم غرفة تحكم لنظام الرصد والمراقبة ومكاتب للمراقبين البيئيين، وإنشاء إدارة مختصة بشؤون البيئة في الهيئة تنفيذاً لأحكام قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 وإنشاء مختبر بيئي مؤهل حسب

القياسية الدولية وأعمال التدقيق الخارجي لمختبرات الجودة والحصول على الاعتماد الخليجي من قبل مركز الاعتماد الخليجي GAC و الحصول على الدورات المهنية للأيزو 17025 لموظفي إدارة مختبرات الجودة.

وفيما يتعلق بالخطة بعيدة المدى في هذا الخصوص، أشارت الخطة إلى العمل على إنشاء مختبرات خاصة بالمنتجات والمستلزمات والمواد وفق شروط الاعتماد الدولي في منطقة الصباحية، وإنشاء مركز الوطني للمعايرة والقياس والاختبار وفقاً لمتطلبات المنظمات العالمية المعتمدة.

### معالجة المخلفات الصناعية

وفيما يتعلق بمعالجة المخلفات الصناعية، أوضحت الخطة أن هناك اتجاه في المدى القصير لمعالجة المخلفات الصناعية الخاملة بكمية تصل إلى 40,000 طن





# اعلان



وكيل وزارة الكهرباء المهندس محمد بوشهري لـ "الصناعة والتنمية":

**3 مليارات دينار تنفقها الكويت  
على الكهرباء والماء سنوياً**

## "الوزارة" تسعى دوماً إلى تحسين وتطوير الخدمات للحصول على أفضل النتائج

## "الكهرباء" تقدم الدعم للقطاع الصناعي وفق الضوابط التي حددها القانون

## تحرص الوزارة على تسهيل إيصال التيار الكهربائي للقسائم الصناعية



لأكثر من ربع قرن من الزمان يعمل في وزارة «الكهرباء والماء» وترقى فيها إلى أن أصبح وكيلاً لها، يفهم ويحلل ويخطط، ويتابع أعماله بحب وشغف غير مسبوق.

إنه الوكيل المهندس محمد بوشهري الذي تحدث بصدر رحب إلى مجلة "الصناعة والتنمية" في قضايا عديدة أهمها نسبة العمالة الكويتية في الوزارة، والتي تصل إلى 90 في المئة، موضحاً أن الوزارة لديها خطة للعام 2040 وجاهزة لتلبية رؤية صاحب السمو أمير البلاد ومشاريع طريق الحرير والجزر، معرباً عن اعتزازه وفخره بهذه الرؤية والمشاريع التي ستضع الكويت على خارطة العالم مادام العقل والإرادة متوافرين.

وقال: إن الوزارة تقدم الدعم الكافي للقطاع الصناعي الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في الكويت، فهو قطاع حساس، وله ارتباطات كبيرة بالاقتصاد الوطني والقطاع النفطي الذي يشكل عصب الدخل القومي في البلاد.

وأوضح أن "الكهرباء" تعطي الأفضلية للمنتج الصناعي المحلي على المنتجات الأجنبية؛ حيث إن التوسع في تبني الصناعات التي تسهم في دفع عجلة الإنتاج، وتقدم في البلاد بما يتوافق مع التوجهات الحكومية في توسع مصادر الاقتصاد والطاقة تحظى باهتمام كبير.

ولفت إلى أن وزارة الكهرباء والماء قامت بوضع توصيل القسائم الصناعية في عين الاعتبار، وذلك عند إعدادها الخطة المستقبلية لضمان توفير الطاقة اللازمة لتشغيلها بعيداً عن البيروقراطية الحكومية أو بعيداً عن أي تأخير.

وأشار إلى أن الكويت ستحتاج إلى محطات جديدة لمواكبة خطة التنمية، كما أن الكثيرين بدأوا باستخدام الطاقة الشمسية البديلة.

وفيما يلي تفاصيل الحوار:

### جهود الكهرباء

**بداية، في إطار الجهود التي تقدمها وزارة الكهرباء، ما هو الدعم المخصص للقطاع الصناعي؟**

وزارة الكهرباء والماء تقدم الدعم للقطاع الصناعي وفق الضوابط التي حددها القانون الخاص بتطبيق تعريفه الكهرباء عليه، وأعتقد أن تطبيق هذا القانون قد ساهم في تقديم كثير من الدعم للقطاع الصناعي، بهدف ضمان نمو وتنافسية القطاع وحمايته من المنافسة الخارجية.

**من وجهة نظركم، هل هو كافٍ ويلبي احتياجاته؟**

أعتقد أنه مناسب وكافٍ

إلى الآن، لكن الوزارة تسعى دوماً إلى تحسين وتطوير الخدمات من أجل الحصول على أفضل النتائج لجميع الجهات، وتقديم أفضل دعم ممكن لهذا القطاع الواعد الذي يمكن أن يكون أقوى رافد للاقتصاد الوطني بعد القطاع النفطي.

### قطاع صناعي

**كيف تنظرون للقطاع الصناعي والصناعات في الكويت؟**

يعد القطاع الصناعي في الكويت من أهم مصادر الدخل القومي، وذلك كونه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأنشطة الاقتصادية

المختلفة، فالقطاع الصناعي متنوع من حيث الإنتاج والجودة، لذلك تعطى الأفضلية للمنتج المحلي على المنتج الأجنبي، ونرى أنه يجب التوسع في تبني الصناعات التي تسهم في رفع عجلة التقدم في البلاد بما يتوافق مع التوجهات الحكومية في توسع مصادر الاقتصاد والطاقة.

بالإضافة إلى كونه من أقرب الصناعات التي يعتمد عليها القطاع النفطي في كثير من أنشطته الحالية والمستقبلية.





## القطاع الصناعي يعد من أفضل القطاعات العاملة في الكويت

## الوزارة لديها خطة استراتيجية لمواكبة الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة

22 ألف موظف  
بـ"الكهرباء" 90  
% منهم كويتيون  
ونظـل بحاجة إلى  
شركات مساندة



### قسائم الصناعية

بالنسبة لتوصيل الكهرباء للقسائم الصناعية، ما خطة الوزارة لذلك، خصوصا أن هناك عددا من القسائم مزعم تسليمها وفق خطة الهيئة العامة للصناعة؟

وزارة الكهرباء قامت بوضع توصيل الكهرباء القسائم الصناعية في عين الاعتبار، وذلك عند إعدادها الخطة المستقبلية لضمان توفير الطاقة الكهربائية اللازمة، كما تحرص الوزارة على تسهيل إجراءات إيصال التيار الكهربائي للقسائم الصناعية من خلال تطوير إجراءات بيئة العمل، من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثة (أون لاين) ومتابعة المعاملة إلكترونيا.

هل لديكم أولوية لاعتماد المنتجات الصناعية في مشاريع الوزارة؟

بالتأكيد، ندعم اعتماد المنتجات الصناعية في مشاريع الوزارة، وذلك وفقا

للقانون الذي أكد على ضرورة اعتماد المنتجات الصناعية في مشاريع الوزارة في حال مطابقة المنتجات لشروط الوزارة .

### أفضل القطاعات

هل لديكم ملاحظات على أداء القطاع الصناعي؟

القطاع الصناعي يعد من أفضل القطاعات العاملة في الكويت، ويجب أن يكون هناك تنسيق أكبر ما بين القطاع الصناعي والجهات المعنية بالدولة حول احتياج القطاع الصناعي والمشاريع المستقبلية حتى يتسنى للجهات المعنية أخذ ذلك بعين الاعتبار.

كيف سيستفيد القطاع الصناعي من خطة الوزارة الطموحة بحلول 2030 ؟

الوزارة لديها خطة استراتيجية في إضافة الطاقة الكهربائية لمواكبة الزيادة المتوقعة في الطلب على الطاقة تهدف إلى إنتاج ما نسبته

15 % من الطاقة الكهربائية المنتجة من مصادر الطاقة المتجددة والصديقة للبيئة بحلول عام 2030 ، وتوفر الوزارة الطاقة المطلوبة لاحتياج القطاع الصناعي، فمع وجود منتجات صناعية تخدم إنتاج طاقة كهربائية من مصادر طاقة متجددة تكمل الاستفادة من القطاع الصناعي.

هل تشجعون القطاع الصناعي على صناعات تخص مجال الكهرباء والماء؟ وإذا وجدت فما هي المحفزات؟

بلا شك الوزارة تشجع دوما على تحفيز وتشجيع القطاع الصناعي، وخصوصا أن حجم الاستثمارات في المشاريع ذات العلاقة بإنتاج الكهرباء والماء كبيرة جدا، وفي حال وجود الصناعات الكويتية فلا شك ستكون قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وفرنا نحو 120 مليون دينار من حملة "الترشيد بسبب زيادة الوعي

تأمين نحو 15 % من الطلب المحلي على الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2030

مواجهة هدر الكهرباء من خلال برنامج يتضمن تنفيذ العديد من الخدمات والإجراءات



الطاقة في نهاية عام 2021.

هناك العديد من المشاريع التي سوف يكون بناؤها تحت إشراف الوزارة والمستثمر الأجنبي (الشراكة بين القطاعين العام والخاص) وهي كالآتي: -

- الشقاي المرحلة الثالثة والمتوقع أن تنتج (MW1500 MW1200) - كهروضوئية + 100 MW رياح + 200 MW شمسية مركزة).
- الشقاي المرحلة الرابعة والمتوقع أن تنتج 2000 MW موزعة على 1200 - شمسية مركزة + 800 MW رياح).

الأولى من مشروع مجمع الشقاي للطاقة المتجددة بإجمالي 70 ميجاوات عن طريق معهد الكويت للأبحاث العلمية، وتم تشغيل المشروع كالتالي: -

- طاقة الرياح 10 ميجاوات - 0-فمبر 2016.
- الطاقة الشمسية الكهروضوئية 10 ميجاوات - نوفمبر 2016.
- محطة الطاقة الشمسية الحرارية 50 ميجاوات مع قدرة تخزينية لمدة 10 ساعات باليوم - سبتمبر 2018.

كما تم طرح المرحلة الثانية مشروع الدبدية، والذي سيفذي الشبكة الكهربائية بقدرة 1500 ميجاوات ( خلايا كهروضوئية ) من قبل شركة البترول الوطنية الكويتية ومتوقع تصدير

## طاقة المتجددة

دول العالم تتجه إلى تطبيقات الطاقة المتجددة للاستفادة من الطاقة الشمسية؟ فما خطة الوزارة لذلك؟

تماشياً مع رؤية صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح- حفظه الله ورعاه- في تطوير منظومة إنتاج الطاقة الكهربائية بالاستعانة بالطاقة المتجددة من الشمس والرياح، والتي تمثل بديلاً مهماً في تخفيف الاعتماد على النفط باعتباره المصدر الأساسي للطاقة في الكويت، وذلك بتأمين نحو 15 % من الطلب المحلي على الكهرباء باستخدام الطاقة المتجددة بحلول عام 2030، بما يعني توفير 2.5 مليار دولار سنوياً.

وقد تم طرح المرحلة

## خطة إنشاء محطات القوى الكهربائية للفترة 2018-2030

| المحطة                       | القدرة الكهربائية (ميجاوات) | نوع المحطة | التاريخ المستهدف لتوقيع العقد          | المدة المستهدفة للبدء بالتشغيل            | الوضع الحالي                                                                                                                          |
|------------------------------|-----------------------------|------------|----------------------------------------|-------------------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| وزارة الكهرباء والصناعة      | 250                         | Add on_CC  | تم 2015                                | الربع الرابع 2019                         | تحت الإنشاء                                                                                                                           |
|                              | 300                         | Add on_CC  | تم 2017                                | الربع الثاني 2020                         | تحت الإنشاء                                                                                                                           |
|                              | 630                         | GT         | تم 2017                                | الربع الأول 2019                          | تحت الإنشاء                                                                                                                           |
|                              | 250                         | Add on_CC  |                                        | جاري الترتيب مع مراكز التحكم وشبكات النقل |                                                                                                                                       |
| وزارة الكهرباء والصناعة      | 250                         | Add on_CC  | تم 2016                                | الربع الثالث 2019                         | تحت الإنشاء                                                                                                                           |
|                              | 2400                        | GT         | مطلوب طرح المشروع في الربع الرابع 2019 | الربع الأول 2023                          | تم الانتهاء من دراسة أعمال المردود البيئي للمنطقة الساحلية on shore ويانتظر تطهير مياه البحر من الإلغام من قبل وزارة الدفاع off shore |
|                              | 1200                        | Add on_CC  |                                        | الربع الأول 2024                          | بعد تغير نوع تكنولوجيا المشروع سيتم أخذ موافقات ديوان المحاسبة والقوى والجهاز المركزي للمستأصلات بذلك                                 |
|                              | 1100                        |            |                                        |                                           |                                                                                                                                       |
| الهيئة العامة للغذاء والدواء | 1800                        | GT         | أغسطس 2020                             | الربع الأول 2023                          | سيتم تعيين استشاري وإعادة الطرح مع ضم المرحلة الثانية والثالثة                                                                        |
|                              | 900                         | Add on_CC  |                                        | الربع الأول 2024                          |                                                                                                                                       |
|                              | 1200                        | GT         | أغسطس 2021                             | الربع الثالث 2023                         | سيتم تعيين استشاري وإعادة الطرح بتقنيات الدورة المسترخية                                                                              |
|                              | 600                         | Add on_CC  |                                        | الربع الثالث 2024                         |                                                                                                                                       |
|                              | 1800                        | لم يحدد    | 2023                                   | 2027                                      |                                                                                                                                       |
|                              | 2400                        | لم يحدد    | 2024                                   | 2028                                      |                                                                                                                                       |

## هدر ومواجهة

**أعلنتم من قبل عن وجود هدر في استخدام الكهرباء والماء، فما خطتكم لمواجهة ذلك؟**

- سيتم مواجهة ذلك من خلال برنامج يتضمن تنفيذ العديد من الخدمات والإجراءات التي يمكن تصنيفها بشكل عام على النحو التالي:
- تطبيق برامج لتدقيق وحفظ الطاقة في المباني الحكومية.
- تحديث مواصفات البناء والتشييد بما يحقق ترشيد الاستهلاك

والمحافظة على الطاقة والمياه.

- تعديل نظام التعريفية الحالي ( نظام تعريفية تصاعدية).
- الاستفادة من الطاقات المتجددة لتوليد جزء من الطاقة الكهربائية المستهلكة وإيجاد نظام لتحفيز القطاعات الحكومية والأهلية للاستفادة من تطبيقات الطاقات المتجددة .
- تفعيل فريق الضبطية القضائية مع إعطائه الصلاحيات الكاملة في متابعة سوء استخدام المياه.

• التوسع في الحملات التوعوية والترشيدية.

- بالنسبة للعدادات الذكية، كيف هي وجهة الاستفادة منها محليا؟ وهل يمكن اعتماد تصنيعها محليا؟

**فيما يخص الشق الأول: من السؤال؟ فقد قمنا بما يلي:**

- تحصيل قيمة استهلاك الكهرباء من المستهلكين بشكل لحظي للانتهاج من تراكم مديونية الوزارة وزيادة تحصيل الأموال العامة.
- تقديم خدمات إلكترونية ميسرة لتسهيل عملية

الدفع على المستهلكين عن طريق التطبيقات الإلكترونية.

- إيجاد وسيلة لعملية تخطيط الطلب على الكهرباء والماء بالحصول على معلومات دقيقة عن الاستهلاك ووضع الخطط الكفيلة بإدارة موارد الوزارة بكفاءة عالية.

أما الجزء الثاني، فأعتقد أنه لا مانع إذا كانت مستوفية للمواصفات العالمية والمقبولة لدى الوزارة ومتطلبات الجهات ذات العلاقة في الدولة .

## خطة إنشاء محطات تقطير المياه للفترة 2018 - 2035

| الجهة المنفذة                                 | المحطة                                    | الطاقة الإنتاجية (مليون جالون إمبراطوري يوميا) | نوع التحلية | التاريخ المستهدف لل طرح | السنة المستهدفة للبدء للتشغيل |
|-----------------------------------------------|-------------------------------------------|------------------------------------------------|-------------|-------------------------|-------------------------------|
| وزارة الكهرباء والماء                         | محطة الدوحة الجديدة - المرحلة الأولى      | 60                                             | RO          | تم                      | 2019                          |
|                                               | محطة الدوحة الجديدة - المرحلة الثانية     | 60                                             | RO          | مطلوب ميزانية           | 2024                          |
|                                               | محطة النويصيب                             | 75                                             | MSF/MED     | 2023                    | 2025                          |
|                                               |                                           | 75                                             | MSF/MED     | 2032                    | 2035                          |
|                                               | تحديث محطة الشعبية الجنوبية               | 50                                             | MSF/MED     | 2023                    | 2027                          |
|                                               | تحديث محطة الدوحة الشرقية Ph1             | 100                                            | MSF/MED     | 2025                    | 2028                          |
| الهيئة العامة للشراكة بين القطاع الخاص والعام | الزور الشمالية - المرحلة الأولى           | 107                                            | MED         | تم                      | 2017                          |
|                                               | الزور الشمالية - المرحلة الثانية والثالثة | 165                                            | MSF/MED     | يناير 2021              | 2024                          |
|                                               | محطة الخيران - المرحلة الأولى             | 125                                            | MSF/MED     | يناير 2022              | 2025                          |





## انقطاع المياه

ماذا عن انقطاع المياه في بعض المناطق؟

هذه مسائل تتعلق بالصيانة الدورية للشبكة المائية، ولها عمر افتراضي، ويتطلب الأمر إقفال المحابس من 6 إلى 8 ساعات وعادة نختار يوم الجمعة ليلاً إلى صباح السبت بعد إخطار المعنيين، وهذا أمر ضروري، وعلينا القيام به بشكل دوري من أجل سلامة المياه ونقاوتها.

## البنية التحتية

هل الوزارة جاهزة للبنية التحتية للمشاريع الجديدة ومنها مشروع تطوير الجزر الشمالية؟

أي مشروع في أي بلد لا توجد فيه بنية تحتية كأنه لا يوجد، والبنية التحتية هي خدمات الصرف الصحي والطرق والكهرباء والماء، وإذا نظرنا إلى أجمل عمارة لا توجد فيها بنية تحتية فهي غير صالحة للسكن، ولدينا بشأن المشاريع الجديدة تنسيق مستمر مع الجهات ولجان مشتركة تعمل على وضع الخطط لهذه المشاريع، وبحكم اطلاعنا على طبيعتها نضع لها الخطط المناسبة.

## مشروع متكامل

طرح النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد مشروع طريق الحرير وتطوير الجزر.. فهل أنتم جاهزون؟

الجزر مشروع متكامل وهناك هيئة نحن أحد عناصرها الأساسية، ونحن بالطبع جاهزون لأي مشروع.

ولدى الوزارة خطة متكاملة كانت إلى العام 2035 وتمت زيادتها إلى 2040 ويتم تحديثها في كل سنة، وأستطيع القول: إننا على استعداد لتلبية أي مشروع. وهنا أود أن أشيد بفخر برؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح المتقدمة التي

تضع الكويت على الخارطة العالمية، وبرؤية النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الشيخ ناصر صباح الأحمد في تطوير الاقتصاد من خلال طريق الحرير والجزر والمشاريع التنموية التي من شأنها أن تعدد مصادر الدخل، وهذا ما كان الجميع يطالبون به حتى لا نبقي عرضة لتذبذب أسعار النفط وسقف الإنتاج، وقد آن الأوان للبدء بجدية بجذب المستثمر الأجنبي طبعاً مع توفير البيئة الآمنة والجاذبة. وخلاصة القول: لا مشكلة لدينا في الوزارة في تلبية أي رؤية. ولدى الوزارة ما يفوق الاستهلاك بشكل دائم.



22 ألف موظف

## المياه المعبأة

الحديث يدور حول التكويت تمهيداً للاستغناء عن العمالة الوافدة.. ما هي الفترة التي تتطلبها هذه العملية خصوصاً أن قطاعي الكهرباء والماء الأكثر استيعاباً للعمالة الوافدة؟

في وزارة الكهرباء والماء 22 ألف موظف، 90 بالمائة أو أكثر منهم كويتيون موجودون في المحطات وفرق الطوارئ، وغيرها من المواقع الأساسية، ولكن نظل بحاجة إلى شركات مساندة للقيام بالحفريات وقراءة العدادات، وموضوع الإحلال لا ينطبق علينا، ولدينا شباب كويتيون نفتخر بهم.

كم تنفق الوزارة من الكهرباء والماء سنوياً؟ الرقم العام هو 3 مليارات دينار على القطاع، وكل ما نستطيع توفير الاستهلاك نوفر التكلفة. وحتى الآن وفرنا نحو 120 مليون دينار بسبب حسن الاستخدام، وما حدث في الكويت الصيف الماضي دفع الناس إلى التوفير حتى في التكييف في أثناء وجودهم أو في أثناء غيابهم، فوجدنا المسافرين للصيف الذين كانوا يتركون مكيفاتهم تعمل لأنهم يريدون ألا تتآكل أثاثات منازلهم قد وضعوا الترموستات على 26

درجة، وباختصار كلما قل الاستهلاك قلت التكلفة.

هل يمكن أن تحدثنا عن الفارق بين جودة مياه الوزارة والمياه المعبأة؟

معظم المياه المعبأة من الوزارة، وهي ذات جودة عالية، والشركات لديها أجهزة للتكرير.

الاستعانة بـ "الخاص"

هل ستحتاج البلاد إلى محطات جديدة في المستقبل المنظور؟

بالتأكيد نحتاج مع التوسع إلى محطات إضافية، وبخصوص الطاقة الشمسية فنحن مستمرين فيها.

ما رأيكم بالرسوم والضرائب، وهل تشكل دعماً للميزانية أم أنها مجرد عملية جبائية؟

• هذه مسألة تتطلب منظومة متكاملة من الخدمات مقابل الرسوم.

أول ما نتحدث عن خصخصة القطاعات الخدمية تكون الكهرباء والماء في الأولوية .. كيف ترى هذه العملية؟

عندما نتحدث عن الخصخصة يجب أن نعرف ما هي الخصخصة، فهناك فارق كبير بين نقل الملكية وبين الاستعانة بالقطاع

الخاص.

جنرال إلكتريك

أعلنتم عن استكمال شركة (جنرال إلكتريك) العالمية عمليات التحول الرقمي بمحطة الصببة لتوليد الطاقة ، فما الجديد في هذا المشروع؟

تقدمت شركة (جنرال إلكتريك) بمبادرة لرفع الكفاءة والتحكم الرقمي لمحطة الصببة الغربية (الوحدات ذات الدورة المشتركة CCGT) وتمت دراستها من طاقم الوزارة والتنسيق مع الشركة ليتوافق العرض مع المتطلبات الفنية والإدارية للوزارة واستيفائها بصورة كاملة، وتم تقديم عرض فني للمبادرة من قبل الوزارة لهيئة تشجيع الاستثمار المباشر للموافقة لتضمين تمويل المشروع تحت برنامج التزامات الأوفست، وكذلك تمت مخاطبة هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، والرد على جميع الاستفسارات المقدمة من قبلهم لاستكمال الإجراءات اللازمة لتمويل المشروع، وبانتظار الموافقات النهائية ، علماً بأن برنامج تنفيذ المشروع متوقع خلال الربع الثاني من 2019.

# اعلان



تمثل 15% من الإجمالي في 2030

## الطاقة المتجددة .. رؤية سامية لتنمية مستدامة

إعداد: علي جاسم

حددت رؤية "كويت جديدة 2035" على 7 ركائز رئيسة تتكامل معا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخلق رأسمال بشري يواكب تحديات التنمية وفقاً للمؤشرات الدولية، وهذه الركائز هي: إدارة حكومية فاعلة واقتصاد متنوع مستدام وبنية تحتية متطورة وبيئة معيشية مستدامة، ورعاية صحية عالية الجودة ورأسمال بشري وإبداعي، ومكانة دولية مستمرة تستهدف في مجموعها تحقيق تنمية مستدامة تعزز وتطور من قدرات الكويت الاقتصادية بما يعزز حقوق الأجيال الحالية، ويعزز حقوق الأجيال المستقبلية.



### طاقة متجددة

وتحت مظلة تلك الرؤية، تتجه مؤسسات الدولة وعلى رأسها القطاع النفطي ومعهد الكويت للأبحاث العلمية بخطى ثابتة نحو بناء وتنفيذ مشاريع تنموية وطموحة في قطاع الطاقة المتجددة، مستلهمة من رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد بتوليد 15 في المئة من إجمالي الطاقة المستخدمة في الكويت من مصادر متجددة ملامح مشروعاتها وآلياتها في هذا المجال. وتشترك رؤية كويت جديدة 2035 واستراتيجية القطاع

النفطي 2040 الهادفة بضرورة خلق طاقة نظيفة آمنة من أية ملوثات. فالقطاع النفطي من أوائل جهات ومؤسسات الدولة التي بدأت في استخدام الطاقة البديلة، فمن أوائل المشاريع في مجال الطاقة المتجددة في الكويت مشروع (سدره 500) في منطقة (أم قدير) غرب البلاد الذي نفذته شركة نفط الكويت، ومن شأنه توليد 10 ميغاواط من الكهرباء من الطاقة الشمسية يدخل نصفها في شبكة الكهرباء العامة في حين يستخدم النصف الآخر في الرفع

الصناعي من الآبار داخل (أم قدير).

ووفق تقرير أعدته "كونا"، يقلل مشروع "سدره 500" انبعاثات الكربون بما يعادل 500 ألف شجرة على مدى 25 عاماً هي العمر الافتراضي للمشروع الذي ناهزت كلفته 30 مليون دينار (نحو 90 مليون دولار)، وسوف يوفر للشركة الملايين من براميل النفط على مدى 20 عاماً.

### مشروع (الدبدبة) للطاقة الشمسية

وعلى صعيد متصل فإن من أكبر المشاريع التي تنتظرها الكويت وفق

مؤسسة البترول الكويتية هو مشروع (الدبدبة) للطاقة الشمسية بسعة ألف ميغاواط، وهو مبادرة أعلنتها المؤسسة للاستفادة من مصادر الطاقة المتجددة بإنشاء محطة للطاقة الشمسية قادرة على تأمين 15 في المئة من حاجة القطاع النفطي بالكويت للطاقة الكهربائية بحلول عام 2020.

ومشروع (الدبدبة) للطاقة الشمسية يقع داخل مجمع (الشقاي) للطاقات المتجددة، ومن المتوقع أن ينتج ما يعادل 2.450 مليون ميغاواط / ساعة

معهد الأبحاث  
يعد 3 دراسات  
متنوعة في هذا  
الخصوص

تنويع القاعدة  
الإنتاجية من  
بين ملامح  
واستراتيجيات  
العمل

التعديلات على  
هذه المرافق  
مستمرة بهدف  
تحقيق أكبر  
فاعلية لها



عمقه إلى 80 مترا. والتعديلات على هذه المرافق مستمرة بهدف تحقيق أكبر فاعلية لها، وتولى المعهد كذلك تقييم الآثار المحتملة لمصادر الطاقة المتجددة على كل من القطاع الاقتصادي والطاقة والبيئة في الكويت.

الحجم شمال غرب الكويت، وتعمل هذه التوربينات داخل الشبكات الكهربائية وخارجها، وتخدم أبراج الاتصالات أيضا في المناطق النائية.

أما المشروع الثاني فيتضمن محطة تعمل بالطاقة الشمسية أو طاقة الرياح، وتزود المحطات بالهيدروجين باستخدام ألواح الخلايا الضوئية (بطاقة 10 كيلوواط) وتوربينات الرياح (بطاقة 6 كيلوواط) لإنتاج وتخزين الهيدروجين كناقل للطاقة، واستخدامه كخلايا وقود لتوفير الكهرباء.

بينما المشروع الثالث فيعنى بوحدة لتحلية المياه تستخدم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح (لتفعيل أداة لتنقية المياه بواسطة التناضح العكسي)؛ حيث تقوم بسحب المياه قليلة الملوحة من بئر يصل

سنويا، كما يساهم في الحد بما يعادل 1.3 مليون طن سنويا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على أن يتم تشغيل المحطة في الربع الثالث من السنة المالية 2020 - 2021.

### 3 تطبيقات

كما يرصد التقرير دور الجهات المعنية بتنفيذ مشاريع الطاقة المتجددة، حيث أشار إلى قيام معهد الكويت للأبحاث العلمية بإعداد دراسة لتحديد فاعلية ثلاثة تطبيقات للطاقة المتجددة على نطاق ضيق، وعينت بتقييم الجدوى الاقتصادية ومزايا إنشاء تطبيقات للطاقة المتجددة على نطاق واسع.

وتتضمن الدراسة ثلاثة مشاريع رئيسية؛ الأول "مزرعة رياح" بطاقة 260 كيلوواط للاختبار وقياس أداء توربينات الرياح صغيرة

تنفيذاً لرؤية الكويت التنموية الشاملة

# دور متزايد لشركات القطاع الخاص في المشاريع النفطية

خاص : الصناعة والتنمية



يزخر القطاع النفطي بالعديد من الفرص الاستثمارية الواعدة لشركات القطاع الخاص في مختلف القطاعات، والتي تحرص بشكل كبير على المشاركة في تلك الفرص، والمساهمة فيها. فالقطاع النفطي يمثل عصب الاقتصاد، وتعتمد عليه الدولة في تأمين ما يزيد على 90% من ميزانيتها، ومع اتجاه الكويت بتنويع مصادر الدخل، والاعتماد على القطاع الخاص في خلق كيانات اقتصادية رصينة قادرة على دعم ميزانية البلاد.

النفطي لتتخطى المنافع المرجوة من قانون المناقصات، وتزيد نسبة تشغيل المقاول والمورد المحلي في المناقصات النفطية، وكيف تطورت هذه الفكرة إلى أن أصبحت توصياتها مسموعة لدى الجهات التنفيذية المختلفة بالبلاد.

وعدد الخرافي المزايا المختلفة التي تنتظر الاقتصاد الوطني من هذه الاجتماعات؛ إذ إن المجلس يبحث في الكثير من القضايا كرفع نسب العمالة الوطنية في عقود المقاولين وإعطاء الأولوية للمصنعين المحليين،

النفطي، وبين القطاع الخاص المحلي، موضحاً أهمية هذه الاجتماعات في تقريب وجهات النظر بين قطبي الاقتصاد الوطني من أجل مصلحة الكويت. وأشار إلى الاستفادة الكبرى التي ستعود على قطاع الصناعة الوطنية من تنفيذ قرارات وزير التجارة والصناعة الأخيرة بتخصيص 30 في المئة من قيمة عقود ومناقصات الجهات الحكومية للمصنع الوطني، بحثاً عن رفع مستوى المحتوى المحلي في المشاريع التنموية المحلية. وذكر أن فكرة المجلس خرجت من رحم القطاع

القطاع الخاص، ممثلين في الموردين والمنتجين المحليين وبين الشركات النفطية، وأوصى الجهات الرسمية بأهمية رفع نسب استخدام المنتج المحلي في مناقصات القطاع النفطي، وأكد على أهمية دعم عقود المقاولات مع شركات القطاع الخاص بنسب وفيرة من العمالة الوطنية.

## فكرة إيجابية

في البداية، أشار رئيس اتحاد الصناعات الكويتية حسين الخرافي أن فكرة المجلس إيجابية ورائدة في مجال التعاون بين قطاع حكومي كبير كالقطاع

وقد ترجم هذا الالتزام في إطلاق "مجلس الشراكة الاستشاري الموحد"، الذي يهدف إلى خلق مزيد من التفاهم والتواصل بين الشركات النفطية وشركات القطاع الخاص من موردين ومقاولين، ومصنعين محليين، وطرح فرص استثمارية واعدة للقطاع الخاص ودعمه لمنافسة الشركات العالمية.

وقد أجرت "الصناعة والتنمية" تحقيقاً موسعاً حول أهمية مجلس الشراكة الموحد للقطاع النفطي الذي يهدف إلى خلق بيئة نقاش حقيقية وفعالة بين القطاع النفطي وشركات





## الجوعان : تجربة مجلس الشراكة جيدة وتحتاج إلى مزيد من تفعيل

العمالة الوطنية أو الرسوم والضرائب غير المباشرة، حتى يتمكن من رفع كاهل هذه المصروفات عنها، وبالتالي يعطيها قدرة لخوض تجارب ناجحة مع العقود والمناقصات الحكومية.

وفي الختام أشار الجوعان إلى طبيعة القطاع الخاص التي تتميز بالسرعة والنشاط، وأهمية مراعاة ذلك باتخاذ قرارات سريعة من أجل تشجيع الاستثمار المحلي والصناعة الوطنية.

وإن فكرة المجلس فكرة إيجابية رائدة في مجال التعاون بين قطاع حكومي كبير كالقطاع النفطي وبين القطاع الخاص المحلي، موضحاً أهمية هذه الاجتماعات في تقريب

مما يجعل الرؤية لديه واضحة ومؤهلة لاتخاذ توصيات ملزمة في بعض الأحيان.

وأضاف الجوعان أن المجلس يشهد بشكل مستمر نقاشاً واضحاً وملموساً عن مشاكل القطاع الخاص في تنفيذ عقودهم في القطاع النفطي، وما هي أسباب التأخير، أو أوجه التقصير التي يجب التعامل معها وتجنبها، وهو ما لن يحدث إلا بالاعتراف بها ونقاشها وحلها.

وأكد أن هناك تحديات عدة تواجه القطاع الخاص، موضحاً أن دور مجلس الشراكة هو حلحلة هذه القضايا وإتاحة الفرصة للمصنعين المحليين، خصوصاً أن السوق بالكويت محدود، وأن القطاع النفطي ينظر للشركات الكويتية على أنها شركات استراتيجية تقدم أعمالها في أوقات الضرورة.

وأوضح أن المجلس معني بمساعدة كل المجالات الاقتصادية المختلفة بالقطاع الخاص؛ حيث يوجد توجه صريح للقطاع النفطي في دعم الصناعات المحلية، والهدف ليس فقط دعم الشركات ولكن المحافظة على مستوياتها للمنافسة في المنطقة، ولذلك يناقش المجلس كل المصروفات غير المباشرة التي تتحملها الشركات المحلية في دعم

اللقاء، شاركنا في المجلس خلال 4 دورات، وأنجزنا العديد من التوصيات التي كان لها مردودها بالقوانين المحلية، وأنت بثمارها لدى العديد من الشركات المحلية التي استفادت من تعديل نسب المشاركة المحلية في العقود والمناقصات، ونسعى إلى تقديم المزيد للاقتصاد المحلي عبر رفع نسب المحتوى المحلي للمشاريع.

### تجربة مهمة

ومن جانبه، قال عضو غرفة التجارة والصناعة وعضو مجلس الشراكة فهد الجوعان: إن خطوة تأسيس مجلس الشراكة الموحد من قبل القطاع النفطي هي تجربة مهمة لتقريب وجهات النظر بين القطاع الخاص والقطاع النفطي، موضحاً أنه شارك في عضوية المجلس في أكثر من دور انعقاد، وأنه يرى تعاوناً واضحاً بين أعضاء المجلس.

وقال: إن تجربة المجلس جيدة، إلا أنها تحتاج إلى تفعيل أكثر عبر تحويل توصياتها الاستشارية إلى توصيات ملزمة لمتخذي القرار، خصوصاً أن المجلس يضم في عضويته كل الشركات النفطية الحكومية التابعة لمؤسسة البترول الكويتية وعدداً من الاتحادات والهيئات الحكومية ذات الصلة بالموضوعات المطروحة،



## الخرافي : تخصيص 30 في المئة من قيمة عقود ومناقصات للمصنع الوطني

خصوصاً المصانع التي تقع في فئة الصناعات المتوسطة والصغيرة في حال تأهلهم للعمل في العقود النفطية، وغيرها من عقود المؤسسة العامة للرعاية السكنية أو ما يماثلها من مؤسسات حكومية.

وأكد الخرافي تعاون العديد من الجهات المحلية ذكراً منها : هيئة تشجيع الاستثمار المباشر، وبرنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة، والصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وجميعها جهات تقدم مقترحات فنية لها وزنها في مجال الشراكة السليمة بين القطاعين العام والخاص.

وقال الخرافي في نهاية

## خفض المجلس نسب الضمان البنكي من 10 إلى 5 في المئة للمقاول المحلي

رفع نسب الدفعة  
الأولى للعقود  
المحلية إلى ما  
يقارب من 40 في  
المئة

تشجيع تأسيس  
شركات مشتركة  
بين الشركات  
المحلية والعالمية



وجهات النظر بين قطبي  
الاقتصاد الوطني من أجل  
مصلحة الكويت.

### فكرة صائبة

خرجت فكرة المجلس من  
شركة البترول الوطنية  
الكويتية، فقد كان لها عدد  
من المبادرات الرائدة في  
مجال التعاون مع شركات  
القطاع الخاص المحلية؛  
فقد أسست في البداية  
مجلس باسم "مجلس  
الشراكة الاستشاري  
للموردين" في أكتوبر 2009؛  
وذلك تفعيلاً للسياسات  
العامة لمؤسسة البترول  
الكويتية، وكان أولى  
المبادرات النفطية في هذا  
المجال.

وجاءت فكرة إنشاء هذا  
المجلس في سياق برنامج  
شامل تبنته الشركة بهدف  
تطبيق آلية "تشجيع  
الصناعة الوطنية في  
القطاع النفطي" بشكل  
فعال، ثم تطورت الفكرة  
فتأسس "مجلس الشراكة  
الاستشاري الموحد" في  
نفس العام 2009، والذي  
استهدف إشراك شركات  
القطاع الخاص من مقاولين  
وموردين ومصنعين في  
أنشطة ومشاريع القطاع  
النفطي بأكمله، مع الحفاظ  
على المعايير والمستويات  
الرفيعة لأعمال القطاع.

ونالت الفكرة استحسان  
المؤسسة والشركات  
النفطية الزميلة، فأسس  
المجلس وترأسته "البترول  
الوطنية" لثلاث دورات كل

دورة منها تمتد لعامين؛  
حيث احتضنت "فكرتها"  
وكونت الهيكل العام  
للمجلس ولجانه بالتعاون  
مع المؤسسة والشركات  
النفطية المشاركة.

### دورة حالية

وانتقلت رئاسة المجلس  
في بداية الدورة الحالية  
(الدورة الرابعة 2017  
/2019) إلى شركة نفط  
الكويت، وارتأت مؤسسة  
البترول الكويتية أن تحتفظ  
"للبترول الوطنية" بالدورة  
الجديدة بأمانة السر، نظراً  
لحسن التنظيم والمجهود  
المشهود من قبل فريق  
أمانة السر في الحفاظ على  
النسق العام للمجلس.

وخلال الدورة الحالية قام  
المجلس بالعديد من  
المبادرات الوطنية التي  
تصب جميعها في مصلحة  
زيادة المحتوى المحلي  
ودعمه وتشجيع الصناعات  
الوطنية، وخلق فرص عمل  
للكوادر الكويتية الشابة.

ويضم المجلس ممثلين عن  
مؤسسة البترول الكويتية،  
وشركة صناعة الكيماويات  
البترونية، وشركة الصناعات  
البترونية المتكاملة، وغرفة  
التجارة والصناعة، واتحاد  
الصناعيين، وعدد من  
شركات القطاع الخاص  
كممثلين عن الموردين  
والمقاولين والشركات  
التجارية والإنتاجية  
والصناعية.

وتستضيف نفط الكويت

اجتماعات المجلس في  
قاعة الـ VIP بمعرض  
أحمد الجابر للنفط والغاز  
بالأحمدي، واحدة من أبرز  
معالم الكويت الحديثة التي  
تعكس مدى التكنولوجيا  
والعلم في البلاد، وتؤرخ  
فترة عظيمة من تاريخ  
البلاد، وهي فترة اكتشاف  
النفط ونهضة الإنتاج،  
وحتى فترة إطفاء الآبار في  
أعقاب الغزو الغاشم.

### النجاحات السابقة

وتأتي الدورة الرابعة على  
أعقاب نجاحات حققتها  
الدورات السابقة، والتي  
شهدت مبادرات عدة  
ساهمت بالفعل في خلق  
فرص تجارية استفاد منها  
المصنعون والموردون  
المحليون، وعدد من  
شركات القطاع الخاص  
الوطنية.

وشهدت الدورات السابقة  
عمليات تشجيع للقطاع  
الخاص من أجل المساهمة  
في عقود مناقصات  
القطاع النفطي؛ حيث قدم  
المجلس حوافز ومميزات  
متعددة كتخفيض نسب  
الضمان البنكي من 10  
إلى 5 في المئة، كما  
رفع نسب الدفعة الأولى  
في بعض العقود إلى ما  
يقارب من 40 في المئة،  
وهي مميزات تجعل المورد  
أو المقاول المحلي في  
تفوق نسبي عن المنافس  
الأجنبي.

## شراكة وإنجاز

ومن أهم إنجازات مجلس الشراكة الاستشاري الموحد التركيز على المجالات الاقتصادية المحلية التي من شأنها خلق نشاط تجاري محلي كتنظيم معرض للتوعية بالمشاريع النفطية الكبرى، وإعداد قوائم بالمتطلبات من المواد والخدمات على المواقع الإلكترونية.

كما عمل المجلس على دعم إنشاء التحالفات بين الشركات المحلية، وتشجيع تأسيس شركات مشتركة بين الشركات المحلية والعالمية، وقد غلبت على أعمال المجلس قيم أساسية خلال الدورات الثلاث السابقة، وهي الالتزام بالعلاقات المتكافئة والاحترام المتبادل والشفافية والعدالة.

## مبادرات

وتبنى المجلس منذ إنشائه نحو 39 مبادرة، أنجز منها 74% خلال ثلاث الدورات الأولى، ويسعى إلى إنجاز المزيد من المبادرات خلال الدورة الحالية والمقبلة.

ومن هذه المبادرات، مبادرة مؤسسة البترول لاختيار استشاري لوضع خريطة طريق لتطوير المحتوى المحلي لأي منتجات ومعدات صناعية والقوى العاملة والدعم اللوجيستي؛ وذلك بهدف تشجيع الصناعة المحلية

وزيادة قدراتها التنافسية.

كما تبنى المجلس اقتراح مؤسسة البترول بإقامة مجمع صناعي متخصص بالصناعة النفطية، وإعطائه أولويات التوريد لعقود ومناقصات القطاع، على أن يلتزم المجمع بمستويات الجودة العالمية واشتراطات الأمن والسلامة والبيئة المتبعة بالقطاع.

## اللجنة المنبثقة

اللجنة المنبثقة عن مجلس الشراكة الموحد، "دينمو" المجلس، وهي لجنة أساسية مكونة من ممثلين الشركات النفطية، وعدد من ممثلي المجالات الاقتصادية المختلفة في القطاع الخاص، فيدخل في عضويتها ممثلون عن المقاولين والموردين والشركات العاملة الحرفية والمصنعين المحليين، واتحاد الصناعيين، وصندوق المشاريع الصغيرة، وغرفة التجارة، والهيئة العامة للبيئة، وغيرها من الجهات التي تجتمع جميعها بهدف واحد، وهو تنشيط أعمال القطاع الخاص بالعقود والمناقصات النفطية.

وتجتمع اللجنة المنبثقة عادة في أعقاب الاجتماعات الرئيسية لـ "مجلس الشراكة" لبحث التوصيات الناجمة عن الاجتماع الرئيسي، وتوزيع الأدوار والبدء مباشرة في جمع الآراء من القطاعات المختلفة وإصدار التوصيات للمجلس.

## أمانة السر

أما دور أمانة السر فيبدأ بتنظيم وتنسيق مواعيد الاجتماعات للمجلس ولجانه التابعة، وتلقي الطلبات الموجهة للمجلس وإدراجها على جداول أعمال الاجتماعات المقبلة.

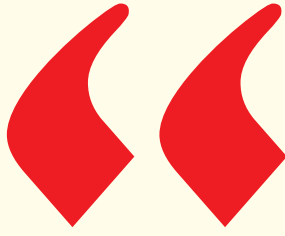
كما تتابع أمانة السر عمليات التواصل بين ممثلي المجالات والقطاعات الاقتصادية المختلفة وبين الشركات المحلية التي يمثلها المجلس، لضمان وصول الأصوات الحقيقية ونبض السوق للمجلس.

وهي معنية أيضا بتوضيح إجراءات عمل المجلس للأعضاء الجدد، وما تم إنجازه في الدورات السابقة، حتى لا تتوارد الأفكار، وتناقش القضايا مرتين.

## "تكويت" العمالة

وبشكل عام لم يكن المجلس هو الخطوة الوحيدة التي اتخذتها مؤسسة البترول الكويتية لإشراك القطاع الخاص وتشجيع العاملين فيه، فإيماناً منها بالدور الريادي للشباب الكويتي بالقطاع الخاص، وبهدف خلق كوادر مهنية وطنية شابة قادرة على تحدي الصعاب، اتخذت مؤسسة البترول الكويتية قرارات عدة لدعم العمالة الكويتية في القطاع الخاص، منها قرار بشأن "تكويت" عمالة المقاولين بنسبة لا تقل عن 25 في

المئة من العمالة الماهرة وشبه الماهرة في عقود المقاولين، وأصدرت لائحة تنفيذية من 48 مادة تم بموجبها وضع الأسس والضمانات اللازمة لتنفيذ القرار المذكور.





مبادرات كويتيان لـ "الصناعة والتنمية":

## توفير الأراضي الصناعية خطوة مهمة لزيادة إنتاجية أعمالنا

خاص : الصناعة والتنمية



تعد التجارب الشبابية الحرة إحدى أهم الركائز الرئيسة التي يعتمد عليها الاقتصاد في كل دول العالم للتطوير والتحديث، وتحاول "الصناعة والتنمية" عبر سرد قصص النجاحات الكويتية للشباب في مختلف المجالات أن تكون مصدر إلهام للشباب الراغب في إقامة مشروعه، وأن يتعلم من خلالها كيف يمكنه مواجهة التحديات وتحقيق الإنجازات.

"أمنية -ة" تسعى إلى ترسيخ مفهوم إعادة تدوير النفايات من خلال تقديم نموذج مختلف لتشغيل إعادة تدوير المخلفات البلاستيكية المصنوعة من البولي إيثيلين في مسعى لمساعدة الكويت في إدارة تلك النفايات والاستفادة منها اقتصادياً وبيئياً.

وبينت أن في بداية المشروع واجهتنا العديد من التحديات منها العثور على أرض صناعية مناسبة لعمل تلك الصناعة الجديدة من نوعها، إضافة إلى التمويل المالي، إلا أن

وبالتالي تؤثر على خارطة النمو الإنتاجي ونشاط التنمية الصناعية في البلاد. وأكدت المدير التنفيذي لمشروع "أمنية" للحفاظ على البيئة وتدوير المياه البلاستيكية فرح شعبان أن تخصيص مواقع صناعية جديدة في الكويت بداية لحل العديد من المشاكل التي تواجه العديد من الصناعيين، مؤكدة أهميتها في تحقيق مبدأ التكامل في الفرص التي تمثل نواة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وقالت شعبان: إن

أساسي تنعكس آثاره على منظومة الصناعة بشكل عام، وتساهم في زيادة معدل الإنتاج الصناعي في البلاد تحقيقاً للأهداف الاقتصادية الوطني ورؤية الكويت الجديدة (2035)، فضلاً عن تحقيق فرص عمل جديدة.

### توسعات مستقبلية

وأوضح أن العائق الرئيسي الذي يحد من طموحات أي مشروع ذي توسع مستقبلي هو ندرة الأراضي الصناعية التي بدورها تنعكس بشكل كبير على أعمال المصانع وربحية بعض المنتجات،

وتتناول زاوية في هذا العدد لقاء مع مبادرين كويتيين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، اللذين أكدوا أن سعي الهيئة العامة للصناعة في توفير الأراضي الصناعية خطوة مهمة ورئيسة في تحفيز المبادرين وخلق قطاع حيوي من المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم التوسعات الرأسمالية لتلك المشروعات، فضلاً عن تحقيق المزيد من الإبداع. وأضاف المبادران لـ "الصناعة والتنمية" أن توفير تلك الأراضي مطلب



"أمنية" تسعى  
إلى ترسيخ مفهوم  
إعادة تدوير  
النفايات من خلال  
تقديم نموذج  
مختلف

المشروعات  
الصغيرة ركيزة  
أساسية لتحقيق  
التنمية



في المئة. وأوضحت أن أمانة تمكنت خلال عام 2018 من توزيع 50 حاوية خاصة بتجميع البلاستيك بمناطق مختلفة في البلاد، مبينة أن أهدافنا في 2019 تسعى للوصول إلى 100 حاوية أو أكثر.

ولفتت إلى أن المشروع لا يسعى فقط إلى الأهداف الربحية بل تكمن أهدافنا أيضا في نشر الوعي التعليمي والتثقيفي لنشر ثقافة فرز النفايات والحفاظ على البيئة في الكويت بهدف القدرة على إعادة تدويرها وغرسها بالجيل الصاعد بجدية أكبر.

#### صندوق المشروعات

وأبدت عن اعتزازها وتقديرها لدور الصندوق الوطني لرعاية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والتي جاءت بمبادرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح كداعم ومحفز للمبادرات الراغبين

القابلة للتدوير جاهزة تتمثل في المخلفات الإنشائية والورق والبلاستيك والمواد العضوية، داعية إلى أهمية الاستثمار بها دعما وتعزيزا لأحد روافد الاقتصاد الوطني.

#### نفايات بلاستيكية

وذكرت شعبان أن مراكز تجميع النفايات البلاستيكية الخاصة بالمشروع موزعة على العديد من الجمعيات التعاونية والمناطق التجارية في مختلف مناطق الكويت في مسعى إلى إيجاد بيئة خالية من التلوث والمخاطر الصحية وصولا لتحقيق رؤية (كويت جديدة 2035).

ولفتت إلى أن مشروع أمانة البيئي تمكن من تصدير أول شحنة بلاستيكية إلى أوروبا، والتي جرى تدويرها في الكويت وفق أعلى مقاييس الصناعة العالمية بعد جهود وتحضيرات وترتيبات لشباب الكويت استمرت أكثر من عامين ليصل إلى أوروبا كمنتج كويتي 100

دعم الصندوق الوطني لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة كان له الدور البارز في التغلب على تلك التحديات.

#### بيئة مستدامة

وأوضحت أن هدف أمانة هو إيجاد بيئة مستدامة نظيفة في الكويت عبر الاستثمار في أنشطتها التوعوية ونشرها للوعي، لافتة إلى قدرة البلاد على عملية إعادة تدوير نسبة 76 في المئة من النفايات والاستفادة منها.

وأشارت إلى أن 90 في المئة من عبوات المياه بالكويت يتم إلغاؤها كنفايات من دون الاستفادة منها، مؤكدة أن المواد الخام التي تنتجها مصانع إعادة التدوير يمكن أن تحقق للكويت فائض إيرادات تبلغ قيمتها بنحو 134 مليون دولار سنوياً.

وأوضحت أن المادة الخام موجودة في البلاد، والمواد



في تنمية مشاريعهم الخاصة، داعيا جميع الراغبين إلى تبني أفكارهم لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي والاستثماري لوطننا الغالي.

وأعربت شعبان عن أملها في إيجاد من يتبنى فكرة صناعة إعادة التدوير لجميع المنتجات وليس البلاستيك فقط فهي من أكثر الصناعات المستدامة الواعدة لما لها من أثر اقتصادي وتجاري وبيئي للبلاد.



### أراض للصناعيين

من ناحيته، قال صاحب مصنع شوكولاتة (ذا كوكو فاكطوري) خالد الغضوري: إن إتاحة الأراضي للصناعيين تساهم بشكل مباشر بزيادة الأعمال التشغيلية لهم، وذلك من خلال التوسع في حجم المصانع وعدد العاملين، مما ينعكس بدوره على زيادة الإنتاجية، فضلا عن إمكانية التصدير الخارجي.

وذكر الغضوري أن مبادرة الهيئة العامة للصناعة مع اتفاقها مع الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة لدعم المبادرين في شأن توفير الأراضي الصناعية لهم عبر مشروع الوسيلة والصفارين تعطي القدرة للمنتج الوطني لمنافسة المنتجات العالمية في ظل انفتاح السوق على الواردات العالمية الضخمة والمتنوعة.

تلك الحبوب وصنعها في المعمل. وذكر أن التعامل في بداية المشروع كان صعبا نوعا ما من ناحية التعامل مع حبوب الكاكاو، والتي تتطلب عدة

وبين الغضوري أن بداية فكرة المصنع تمثلت في البحث عن مصدر صنع الكاكاو، وهو البن المستقطب من دول جنوب أمريكا وأفريقيا؛ حيث أتت الفكرة ثانيا بجلب

والصناعية، والتي تكمن بأهمية التحول الصناعي كخيار استراتيجي لتنويع مصادر الدخل وتحريك عجلة النمو الاقتصادي في الدولة.

### تنويع الدخل

وأوضح أن من بين المشكلات التي تعيق الصناعيين عدم الإدراك لأهمية القطاع لدى متخذي القرارات الاقتصادية



لخطة التنمية الاقتصادية في رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للبلاد.

وبين أنه يمكن التمييز بين العديد من أنواع الشوكولاتة؛ حيث تحوي الصافية دون إضافات وغير المحلاة على مسحوق الكاكاو والزبدة بشكل رئيس، وينسب مختلفة تدعى تلك الشوكولاتة باسم الشوكولاتة المرة، والأخرى يضاف إليها الكاكاو أو السكر بنسب متفاوتة.

ولفت إلى أن أشهر البلدان في إنتاج الشوكولاتة هي بلجيكا وسويسرا وألمانيا؛ حيث يكثر في تلك البلدان وجود محلات تباع الشوكولاتة، وتقوم بطرح منتجاتها للبيع؛ حيث تمزج كتلة الكاكاو مع المواد العطرية والمنكهات بصفات خاصة، وتعد أماكن جذب للسياح من كل أنحاء العالم.

وتحرص الهيئة أيضا على تعزيز القدرة الإنتاجية للمنشآت الصناعية من خلال الاستفادة من خبرات المؤسسات الإقليمية والعالمية في مجال التنمية الصناعية، وذلك لتحقيق الأهداف الاستراتيجية

الكاكاو صناعة مهمة تحتاج إلى مزيد من الاهتمام والرعاية

هدف "أمنية" إيجاد بيئة مستدامة نظيفة في الكويت عبر الاستثمار



من خلال تذوقهم للكاكاو وإبداء إعطاء آرائهم وملاحظاتهم من خلال الجودة، أو من ناحية معرفة كمية السكر المضافة إليه، مؤكدا أن طريق النجاح يتطلب الشجاعة والتعلم من الأخطاء والتعلم من الآخرين.

عوامل رئيسة؛ ليتمكن من التماسك من خلال طريقة تحميصه وخلطه خلال 24 ساعة على الأقل، مبينا أنه خسر ما يقارب الـ 200 كيلو من المنتج خلال بداية المشروع.

#### رغبات العملاء

وأفاد بأن نجاح المصنع كان بسبب طلب ورغبات الزبائن؛ حيث لهم الفضل الكبير من بعد الله سبحانه



معرفي "للصناعة والتنمية"...

## هيئة الصناعة ساهمت بتذليل عقبات التصدير

## خاص : الصناعة والتنمية



يرى مدير عام شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيماوية عبدالله ماهر معرفي أن عمليات التصدير من الكويت للخارج لا تواجه أي مشاكل؛ حيث ساهمت الجهات الحكومية الكويتية في تذليل كل العقبات التي كانت تواجه المصنعين الكويتيين، وذلك من خلال جهود دؤوبة لتسهيل حركة التصدير من وإلى الكويت.

وأكد معرفي خلال حديثه لـ **"الصناعة والتنمية"** على وجود تسهيلات كبيرة من قبل كل من الهيئة العامة للصناعة والهيئة العامة للبيئة والإدارة العامة للجمارك، وغيرها من الجهات المسؤولة بالدولة التي تحرص دائماً على دعم الصناعة وتشجيع التصدير للخارج.

وفي الوقت ذاته أشار معرفي إلى أن شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيماوية قامت من جانبها بدعم عمليات التصدير من خلال حصولها على شهادات الجودة والآيزو التي ساعدتها على دخول العديد من الأسواق، كما أنها تعمل وفق متطلبات وتعليمات الهيئة العامة للبيئة والهيئة العامة للصناعة، مشيراً إلى قيام الشركة بتصدير منتجاتها لعدد من الدول الخليجية مثل السعودية وقطر والبحرين، فيما تقوم باستيراد المواد الأولية من الصين والإمارات والسعودية والهند وروسيا والمملكة المتحدة وتركيا.

## شبكات الصرف الصحي

على صعيد آخر، دعا معرفي إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ شبكات الصرف الصناعي السائل، معتبراً هذا الأمر من الأمور المهمة جداً بالنسبة لكل المصانع العاملة في الكويت؛ حيث إن ربط شبكات الصرف الصناعي

دفع مستحقات المصانع، مؤكداً على ضرورة أن تعمل الجمعيات التعاونية على تخفيف العبء عن كاهل الصناعة الوطنية، والإسراع في سداد المستحقات المادية لهذه المصانع حتى تستطيع إكمال مسيرتها والتغلب على المنافسة الخارجية.

الشركة التي تتم على الصعيد الداخلي، وتحديدًا في الجمعيات التعاونية؛ حيث يؤدي الأسلوب الذي تتعامل به الجمعيات التعاونية مع المنتج الوطني إلى التأثير السلبي على المصانع الكويتية سواء من خلال عرض المنتجات الوطنية، أو حتى

## دعم المنتج الوطني

في الوقت الذي أبدى فيه معرفي تفاؤله بوضع القطاع الصناعي الكويتي، فإنه قد أكد أن هذا القطاع ما زال يحتاج إلى المزيد من الدعم، لا سيما فيما يتعلق بدعم المنتج الوطني والتسهيل في الإجراءات والحد من المنافسة



الشركات الكويتية  
حريصة على  
تفعيل رؤية  
صاحب السمو  
أمير البلاد الرامية  
إلى الاهتمام  
بالقطاع الصناعي

ادعو الشباب  
الكويتي للعمل  
في القطاع  
الصناعي

القطاع الحكومي  
الذي يعاني بطلاة  
مقنعة دمرت  
قدرات الشباب



ودعا معرفي الشباب الكويتي إلى خوض غمار القطاع الصناعي للتعرف عليه عن قرب، ومن ثم تغيير الفكر الحالي من خلال التفكير بالعمل في هذا القطاع المنتج، وعدم الاعتماد على الوظيفة الحكومية الرتيبة، مبيناً أنه كلما اكتسب الشباب الكويتي مهارات العمل في القطاع الخاص استطاعوا التميز والحصول على عائد أكبر، وذلك على عكس العمل في القطاع الحكومي الذي يعاني حالياً من البطالة المقنعة، والذي يتسبب في تدمير طاقات وقدرات الشباب وقدرتهم على التطور والعطاء.

شركة الشرق الأوسط

وتطرق معرفي إلى شركة الشرق الأوسط لتصنيع

الكويتية حريصة على تفعيل رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه- الرامية إلى الاهتمام بالصناعة لتصبح رافداً أساسياً من روافد الدخل في الكويت، لافتاً إلى ضرورة تشجيع الشباب الكويتي للعمل في القطاع الصناعي لتحقيق هذه الرؤية المستقبلية.

وأضاف أن ذلك لا يمكن أن يتم إلا من خلال منح الشباب الكويتي الامتيازات والرواتب المشجعة لهم، فالمشكلة الحالية تتمثل في ضعف رواتب الصناعة مقارنة بالرواتب التي توفرها لهم الوظيفة الحكومية، الأمر الذي يجعل الوظيفة الحكومية مغرية أكثر بالنسبة للشباب الكويتي.

بشبكات الصرف الصحي من شأنه أن يوفر الكثير من الوقت والجهد والمال على هذه المصانع وأن يساعدها على التخلص من مخلفاتها الصناعية بالشكل الصحيح.

وأشار إلى أن وجود شبكات الصرف الصحي الرسمية من شأنها أن تترك آثارها الإيجابية على البيئة، خصوصاً أن التعامل مع صهاريج نقل المواد السائلة في الوقت الراهن من شأنه أن تكون له آثار سلبية على البيئة، خاصة أن إجراءات التخلص من هذه النفايات يجب أن تتم وفق آلية معينة، وتحت إشراف الهيئة العامة للبيئة.

رؤية 2035

أما فيما يتعلق برؤية الكويت 2035، فقد أوضح معرفي أن كل الشركات



التي حققتها. واختتم معرفي بقوله: "تتطلع شركة الشرق الأوسط لتصنيع المواد الكيماوية إلى توفير أقصى قدر من الحماية الصحية والنظافة البيئية والصناعية وتقديم جودة وخدمة مميزة لجميع العملاء، وأن تكون منتجاتها من مواد كيماوية ومنظفات منزلية وصناعية وغيرها ذات علامة تجارية مميزة إقليمياً ودولياً".



كما أنها تفكر في إضافة منتجات جديدة والتعاون مع مصانع في دول مجاورة لتعزيز صادراتها من المواد الكيماوية للخارج؛ حيث تتطلع بتفاؤل كبير وثقة تامة في إرضاء العملاء وتلبية حاجة السوق المحلي والإقليمي من المنظفات المنزلية والصناعية والبحرية واحتياجات القطاع النفطي، كما تدرك الشركة أن تحقيق النجاح والنمو المستدام يكمن في توافر عدة عوامل أهمها وجود الكوادر البشرية المؤهلة التي تساهم ليس فقط تحقيق النجاح للشركة، بل وتساهم أيضاً في المحافظة على النجاحات

عدم تعطل الإنتاج تحت أي ظرف من الظروف، مبيناً أن المساحة الحالية للمصنع تبلغ 2000 متر مربع، وهي مساحة كافية في الوقت الحالي، لكن ومع ذلك فإن المصنع يسعى حالياً إلى الحصول على موافقات الجهات الحكومية لاستغلال المساحات الخالية والترخيص لاستخدامها للتخزين والاستفادة منها في الصناعة.

#### خطوط مستقبلية

وحول أهم الخطط المستقبلية للشركة أفاد معرفي بأن الشركة تخطط لزيادة إنتاجها، وبالتالي زيادة حصتها السوقية في الكويت والمنطقة،

المواد الكيماوية المملوكة بالكامل لشركة صناعات الصفاة القابضة التي يتركز نشاطها في مختلف القطاعات الصناعية، مؤكداً أن الشركة التي تأسست في العام 1981 تعمل في مجال استيراد وتصنيع وتصدير المواد الكيماوية، كما تقوم بتصنيع منتجات التنظيف للمنازل والمصانع وشركات النفط، بالإضافة إلى صابون غسيل السيارات والطائرات.

#### خطوط الإنتاج

وقال: إن عدد خطوط الإنتاج في الشركة يبلغ 4 خطوط، اثنين رئيسيين واثنين احتياطيين تتم الاستعانة بهما عند الحاجة لضمان



# اعلان

رجل الأعمال الإسباني أمانسيو أورتيجا ..

## من عامل في محلات الملابس إلى التربع على عرش ZARA

خاص : الصناعة والتنمية



يضع باب "تجارب عالمية" أمام الشباب والمبشرين الكويبيين قصص نجاح عالمية في كل المجالات للتعرف على حياة هؤلاء المبدعين من رواد الأعمال كيف بدأوا، وكيف كانت حياتهم، وكيف صنعوا المجد والتاريخ الناصع في كل مجالات الصناعة.

وفي كل عدد من أعدادها تحاول الصناعة والتنمية من خلال استعراض أفكار هؤلاء الرواد مساعدة الشباب في بناء مستقبلهم واختيار مجالات عملهم بشكل يعزز، ويطور من قدراتهم، ويحدد لهم ملامح المستقبل.

به أحدًا حينذاك لظنه مُختللاً - وهو أن يُصبح مليارديراً من خلال تأسيس مشروع ملابس يساير الموضة العالمية، على أن تكون في متناول مُختلف طبقات المجتمع.

**صعود سريع**

قاده هدفه إلى الاجتهاد في عمله، ومحاولة اكتساب أكبر قدر من الخبرات والمهارات التي تؤهله لتحقيق حلمه؛ فسرعان ما عُيّن مديراً لأحد متاجر الملابس الشهيرة في "لاكورونا"، ثم انطلق للتفصيل اليدوي مُستعيناً بخبرته في هذا المجال، ونجح في بيع أول مجموعة

شركة "كونفيسونيس" التي تمثل الحروف الأولى من اسمه معكوسة، والتي كانت تقوم بتصنيع أرواب الحمامات وقتها.

**عامل في متجر ملابس**

بدأ أمانسيو حياته المهنية كعامل في متجر للملابس، يتولى توصيل الملابس للطبقة الثرية من المجتمع. ولم يكن أمانسيو عاملاً اعتيادياً يقوم بدوره خلال ساعات العمل، ثم يغادره مسرعاً متشوقاً لقضاء ساعات راحته، بل وضع هدفه الأكبر نصب عينيه منذ البداية - ذلك الهدف الذي ربما لو كان قد أخبر

هي الصفات الريادية التي تحلى بها "ورتيجا"؛ ليتحول من طفل- ترك تعليمه للمساعدة في تخفيف العبء عن أسرته- إلى أحد أشهر أثرياء العالم؟.

**نشأته**

ولد أورتيجا في "بسدونجو دي أرباس"، في مقاطعة ليون بأسرة بسيطة جداً؛ حيث كان يعمل والده بالسكة الحديد، وبدأ "أورتيجا" حياته عاملاً بسيطاً في العديد من محلات الملابس في إسبانيا، حتى أدرك أصول التجارة، ووفر مبلغاً مادياً بسيطاً مكنه من تأسيس

وصانع الريادة في هذا العدد هو الشاب الإسباني البسيط أمانسيو أورتيجا أن يصنع المستحيل، ويتربع على عرش أفضل الماركات العالمية للملابس، ويحقق المركز الثاني كأغنى رجل بالعالم بثروة قدرتها بعض الأوساط الاقتصادية بنحو 70 مليار دولار.

وإذا أضفنا الابتكار، والتفكير خارج الصندوق إلى الإرادة؛ فلا عجب أن تكون النتيجة هي حفر اسم "أمانسيو أورتيجا" في عالم الأزياء العالمية، عبر تأسيس علامته التجارية الشهيرة "ZARA". فما



تميز بالتفكير  
خارج الصندوق  
مكنه من تحقيق  
المجد والشهرة

احتل المركز  
الثاني بين الأغنياء  
بثروة بلغت 70  
مليار دولار

ترك تعليمه  
للمساعدة في  
تخفيف العبء  
عن أسرته



العمل: عُرف عن أمانسيو عدم سعيه للحصول على عطلات طوال عدة سنوات، كما كان يقطع المسافات إلى باريس ولندن بسيارته للتعرف على أحدث التصميمات من جهة، ويقترب من الجماهير، ويتعرف على حاجاتهم في عالم الملابس من جهة أخرى؛ حتى تسنى له طرح منتجات عالية الجودة تتهافت عليها الطلبات من كل حدب وصوب.

2- التواضع: أحد أبرز سمات الناجحين، الذين يدركون قيمة أنفسهم فيركزون على تنمية مهاراتهم ويتركون أعمالهم تتحدث، كان أمانسيو كارهاً للأضواء، غير مكترث بالظهور الإعلامي الذي لم يكن ليجد بعد أن فرضت علامته التجارية وجودها في الأسواق بفضل جودتها وتفرداها.

لم يكن يُحب مظاهر الحياة

وهي العلامة التجارية الأم التي يندرج تحت مظلتها جميع العلامات الأخرى، التي أنشأها لاحقاً وتضم: "ماسيمو ديوتى"، و"بول ان بير" لتناسب جميع أذواق المجتمع. وفي عام 1989 كان مواعده مع المتجر رقم 100 لمنتجاته.

وتضم إمبراطورية Inditex استثمارات في مبانٍ تزيد قيمتها عن ثلاثة آلاف مليون يورو؛ إذ قام أورتيجا بشراء مبانٍ في أفضل شوارع مدريد وبرشلونة، وأيضاً في مدن مثل لندن ونيويورك وشيكاغو ولوس أنجلوس.

#### سمات ريادية

لم تكن كل هذه النجاحات المبهرة لتتأتى، إلا لشخص توافرت فيه كل السمات الريادية التي مكنته من إدارة حفنة من الأعمال التجارية على أكمل وجه؛ وهي:

1- الإخلاص والتفاني في

لملابس النوم النسائية بأسعار في متناول الجميع، فواصل مسيرته حتى حقق أرباحاً ساعدته على افتتاح أول مصنع له عام 1963 في سن الـ 27 عاماً.

وكان أمانسيو يقوم بمهمة توزيع منتجاته على كبرى المتاجر في جميع أنحاء إسبانيا. وفي عام 1975 أطلق علامته التجارية ZARA، التي حققت هدف توفير الموضة بأسعار في متناول الجميع؛ فحققت نجاحاً مُبهراً، ثم سرعان ما افتتح أول متجر في أشهر مركز تجاري بـ "لاكورونا"؛ لتكون البداية الفعلية لانطلاقة كبرى شهدتها العلامة في جميع مناطق إسبانيا.

#### تأسيس العلامة التجارية الأم

لم يكتف أمانسيو بنجاح العلامة التجارية ZARA، فأسس عام 1985 مع زوجته "روزاليا" مجموعة Inditex،



والده كان عاملاً  
في السكك  
الحديدية وبدأ  
حياته عاملاً  
بسيطاً

وضع هدفه بأن  
يُصبح مليارديراً  
عبر مشروع يساير  
الموضة العالمية

لم يكن مقلداً،  
بل كان مبتكراً  
فحرص على  
متابعة ما يرتديه  
عملاؤه



لم يستند أورتيجا لما يتم عرضه من منتجات في دور الأزياء، فلم يكن مقلداً، بل كان مبتكراً، فحرص على متابعة ما يرتديه عملاؤه المستهدفون ويستمتع إليهم لمعرفة متطلباتهم في عالم الأزياء؛ ما ساعده على توفير منتجات تلبي الحاجات الفعلية للعملاء.

#### مبادئ ملهمة

وضع أمانسيو مبادئ ملهمة نصب عينيه وسار على خطاها وهي:

لا يمكن ضمان النجاح أبداً.

النمو أو الموت.

أسوأ شيء يمكن للمرء القيام به، هو أن يصبح راضياً عن نفسه.

إذا كنت ترغب في الابتكار، فلا تركز على النتائج.

اللامبالاة هي أسوأ صفة إذا ما أردت بلوغ هدف مهم؛ لذلك ينبغي دائماً أن تكون لدينا رغبة في الإتيان وقدرات تحليلية على الدوام.

من زوجته الثانية، وهي التي أوكل إليها مهمة إدارة الإمبراطورية بعد وفاته، وهي حاصلة على درجة في دراسات الأعمال وعملت بائعة في أحد متاجر لندن.

#### أغنى رجل في أوروبا

صُنف أمانسيو كأغنى رجل في إسبانيا وأوروبا حتى نهاية عام 2015؛ إذ قُدرت ثروته آنذاك بـ65 مليار يورو، وقد ترنّع على قائمة أغنى رجال العالم حينها، أما المركز الأول فكان من نصيب بيل غيتس، ويأتي بعدهم كارلوس سليم، وأرن بافت وبرنارد أرنولت.

#### دروس مستفادة

عنصر السرعة: حينما أسس ZARA، حرص على توفير المنتجات في المتاجر بشكل أسرع من بقية منافسيه، عبر تحديث المخزون من الملابس مرتين في الأسبوع الواحد، وهو ما ميزه عن منافسيه. تجاوز توقعات العملاء :

المترفة، بل كان يعيش في شقة ذات طابقين في لأكورونا، ويتناول غداءه مع موظفيه، وكان دوماً ما يظهر بمظهر بسيط للغاية، ويرفض أن يرتدي رابطة عنق، بل يفضل ارتداء الجينز الأزرق والتي شيرت، وكان يلعب دوراً حيوياً للغاية في عملية الإنتاج والتصميم بالشركة.

3- الإيمان بقدرات الذات: حيث آمن أمانسيو منذ كان لا شيء بأنه سيصبح ذا قيمة وتأثير كبيرين؛ فتمكن من تحقيق حلمه، بخلاف الكثيرين الذين يمتلكون من الإمكانيات والقدرات ربما أضعافه إلا أنهم يفتقرون لهذه الروح المعطاءة والتفكير الإيجابي الذي يحطم الحدود ويحقق المعجزات.

#### حياته الخاصة

أنجب أمانسيو ابنة تدعى ساندر، وابن يدعى ماركوس من زوجته الأولى، وابنة أخرى تدعى مارتا

# اعلان



يعد خسائرها البالغة 80 %

## عام 2018 يكتب نهاية فقاعة العملات الرقمية الإلكترونية

إعداد: م. وليد المجني



اتجه الجميع نحو سوق العملات الإلكترونية في بداية عام 2018 في مسعى للاستفادة من المكاسب القياسية التي شهدتها تلك الأصول المشفرة في العام السابق لكن الأمر انتهى بتعرض هذه الفقاعة لخسائر تبلغ 80%.

ولا يمكن إنكار أن البعض حقق مكاسب ملحوظة قبل أن يغادر هذا السوق الإلكتروني إلا أن الخسائر الحادة كانت سببا في ألم الآخرين.

الوضع إلى تزايد عمليات القرصنة التي تتسلل إلى تلك الشبكات، وتقوم بسرقة ملايين الدولارات من حسابات المستثمرين فضلاً عن إحكام قوي للقبضة الحكومية.

وواجهت أصول الأسواق الرقمية مشاكل عديدة خلال هذا العام يأتي في مقدمتها تحذيرات من كبرى المؤسسات الدولية مثل بنك التسويات الدولي وصندوق النقد وغيرهما ما أدى إلى تسلط الضوء على نموها السريع الذي قد يجعل النظام المالي

الإلكترونية هذا العام فقد تمكنت من تسجيل قمة قياسية في 7 يناير الماضي عند مستوى 835.69 مليار دولار قبل أن تنهال، وتفقد أكثر من ثلاثة أرباع قيمتها في غضون بضعة أشهر.

الانتقادات حادة اللهجة ليست بأمر جديد على العملات الإلكترونية، فمنذ ظهورها وهي تشهد العديد من التحذيرات وسط تكهنات باقتراب انهيارها المفاجئ، لكن هذا العام كانت الصورة مختلفة نسبياً مع وصول

السوق بأكمله خلال العام الماضي، حيث فقد نحو 487.09 مليار دولار (خسائر بنحو 78.99 بالمائة) من قيمته.

وكانت القيمة السوقية لكل العملات الإلكترونية تبلغ 616.67 مليار دولار في ختام تعاملات عام 2017 لكنها أنهت تعاملات 25 ديسمبر الجاري عند مستوى 129.58 مليار دولار.

وقبل أن تكون الخسائر الملحوظة هي المصاحب الرئيسي للأصول

وبعد مرور عام واحد فقط، فإن التغييرات الجوهرية كانت سمة أساسية داخل سوق الأصول الرقمية، والتي من أبرزها زيادة عدد تلك العملات الافتراضية لتقفز من 1400 عملة إلكترونية لأكثر من 2068 عملة افتراضية مع حقيقة أن العملة رقم 1 حول العالم أتمت عامها العاشر في 2018.

ومع تدشين المزيد من العملات طمعاً في تحقيق أقصى استفادة ممكنة، فإن الخسائر صاحبت

## العملات الافتراضية قفزت من 1400 لأكثر من 2068 عملة

487 مليار دولار فقدتها تلك العملات خلال 2018

تحذيرات من كبرى المؤسسات الدولية حول أصول الأسواق الرقمية



في أواخر 2017 إلى 169.46 دولار بنهاية 25 ديسمبر ما يعني أنها شهدت خسائر بنحو 93.36%.

وتعتبر عملة "البيتكوين كاش" من أكبر الخاسرين في صفوف أكبر 10 عملات إلكترونية من حيث القيمة السوقية.

**الترتيب الخامس.. إيه.أو.إس**

عاودت عملة "إيه.أو.إس" الصعود للمرتبة الخامسة مجدداً، والتي سيطرت عليها أغلب عام 2018 بعد أن تعرضت لضربة قوية بالربع الأخير من العام أفقدتها مكانتها، ودفعتها للهبوط مع تهاوي قيمتها السوقية.

وبعد أن كانت العملة الافتراضية تميل للمكاسب إلا أنها أنهت تعاملات 25 ديسمبر بخسائر 71.18% بعد أن سجلت 2.53 دولار مقارنة مع مستوى 8.78 دولار المسجل في بداية عام 2018.

**الترتيب السادس.. ستيلر**

تمكنت عملة "ستيلر" الإلكترونية من انتزاع الترتيب السادس على الرغم من الخسائر القوية التي شهدتها والتي بلغت 64.94% في عام.

لكن مع ذلك كانت الخسائر من نصيبها في عام 2018، لتفقد نحو 73.10% من قيمتها مقارنة مع مستوى 14253.10 دولار سجلته في أوائل العام و3833.41 دولار بنهاية تعاملات 25 ديسمبر.

**الترتيب الثاني.. الريبل**

تنتهي عملة "الريبل" عام 2018 كثاني أكبر العملات الإلكترونية من حيث القيمة السوقية، لكن مع ذلك سجلت خسائر بنحو 83.62% خلال الفترة نفسها.

وكانت "الريبل" تبلغ قيمتها 2.34 دولار في أواخر عام 2017 لتتهبط إلى مستوى 0.3832 دولار بنهاية تعاملات 25 ديسمبر.

**الترتيب الثالث.. الإيثريوم**

جاءت عملة "الإيثريوم" في المركز الثالث بعد أن تبادلت الأدوار مع عملة "الريبل" في فترة التقلبات الحادة خلال الأشهر الأخيرة لتبلغ خسائرها 82.58% في نحو عام.

وتسجل عملة "الإيثريوم" 131.50 دولار مع نهاية تعاملات 25 ديسمبر بعد أن كانت تبلغ قيمتها 754.88 دولار في بداية 2018.

**الترتيب الرابع.. البيتكوين كاش**

تحاوط الخسائر الحادة عملة "البيتكوين كاش" والتي تهاوت من 2551.35 دولار

العالمي عرضة للخطر.

وفي الوقت نفسه، طالب صندوق النقد الدولي البنوك المركزية العالمية بتدشين عملات رقمية لتحل محل كل أنظمة الدفع الرقمية، ما يعني مزيداً من الضغوط كونها ستكون بمنزلة عملات منافسة للأصول الإلكترونية.

وتعرضت العملات الرقمية كذلك إلى الضغط من جانب الجهات التنظيمية في الولايات المتحدة، حيث رفضت هيئة البورصات والأوراق المالية الأمريكية إدراج صندوق استثمار متداول قائم على البيتكوين وسط مخاوف بشأن التلاعب وعمليات الإشراف.

ولكن في الوقت نفسه لا تزال هناك خطط متفائلة من جانب بنك الشعب الصيني الذي يبحث تطوير عملة رقمية خاصة به لكن قيود حول التوسع في تقنيات البلوكشين تبقى حاجزاً أمام التوصل إلى عملة مدفوعات ذات فعالية كاملة.

**أداء العملات**

**الترتيب الأول.. البيتكوين**

تظل "البيتكوين" تشغل الترتيب رقم 1 بدون منافس بقيمة سوقية هي الأكبر على الإطلاق وبفارق كبير ما يجعلها العملة الإلكترونية الأكثر شهرة حول العالم.



"الصناعة والتنمية" رصدت أهم الأنشطة الرياضية وإنجازات اللجنة الرياضية

## مشاركات متميزة لـ "هيئة الصناعة" في بطولات كرة القدم والبولينغ وتنس الطاولة واختراق الضاحية



### إعداد: سالم المهنا



شاركت الهيئة العامة للصناعة في العديد من البطولات على مستوى دوري الوزارات، وحققت العديد من الإنجازات ضمن استعداداتها الرياضية للموسم الحالي، وتنوعت تلك المشاركات في فرق كرة القدم والبولينغ وتنس الطاولة واختراق الضاحية.

وعكست تلك المشاركات روح الفريق الواحد وحرص اللجنة الرياضية في الهيئة العامة للصناعة على العمل والتميز بروح الفريق الواحد، ودعم العناصر الوطنية من اللاعبين والمدربين.

ومن بين الإنجازات التي تحققت، اجتياز فريق كرة القدم التابع للهيئة الدور النهائي في دوري الوزارات بعد تغلبه على فريق وزارة الكهرباء والماء بهدفين دون مقابل. وتأتي إنجازات فريق كرة القدم بسبب الاستعدادات المكثفة التي يقوم بها مدربو الفريق، والذين يتميزون جميعاً بالمهارة والكفاءة العالية في مجال التدريب.



تدريبات مكثفة  
للمشاركين ونتائج  
متميزة حققتها  
فرق الهيئة

فريق كرة القدم  
صعد إلى نصف  
النهائي بعد فوز  
مستحق على فريق  
مجلس الوزراء

إنجاز متميز لفريق  
اختراق الضاحية  
ضمن مشاركته  
الأولى في بطولة  
ألعاب القوى

فريق تنس  
الطاولة شارك  
بتميز في بطولة  
كرة الطاولة

البولينغ تميز في  
الأداء ويستعد  
للأدوار النهائية



### تدريبات مكثفة

ويتدرب فريق كرة القدم 3 أيام أسبوعياً على ملاعب نادي كاظمة الرياضي ويقود الفريق المدرب الوطني الدكتور جمال محمد حسن، ويساعده المهندس سعد زايد الشرار، ومدير الفريق علي غلوم، ومشرف الفريق أحمد صادق، وإداري الفريق ناصر الشطي والجهاز الطبي نصر الدين بكر.

وفيما يتعلق بفريق البولينغ، تمكن الفريق من تحقيق العديد من الإنجازات، ووصل إلى الأدوار قبل النهائية، ويتكون الفريق من إبراهيم المنصوري كابتن الفريق، وحسن الناصر، ويوسف العبد السلام، وعمرو النجار، وعبد الله الهران. وشارك فريق الهيئة العامة

اختراق الضاحية للمرة الأولى ضمن بطولة ألعاب القوى لدوري الوزارات، وتمكن الفريق من تحقيق المركز الخامس بمشاركة لاعبي الفريق المكون من: إبراهيم المنصوري كابتن الفريق، وحسن الناصر، ويوسف العبد السلام، وأحمد السلطان.

### تنس الطاولة

وشاركت الهيئة العامة للصناعة ضمن بطولة تنس الطاولة بفريق مكون من: عصام معرفي كابتن الفريق، ومحمد البحراني، وسيد أحمد بهبهاني.

وقد تميزت مشاركات الهيئة العامة للصناعة بالفاعلية، والحرص الكبير من قبل لاعبي الفريق على تحقيق التميز من خلال التركيز في برامج التدريب

وتسعى الهيئة العامة للصناعة إلى زيادة قدرات اللاعبين من خلال إعدادهم بدنياً ونفسياً وفنياً وتأهيلهم بشكل مناسب، وبما يعزز قدراتهم، ويجعلهم قادرين على المنافسة.





# شاركونا

أسرة تحرير مجلة الصناعة والتنمية التي تصدرها دورياً الهيئة العامة للصناعة ترحب بمشاركة كل الزملاء والزميلات والأساتذة الكرام من مختلف التخصصات الاقتصادية والصناعية من خلال نشر دراساتهم وبحوثهم أو أية مقالات تخصصية ترغبون في نشرها وفقاً لما يلي:

- 1 - ألا يزيد عدد كلمات المقال على 500 كلمة.
- 2 - يزود المقال بالرسومات والأشكال أو الصور على أن تكون هذه الصور طالحة للاستخدام في الطباعة high resolution
- 3- على صاحب المقال إرفاق صورة شخصية وإيضاح المسمى الوظيفي والإدارة التابع لها.
- 4- يمكن إرسال كل مشاركاتكم باسم رئيس التحرير على البريد الإلكتروني التالي:

almujanni@hotmail.com

للاستفسار : 25302637 - 66660067

@Social\_Pai

@PAI\_KW